المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The National Center for Research and Scientific Studies

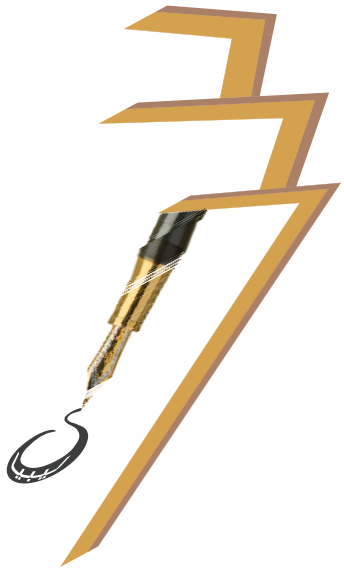

مجلـة الجـديـد للعلوم الإنسانية

الإيداع القانوني 2022/818 دار الكتب الوطنية

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN: 3007- 7532

الترقيم الدولي الورقي ISSN: 3007- 7540

☎ +218 21 731 8844
@ Info@ncrss.gov.ly
@Jadid@ncrss.gov.ly
ⓔ www.ncrss.gov.ly
المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

للتواصل مع مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

واتساب: +218910344753

طرابلس – ليبيا

1. حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.
2. يسمح باستعمال ما يرد في هذه الدورية بشرط الإشارة إلى مصدره.

بسم الله الرحمن الرحيم

(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ)

صدق الله العظيم

(سورة الزمر: الآية 9)

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

مجلة علمية مُحكّمة - نصف سنوية - تصدر عن المركز القومي

للبحوث والدراسات العلمية (ليبيا: طرابلس)

تنـويــه

- يسمح باستعمال ما ورد في هذه المجلة من مواد علمية أو فنية بشرط الإشارة إلى مصدرها.
- الآراء والمعلومات والأفكار العلمية التي تنشر بأسماء كتابها تكون على مسؤوليتهم دون تحمل أدنى مسؤولية من هيئة تحرير المجلة أو إدارة المركز.
- البحوث والدراسات العلمية توجه إلى أسرة تحرير المجلة على العنوان البريدي للمجلة.

– الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN: 3007-7532
– الترقيم الدولي الورقي: ISSN: 3007-7540

البريد الإلكتروني

ص. ب ✉ Jadid@ncrss.gov.ly

Tripoli. Libya
+218217318844
واتساب:+218 91-0344753
Info@ncrss.gov.ly
www.ncrss.gov.ly
المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

- رؤية المجلة:

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث العلمية الجادة والرصينة في مجال العلوم الإنسانية؛ خدمةً للمجتمع، والإسهام في إثراء البحث العلمي، باتّباع المناهج العلمية، والالتزام بمعاييرها، وتنشر باللغتين العربية والإنجليزية، وفق ضوابط ومنهجية البحث العلمي وقوانين الإصدار والنشر في الدولة الليبية، ورؤية ورسالة وأهداف وزارة الثقافة والتنمية المعرفية، وتستند إلى ميثاق أخلاقيات قواعد النشر العلمي فيها، وإلى لائحة داخلية تنظم عملية تحكيم البحوث، وتقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات في مجال العلوم الإنسانية، التي لم تنشر من قبل، إلى جانب نشر ملخصات الرسائل والأطروحات العلمية، وكذلك ملخصات الكتب والإصدارات الجديدة، والمقالات العلمية في مجال تخصصها.

- أهداف المجلة:

1. إتاحة الفرص للباحثين والدارسين؛ لنشر الأبحاث في مجال العلوم الإنسانية وتحفيزهم لتحليل ودراسة المجتمع.
2. الإسهام في نشر الثقافة، وتطور المعرفة الإنسانية، عن طريق المعايير التي تحدّدها هيئة تحرير المجلة، بما يعود بالنفع على تطور البحث العلمي في ليبيا.
3. نشر الأبحاث والدراسات الأصيلة والمبتكرة.
4. المشاركة الفاعلة مع الجامعات، ومراكز البحث العلمي المحلية والعالمية، لإثراء حركة البحث في مجال العلوم الإنسانية.
5. استقبال اقتراحات الباحثين حول كل ما يسهم في تقدّم البحث العلمي، وفي تطوير المجلّة.

- شروط النشر في المجلة:

1. أن يتصف البحث أو الدراسة بالأسلوب العلمي للبحث، وبالمنهجية، والموضوعية، والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث والدراسات العلمية.
2. البحوث والدراسات المقدمة للنشر يشترط في قبولها أن تكون غير مُسْتَلَّة من رسالة أو أطروحة علمية.
3. لهيئة تحرير المجلة الحق القانوني في رفض أي بحث، أو دراسة علمية، ما لم تكن معدة وفق شروط سياسة النشر، أو تكون خارج اختصاص المجلة.
4. للمجلة الحق في نشر الأبحاث، والاستفادة بها في المجالات العلمية، دون الرجوع لأصحابها، بشرط الإشارة إليهم بحسب القواعد المتعارف عليها.
5. الآراء والأفكار الواردة بالبحوث أو الدراسات التي تنشرها المجلة، تعبر عن أراء كتابها فقط، دون تحمل أدنى مسؤولية من هيئة تحرير المجلة، أو إدارة المركز.
6. عند قبول البحث ونشره في المجلة، يستلم الباحث نسخة من العدد، وفق الإجراءات الإدارية والمالية المتبعة بالمجلة.
7. أن يتصف البحث أو الدراسة أو المقالة بالأسلوب العلمي للبحث، وبالمنهجية، والموضوعية، والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث والدراسات العلمية.
8. حقوق النشر محفوظة للمركز، ولا يجوز نشر البحوث والمقالات في جهة أخرى، إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من مدير عام المركز.
9. هيئة تحرير المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث والدراسات المقدمة للنشر، ولا ترد لأصحابها سواء أنشرت أم لا.

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

العدد العشرون: ديسمبر 2025م

تحت إشراف ومتابعة: دكتور. طارق رمضان زنبو

(مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ورئيس اللجنة العلمية بالمركز)

المشرف العام

د. طارق رمضان زنبو

رئيس التحرير

أ. د. خالد مسعود الباروني

نائب رئيس التحرير

د. عز الدين مختار فكرون.

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عبد الحكيم ضوء زامونة.

أ. د. عبد المجيد خليفة الكوت.

أ. د. علي محمد علي الربانى

د. محمد عبد الحفيظ الشيخ.

رئيس الهيئة الاستشارية

أ. د. علي الهادي الحوات

نائب رئيس الهيئة الاستشارية

أ. د. أحمد الهادي رشراش

أعضاء الهيئة الاستشارية العلمية

أ. د. عامر الفيتوري المقري.

أ. د. أحمد المبروك أبو لسين.

أ. د. كمال سالم الشكري.

أ. د. الدوكالي مفتاح الطرشاني.

د. إلياس أبوبكر الباروني.

مراجع ومدقق لغوي: أ. د. أحمد الهادي رشراش.

أمين سر المجلة: مصطفى عمر محمد الفقهي.

تنفيذ وإخراج: د. رمضان بشير إمحمد القلعي.

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

مجلة علمية مُحكّمة - نصف سنوية - تصدر عن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية (ليبيا: طرابلس)

العدد العشرون: ديسمبر 2025م

المحتويات

الترقيم	العنـــوان	الصفحة
1	**كلمة العدد: د. طارق رمضـــان زنبو (مدير المركز القومي للبحوث والدراســـات العلمية - رئيس اللجنة العلمية بالمركز، ومشرف عام المجلة).**	ز
2	**نموذج مطور لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية واستراتيجيات التصدّي الفعالة: من منظور الأمن القومي الليبي** د. طارق رمضـــان زنبو (مدير المركز القومي للبحوث والدراســـات العلمية، ورئيس اللجنة العلمية بالمركز). أ. رنا عبد الرحمن محمد قباصـــة (عضـــو هيئة التدريس بقســـم تحليل البيانات بكلية الاقتصـــاد، جامعة الزاوية).	1
3	**الصراع على السلطة في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي الليبي: دراسة تحليلية** أ. عبد الحميد صالح يونس (عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد الخمس، جامعة المرقب)	41
4	**الحوار المهيكل لحل الأزمة في ليبيا: المحفزات والكوابح** د. محمد عبد الحفيظ الشيخ (الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، جنزور)	67
5	**أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتطوير مشاريع الاقتصاد الأزرق** د. جمال مفتاح العماري (باحث في القانون الدولي العام) د. عمر محمد المرغني (باحث في التمويل الإسلامي)	85
6	**دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بليبيا دراسة استطلاعية** د. خليفة عبد الحفيظ الغناي (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة أجدابيا)	110

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

يسرنا أن نقدم إلى علمائنا الأجلاء، وباحثينا المتميزين، وصناع القرار، العدد العشرين من مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، وهو العدد الذي يُعد محطة فارقة في مسيرة المجلة، حيث يُكمل بعون الله مسيرة العطاء المعرفي الرصين، ويمثل بحق العدد المميز في مسيرتنا الأكاديمية، يحمل هذا العدد بين طياته مجموعة من الأبحاث العلمية المحكَّمة التي تقدم رؤى عميقة وتحليلات استشرافية في مجالات العلوم السياسية والاجتماعية والقانونية، وما يتصل بها من قضايا الأمن القومي والدراسات الاستراتيجية، وقد حرصت هيئة التحرير على انتقاء هذه الأبحاث وفق معايير علمية دقيقة، تماشياً مع متطلبات الاعتماد المحلي والدولي للمجلات المحكمة، واستجابةً لضوابط وزارة التعليم العالي، سعياً لتعزيز الإضافة النوعية للمعارف الإنسانية، وتأتي هذه الأبحاث كبوصلة استرشادية تسهم في رسم السياسات واتخاذ القرارات، انطلاقاً من مسؤوليتنا نحو خدمة المجتمع الليبي، والمساهمة في تعزيز أمنه الوطني، والإسراع بوتيرة التنمية المستدامة، كما يمثل هذا العدد تتويجاً لجهود متواصلة في تطوير سياسات النشر والتحكيم، وتعزيز البوابة الإلكترونية للمجلة لتكون منصة حوار فاعلة بين الباحثين والمهتمين داخل ليبيا وخارجها، إن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، إذ يقدم هذا العدد، يجد فخراً كبيراً في استمرار مسيرة مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، كشعلة أمل، وإشعاع حضاري، يسهم في خدمة قضايا الوطن والإنسانية، ونهيب بكل العلماء والباحثين وأصحاب الرأي مواصلة إثراء هذه المسيرة، بتقديم أبحاثهم ودراساتهم التي تتناول القضايا المحلية والإقليمية والدولية وتأثيراتها على الأمن القومي الليبي ومستقبل التنمية.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

د. طارق رمضان زنبو
مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
رئيس اللجنة العلمية بالمركز، ومشرف عام المجلة

نموذج مطور لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية واستراتيجيات التصدّي الفعالة: من منظور الأمن القومي الليبي

د. طارق رمضان زنبو *
Zanpou@yahoo.com

أ. رنا عبد الرحمن محمد قباصة *
r.gabbasa@zu.edu.ly

DOI: 10.65727/2641-000-020-001

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تقديم نموذج شامل لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية، مع ربط كل مستوى باستراتيجيات تصدّي فعالة، ففي ظل التطور المتسارع للتهديدات السيبرانية تواجه المؤسسات تحديات كبيرة في تقييم هذه التهديدات وتحديد أولويات الاستجابة لها بفعالية، هذه الدراسة تبرز الفجوة في الأدبيات الحالية والمتمثلة في الافتقار إلى إطار موحد ومنهجي يربط بشكل ديناميكي مستويات التهديد باستراتيجيات الاستجابة المناسبة، وتعتمد الدراسة منهجية وصفية تحليلية ومنهج بناء النموذج، حيث يتم تحليل الأدبيات السابقة لتحديد المكونات الأساسية للتهديدات السيبرانية ومعايير تصنيفها، ثم يتم تصميم نموذج مقترح يقدم تصنيفاً هرمياً للتهديدات (منخفض، متوسط، عالٍ، عالٍ جداً، حرج)، ويربطها بإجراءات اكتشاف ومعالجة محددة. تناقش الدراسة فعالية النموذج في تحسين قدرة المؤسسات على تقييم المخاطر السيبرانية وترشيد تخصيص الموارد، مع الأخذ في الاعتبار التحديات المرتبطة بالتنفيذ وديناميكية التهديدات. توصي الدراسة المؤسسات بتبني إطار عمل منهجي لإدارة التهديدات، والاستثمار في استخبارات التهديدات السيبرانية، وتطوير خطط استجابة متدرجة، وتوفير تدريب مستمر للموظفين، كما تقدم الدراسة توصيات للباحثين المستقبليين لإجراء تحقق عملي لفاعلية النموذج وتطوير أدوات آلية لدعمه، حيث تساهم هذه الدراسة في بناء أساس نظري متين يمكن أن يعزز مرونة الأمن السيبراني في مواجهة التحديات المتزايدة.

الكلمات المفتاحية: أمن سيبراني، تهديدات سيبرانية، تصنيف التهديدات، استراتيجيات التصدي، إدارة المخاطر السيبرانية، نموذج مقترح.

---

* د. طارق رمضان زنبو، مدير المركزِ القومي للبحوث والدراسات العلمية، رئيس اللجنة العلمية بالمركز.

* أ. رنا عبد الرحمن محمد قباصة، عضو هيئة التدريس بقسم تحليل البيانات بكلية الاقتصاد، جامعة الزاوية.

Abstract:

This study aims to propose a comprehensive model for classifying cyber threats levels, linking each level with effective countermeasures. In light of the rapid evolution of cyber threats, organizations face significant challenges in assessing these threats and prioritizing their responses effectively. This study highlights a gap in current literature, which is the lack of a unified and systematic framework that dynamically links threats levels with appropriate response strategies. The study adopts a descriptive-analytical methodology and a model-building approach, where previous literature is analyzed to identify the basic components of threats and their classification criteria. Then, a proposed model is designed to provide a hierarchical classification of threats (low, medium, high, very high (critical) and links them to specific detection and treatment procedures. The study discusses the model's effectiveness in improving organizations' ability to assess cyber risks and rationalize resource allocation, considering the challenges associated with implementation and the dynamic nature of threats. The study recommends that organizations to adopt a systematic framework for threat management, invest in cyber threats intelligence, develop tiered response plans, and provide continuous training for employees, it also offers recommendations for future researchers to practically verify the model and develop automated tools to support it. This study contributes to building a solid theoretical foundation that can enhance cybersecurity resilience in the face of increasing challenges.

Keywords: Cybersecurity, Cyber Threats, Threat Classification, Countermeasures, Cyber Risk Management, Proposed Model.

مقدمة

يشهد عالمنا اليوم تحولاً رقمياً غير مسبوق، خاصة مع النمو المتواصل للاتصالات وتبادل البيانات عبر الإنترنت، وأصبحت أنظمة المعلومات والاتصالات العمود الفقري لأي منظمة أو مؤسسة، ومع ازدياد الاعتماد على التكنولوجيا كجزء لا يتجزأ من حياتنا، أدى ذلك إلى ظهور تحديات أمنية معقدة تُعرف **بالتهديدات السيبرانية**، والتي تستهدف سرقة البيانات، وتعطيل العمليات، والتجسس الصناعي، ولم تعد هذه التهديدات مجرد حوادث فردية عابرة، بل تحولت إلى عاصفة رقمية حقيقية قادرة على زعزعة الاستقرار، وتكبد خسائر فادحة، وحتى تهديد للأمن القومي والاستقرار الاقتصادي؛ إن مشهد الهجمات السيبرانية يتغير بلمح البصر، فما كان يشكل تهديداً بالأمس قد لا يكون هو نفسه اليوم، وما يبدو بسيطاً قد يخفي وراءه تعقيدات هائلة؛ هذا التطور المستمر، من البرمجيات الخبيثة المتطورة إلى حملات التصيد الاحتيالي شديدة الإتقان، يجعل من التصنيف الدقيق لمستويات التهديد أمراً حيوياً،

فكيف يمكننا وضع استراتيجيات دفاعية فعالة إذا لم نفهم قوة وطبيعة الهجوم الذي نواجهه؟ وكيف يمكننا توجيه جهودنا الاستباقية وتخصيص مواردنا الثمينة في عالم يتسم بالغموض والسرعة؟

من هنا، تبرز الحاجة الملحة لتطوير نموذج يصنف مستويات التهديدات السيبرانية، لا يكون مجرد أداة نظرية، بل دليلاً عملياً يمكن للمؤسسات والأفراد على حد سواء الاعتماد عليه؛ لن يقتصر هذا النموذج على مجرد فهم التهديدات، بل سيمتد ليشمل استراتيجيات تصدٍّ مبتكرة وفعالة تتناسب مع كل مستوى من مستويات التهديد؛ فالهدف هو بناء درع رقمي حصين، يمكن من خلاله ليس فقط مقاومة العواصف السيبرانية، بل توقعها والاستعداد لها، وتحويل التحديات إلى فرص لتعزيز أمننا الرقمي وحماية مقدرات الأمة والأمن القومي الليبي في هذا الفضاء المتشابك.

2. مشكلة الدراسة:

في ظل التطور المتسارع للتهديدات السيبرانية وتعقيداتها المتزايدة، والذي ألقى بظلاله على قدرة المؤسسات على تقييم هذه التهديدات وتحديد أولويات التصدّي لها بفعالية، فإنه على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير آليات دفاعية واستراتيجيات أمنية، لا يزال هناك قصور واضح في تطوير نموذج شامل ومعياري لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية يراعي التطور المستمر لهذه التهديدات، فغالباً ما تعتمد المؤسسات على تصنيفات مبسطة أو غير متكاملة، لا تمكنها من التمييز الدقيق بين التهديدات المختلفة بناءً على شدتها، وتأثيرها المحتمل، وتعقيدها؛ يؤدي هذا القصور بدوره إلى صعوبة في تحديد الأولويات الأمنية وتخصيص الموارد بكفاءة، واتخاذ قرارات وقائية واستباقية فعالة، فالاستجابة لتهديد عالي الخطورة بنفس مستوى الاستجابة لتهديد بسيط قد يؤدي إلى استنزاف الموارد، أو على النقيض، التقليل من شأن أي تهديد قد تكون له عواقب كارثية.

بناءً عليه، تتمحور مشكلة هذه الدراسة في "الافتقار إلى إطار عمل تصنيفي موحد وديناميكي لمستويات التهديدات السيبرانية، يقترن باستراتيجيات تصدٍّ واضحة ومحددة لكل مستوى، هذا الافتقار يعيق القدرة على الاستجابة الفعالة للتهديدات، ويحد من إمكانية الوقاية الاستباقية من المخاطر السيبرانية المتنامية والمتطورة باستمرار".

بناءً على ما سبق، تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة على **التساؤل الرئيسي التالي:**

"كيف يمكن تطوير نموذج لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية، وتحديد استراتيجيات التصدّي الفعّالة المرتبطة بكل مستوى، بما يساهم في تعزيز القدرة على إدارة المخاطر السيبرانية بشكل استباقي وموجه؟".

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسهم في بناء نموذج مقترح لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية واستراتيجيات التصدّي لها، يمكن تلخيص هذه الأهداف كما يلي:

- تحديد وجمع المكونات الأساسية للتهديدات السيبرانية، وذلك عبر تحليل الأدبيات المتخصصة لتحديد أبرز العناصر التي تسهم في تحديد مستوى خطورة التهديد، مثل نوع الهجوم، الجهة المهاجمة، الأهداف المحتملة، والتأثير المتوقع.
- تطوير نموذج نظري يوفر تصنيفاً واضحاً ومتدرجاً للتهديدات السيبرانية، يمكن الاعتماد عليه لتقييم المخاطر بشكل دقيق.
- اقتراح مجموعة من استراتيجيات التصدّي الوقائية والاستجابية التي تتناسب مع كل مستوى من مستويات التهديد المصنفة، وذلك لتقديم خارطة طريق عملية لإدارة الأمن السيبراني.
- بناء قاعدة معرفية ومفاهيمية يمكن أن تفتح المجال أمام دراسات وأبحاث مستقبلية أكثر تخصصاً في مجال الأمن السيبراني، وتطوير أدوات عملية لتطبيق النموذج المقترح.

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الحاجة الملحة لمعالجة الثغرات الحالية في إدارة الأمن السيبراني، وتقديم حلول عملية تساهم في تعزيز مرونة الأنظمة الرقمية وقدرتها على الصمود أمام الهجمات المتزايدة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

الأهمية العلمية:

- تسعى الدراسة إلى سد فجوة علمية واضحة في الأدبيات العلمية المتعلقة بتصنيف التهديدات السيبرانية، بشكل ديناميكي وشامل يربط بين التصنيف والاستراتيجيات العملية للتصدّي، مما يفتح آفاقاً لدراسات مستقبلية في هذا المجال.

- تسهم الدراسة في تقديم نموذج تصنيفي مبتكر لمستويات التهديدات السيبرانية، مما يمكّن الجهات المعنية (المؤسسات الحكومية، الشركات الخاصة، وحتى الأفراد) من فهم طبيعة التهديدات التي تواجهها بشكل أعمق وأكثر دقة، وتصنيفها بناءً على معايير واضحة وشاملة.

الأهمية العملية:

- تسعى الدراسة إلى تحسين كفاءة الاستجابة الأمنية للحوادث من خلال ربط كل مستوى من مستويات التهديد باستراتيجيات تصدٍّ فعالة ومحددة، سيوفر النموذج المقترح خارطة طريق واضحة للاستجابة السريعة والفعّالة للهجمات السيبرانية، وتقييم مستوى التهديد (مثل مؤشرات الشدة والتكرار)، مما يمكّن فرق الأمن السيبراني من تحديد أولويات الاستجابة بدقة، ويحد من الأضرار المحتملة.
- سيمكن النموذج المقترح صانعي القرار من تخصيص الموارد الأمنية (تقنية، مادية، بشرية) بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وتوجيهها نحو التهديدات الأكثر خطورة أو ذات الأولوية القصوى، بدلاً من التوزيع العشوائي الذي قد يؤدي إلى هدر الموارد أو ضعف الحماية في نقاط حرجة؛ تشير البيانات إلى أن 60% من الاختراقات يمكن تجنبها بوجود تصنيف استباقي[1].
- يقدم النموذج المطور إطاراً موحداً يمكن تطبيقه للقطاعات المختلفة، مما يسهل التعاون في مواجهة التهديدات السيبرانية العابرة للحدود.

5. فرضية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

"إن تطوير نموذج نظري شامل لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية، والذي يحدد بوضوح استراتيجيات التصدّي الفعالة المرتبطة بكل مستوى، سيمكن المؤسسات من تحسين قدرتها على تقييم المخاطر السيبرانية بشكل فعّال واستباقي، وبالتالي تعزيز صمودها الأمني في مواجهة الهجمات المتطورة".

---

(1) Ahmed, Ali, Saad Khan, and Abdullah Al-Ghamdi. "A Proposed Classification Model for Cyber Threats Based on Severity and Impact." Journal of Cybersecurity Research 5, no. 2 (2019): 123–35.

6. الإطار النظري (المفاهيم الأساسية):

لفهم أعمق للنموذج المقترح لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية واستراتيجيات التصدّي الفعّالة، من الضروري استعراض المفاهيم الأساسية التي تشكل ركيزة هذه الدراسة، تضع هذه المفاهيم الإطار النظري الذي يُبنى عليه التحليل والتصنيف.

تعريف الأمن السيبراني (Cybersecurity):

الأمن السيبراني هو نظام أو مجموعة من التقنيات والسياسات والممارسات المصممة لحماية الأنظمة والشبكات والأجهزة والبرامج والبيانات من الهجمات الرقمية أو التلف أو الوصول غير المصرّح به، يتضمن ذلك تطبيق تدابير لحماية البنية التحتية الرقمية وتأمين البيانات الحسّاسة، سواء كانت تتعلق بمعلومات شخصية أو مالية أو حكومية[1].

يهدف الأمن السيبراني إلى ضمان سرية وتكامل وتوافر المعلومات والأنظمة (CIA Triad)، وهو ما يُعد حجر الأساس في أي بيئة رقمية آمنة.

تعريف التهديد السيبراني (Cyber Threat):

التهديد الأمني السيبراني هو أي خطر أو نشاط ضار، يهدف إلى سرقة البيانات أو الأموال، وإلحاق الضرر بنظام أو شبكة، أو تخريب البيانات أو أنظمة الكمبيوتر، أو تعطيل العمليات التجارية الحيوية والحياة الرقمية بشكل عام؛ يمكن أن تتراوح التهديدات السيبرانية من محاولات اختراق بسيطة إلى هجمات معقدة ذات دوافع إجرامية أو سياسية أو اقتصادية، وتتسم هذه التهديدات بالديناميكية والتطور المستمر، مما يتطلب استراتيجيات دفاعية مرنة ومتجددة[2].

---

(1) Al-Hawari, Mohammad, Majdi Al-Rousan, and Ahmad Al-Shami. "A Classification of Cyber Threats Based on Attack Nature and Targeted Objectives." International Journal of Computer Science and Network Security 18, no. 10 (2018): 123-30.

(2) Hussain, Ahmad, Muhammad A. Khan, and Rashid Ahmad. "Cyber Threat Intelligence: Challenges and Solutions." Journal of Information Security and Applications 40 (2018): 147-57.

تعريف الهجمات السيبرانية (Cyberattack):

هي أي هجوم ضار أو محاولات خبيثة لاختراق أنظمة المعلومات والاتصالات بهدف الوصول غير القانوني إلى البيانات، وتعطيل العمليات الرقمية، أو إتلاف المعلومات، يقوم بها قراصنة، أو جواسيس شركات، أو جماعات إرهابية، أو دول، أو حتى موظفون داخليون .Kontaxis, G.et (2016)[1].

فبينما يمثل التهديد إمكانية الخطر، فإن الهجوم السيبراني هو الفعل العملي لتنفيذ التهديد؛ وتتنوع الهجمات السيبرانية بشكل كبير لتشمل هجمات الفدية (Ransomware)، وهجمات حجب الخدمة الموزعة (DDoS)، والتصيد الاحتيالي (Phishing)، واستغلال ثغرة أمنية معينة، والبرمجيات الخبيثة (Malware)، وهجمات الهندسة الاجتماعية[2].

الفرق بين التهديد السيبراني والهجوم السيبراني:

التهديد السيبراني غير نشط (Potential) قد يكون موجوداً دون أن يتحول إلى فعل ضار، أما الهجوم فهو نشط (Active)، فالهجوم السيبراني هو التنفيذ الفعلي لاستغلال التهديدات لاختراق الأنظمة أو سرقة البيانات أو تعطيل الخدمات، وكمثال على ذلك:

- وجود ثغرة في نظام تشغيل **(تهديد)** واستغلال هذه الثغرة من قبل هاكر لسرقة بيانات **(هجوم)**.
- إمكانية وصول موظف داخلي إلى بيانات حسّاسة **(تهديد)** وقيام الموظف بتسريب أو ببيع البيانات **(هجوم)**، بالتالي، التهديد السيبراني يشير إلى الخطر المحتمل، بينما الهجوم السيبراني هو التنفيذ الفعلي لهذا الخطر.

(1) Kontaxis, Georgios, Michalis Polychronakis, and Evangelos P. Markatos. "A Taxonomy of Cyber Threats for Critical Infrastructures." In Proceedings of the 11th International Conference on Critical Information Infrastructures Security (CRITIS 2016), 1–15. Springer, 2016.

(2) Al-Shammari, Fahad, and Ahmad Al-Mubarak. "Evaluating the Effectiveness of Cybersecurity Strategies in Protecting Critical Infrastructure in GCC Countries." Journal of Information Security 15, no. 4 (2021): 301–15.

إدارة المخاطر السيبرانية (Cyber Risk Management):

تُعرف إدارة المخاطر السيبرانية بأنها: "العملية المنهجية لتحديد، تقييم، ومعالجة، ومراقبة المخاطر المرتبطة بالتهديدات السيبرانية"، تتضمن هذه العملية فهم الأصول الرقمية، وتحديد التهديدات ونقاط الضعف، وتقدير احتمالية وقوع الهجوم وتأثيره، ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل هذه المخاطر إلى مستوى مقبول؛ وتهدف الإدارة الفعالة للمخاطر السيبرانية إلى تمكين المؤسسات من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استثماراتها في الأمن السيبراني[1].

استراتيجيات التصدّي (Countermeasures/Response Strategies):

تشير استراتيجيات التصدّي إلى الإجراءات والخطوات المتخذة للتعامل مع التهديدات والهجمات السيبرانية، سواء كان ذلك وقائياً (قبل وقوعها)، أو أثناءها (استجابياً)، أو بعدها (تعافياً)، تشمل هذه الاستراتيجيات مجموعة واسعة من التدابير التقنية مثل: جدران الحماية، وأنظمة كشف الاختراق، والإجراءات الإدارية مثل: وضع سياسات وتدريب أمني، وخطط تشغيلية للاستجابة للحوادث والتعافي من الكوارث[2].

تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تقليل تعرض الأنظمة للخطر، واكتشاف الهجمات مبكراً، واحتوائها، واستعادة العمليات الطبيعية في أسرع وقت ممكن.

7. أهداف الأمن السيبراني:

يمكن ابراز أهم أهداف الأمن السيبراني فيما يلي:

1. الحفاظ على سرية البيانات: يشير مفهوم الحفاظ على سرية البيانات إلى منع الكشف غير المصرّح به عن المعلومات، وضمان عدم وصولها إلى أشخاص غير مخوّلين، مع تمكين المستخدمين

(1) Smith, John, and Alice Jones. "The Impact of Artificial Intelligence on Evolving Cyber Threats and Defense Strategies." AI in Cybersecurity Journal 2, no. 1 (2023): 1–15.

(2) Ahmad. Khan and Ahmad. "Cyber Threat Intelligence: Challenges and Solutions." 147–57.

المُعتمدين من الوصول إليها بشكل آمن، ولتحقيق هذا الهدف في الأمن السيبراني، تُستخدم الأدوات والآليات التالية[1]:

- **التشفير**: وهو تقنية تحويل البيانات إلى صيغة غير قابلة للقراءة باستخدام خوارزميات ومفاتيح سرية، لا يمكن فك تشفير البيانات إلا باستخدام المفتاح المناسب، مما يضمن حماية المعلومات الحسّاسة مثل: بيانات البطاقات الائتمانية أو المراسلات الخاصة، أو المعلومات الاستخبارية.
- **مراقبة الوصول**: هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد صلاحية الوصول إلى الأنظمة أو الموارد المادية والافتراضية، يتم منح الامتيازات بناءً على بيانات اعتماد المستخدم (مثل اسم المستخدم أو رقم الجهاز).
- **المصادقة**: هي عملية التحقق من هوية المستخدم قبل منحه صلاحية الوصول إلى البيانات أو الأنظمة المحمية، وتشمل أمثلة المصادقة: كلمات المرور، والبصمة الحيوية، والتحقق بخطوتين.
- **التفويض**: هو آلية تقييم صلاحية المستخدم أو النظام للوصول إلى موارد محددة (مثل الملفات أو قواعد البيانات)، بعد التحقق من هويته، بناءً على سياسات التحكم في الوصول.
- **الأمن المادي**: هو حماية الأصول الملموسة مثل المباني والمعدات والموظفين من الوصول غير المصرّح به، مما يساهم بشكل غير مباشر في حماية البيانات المخزنة على قواعد البيانات.

2. **الحفاظ على سلامة البيانات**: يهدف هذا الجانب إلى ضمان دقة وموثوقية البيانات، ومنع التعديلات غير المصرّح بها، الأدوات المستخدمة لتحقيق سلامة البيانات تشمل:

- **النسخ الاحتياطي**: هو عملية نسخ البيانات بشكل دوري إلى موقع آمن لاستعادتها في حال فقدان النسخ الأصلية أو تلفها.
- **تدقيق المجموع**: هو تقنية للتحقق من سلامة الملفات أو البيانات المنقولة عبر حساب قيم رقمية فريدة (Checksums) ومقارنتها لاكتشاف أي تغييرات.

(1) المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، بدون تاريخ.

- **تصحيح الأخطاء التلقائي:** هو آليات تسمح باكتشاف التعديلات غير المصرّح بها وإصلاحها تلقائياً باستخدام رموز تصحيح الأخطاء.

3. **ضمان توفر البيانات:** يعني هذا المبدأ ضمان إتاحة البيانات والخدمات للمستخدمين المصرّح لهم في الوقت المناسب وبشكل موثوق، الأدوات الداعمة لضمان توفر البيانات تشمل:

- **الحماية المادية للبنية التحتية:** هو ضمان استمرارية عمل الأنظمة عبر تأمين مراكز البيانات والشبكات من الأعطال أو الكوارث.
- **تكرار البيانات والأنظمة:** هو إنشاء نسخ احتياطية متعددة للموارد الحرجة لضمان استمرارية الوصول حتى في حال حدوث أعطال.

ويمكن توضيح أهم أهداف الأمن السيبراني في الشكل التالي:

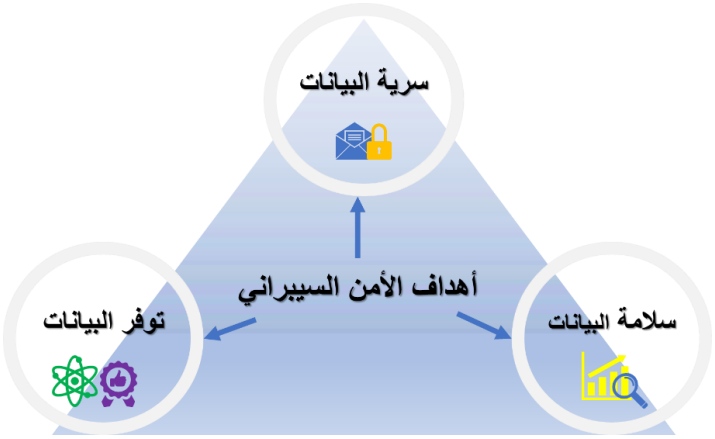

شكل رقم (1): يوضح أهداف الأمن السيبراني
المصدر: من إعداد الباحِثَيْن.

8. أهمية الأمن السيبراني:

تتجلى أهمية الأمن السيبراني في جوانب متعددة، يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- **حماية البيانات:** يشمل الأمن السيبراني التدابير اللازمة لحماية البيانات الحساسة، سواء كانت شخصية، حكومية، صناعية، أو حقوق ملكية فكرية، من الوصول غير المصرح به والاستغلال الضار من قبل المهاجمين المتخصصين.

ب- **حماية البنية التحتية الحيوية:** تلعب حلول الأمن السيبراني دوراً حيوياً في حماية البنى التحتية الحيوية، مثل: المستشفيات، والمؤسسات المالية، والمؤسسات الأمنية والعسكرية، التي يعتمد عليها المجتمع بأكمله من التهديدات الإلكترونية.

ج- **الحد من المخاطر الفردية:** يساهم الأمن السيبراني في تقليل المخاطر التي يتعرض لها الأفراد، مثل سرقة الهوية، والابتزاز الإلكتروني، والتي قد تتسبب في أضرار جسيمة لحياتهم.

د- **ضمان استمرارية الأعمال:** يضمن الأمن السيبراني استمرارية الأعمال والخدمات من خلال حماية الأنظمة والشبكات من الهجمات الإلكترونية التي قد تعطل العمليات وتؤدي إلى خسائر مالية وسمعة.

هـ- **الامتثال للوائح:** ممارسات الأمن السيبراني تفرض على المؤسسات الامتثال للوائح، فجميع المؤسسات بحاجة إلى حماية أصولها، وضمان أمن وخصوصية معلومات عملائها، ولذلك يجب عليها الالتزام بالامتثال للوائح في مجال الأمن السيبراني، باتخاذ عدة تدابير مثل: التقييمات الأمنية المنتظمة، وتدريب الموظفين على أفضل الممارسات الأمنية، واستخدام التكنولوجيا الآمنة مثل جدران الحماية والتشفير.

بالتالي أصبح الأمن السيبراني ضرورة حتمية لجميع القطاعات، بدءاً من الحكومات والمؤسسات المالية وصولاً إلى الشركات الصغيرة والأفراد؛ يشمل نطاق الأمن السيبراني حماية البنية التحتية الحيوية، وأنظمة التحكم الصناعي، والشبكات الحكومية، والبيانات الشخصية، والملكية الفكرية.

9. الأمن السيبراني في البيئة الليبية:

- **مفهوم الأمن السيبراني في البيئة الليبية:**

يُعرَّف الأمن السيبراني في ليبيا بأنه "مجموعة الإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى حماية الشبكات الوطنية، والبيانات الحكومية، ومقدمي الخدمات الأساسية، من الهجمات الرقمية التي قد تعرض وحدة الوطن واستقراره للخطر؛ برز هذا المفهوم بقوة في العقدين الأخيرين من الزمن في ليبيا، حيث أظهرت تجربة قطع الإنترنت وإغلاق شبكات الاتصالات أن التحكم المركزي في البنية التحتية للاتصالات أصبح أداة لتقييد الحريات السياسية والعامة.

- **الأمن السيبراني والأمن القومي الليبي:**

يُعدّ الأمن السيبراني جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الليبي، نظراً لتزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في إدارة الدولة وتقديم الخدمات العامة، فالأمن القومي هو المفهوم الذي يشير إلى "قدرة الدولة على حماية نفسها من التهديدات الداخلية والخارجية"، كان هذا يشمل الحماية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية، وفي القرن الحادي والعشرين، توسع تعريف الأمن القومي ليشمل أبعاداً جديدة، أبرزها البعد السيبراني.

تتضمن عناصر الأمن القومي الحديثة ما يلي[1]:

- **الحماية العسكرية:** الدفاع عن الحدود والمصالح الوطنية.
- **الاستقرار الاقتصادي:** ضمان النمو والازدهار الاقتصادي.
- **الاستقرار السياسي:** الحفاظ على أنظمة الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية.
- **الأمن السيبراني:** حماية البنية التحتية الرقمية الحيوية والمصالح الوطنية في الفضاء السيبراني.

تواجه البلاد تحديات أمنية معقدة، تشمل التهديدات السيبرانية هجمات على البنية التحتية الحيوية مثل: شبكات الكهرباء والاتصالات، والمؤسسات الحكومية والمالية، بالإضافة إلى محاولات التدخل في العمليات السياسية والانتخابية، هذه التهديدات لا تقتصر على جهات داخلية، بل تمتد لتشمل تهديدات خارجية من دول أو منظمات تسعى لزعزعة الاستقرار أو التأثير على السياسات الوطنية وفقاً لتقارير وكالة الأنباء الليبية خلال سنتي 2024، 2025.

وقد أكد السيد "عبد الحكيم عنيبة"، مدير المركز الليبي للمنظومات الإلكترونية والبرمجيات وبحوث الطيران، على الدور المحوري للأمن السيبراني في حماية أسرار الدولة ومعلوماتها الحّساسة، مشدّداً على ضرورة نشر الوعي بين المسؤولين والموظفين للتعامل مع الاختراقات المحتملة.

ليبيا تواجه تحديات كبيرة في بناء منظومة سيبرانية فعّالة، أبرزها غياب خطط أمنية متكاملة لحماية الاستثمارات الرقمية، مما يؤدي إلى خسائر مادية وتشغيلية كبيرة، تشمل التهديدات المتنوعة "هجمات

(1) حسن، أحمد طارق. "الأمن السيبراني وتداعياته على الأمن القومي المصري" مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، 2024.

الفدية الإلكترونية، وهجمات حجب الخدمة الموزعة (DDoS)، فضلًا عن الهجمات الموجهة ضد البنية التحتية الحيوية".

في ضوء هذه التحديات، أصبح تطوير القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني أولوية استراتيجية، يتطلب ذلك:

- **إنشاء مؤسسات متخصصة:** يجب تأسيس جهات متخصصة في الأمن السيبراني.
- **وضع استراتيجية وطنية شاملة:** لا بد من تطوير خطة وطنية متكاملة لمواجهة التهديدات السيبرانية.
- **بناء القدرات البشرية والتقنية:** من الضروري الاستثمار في الكوادر البشرية وتطوير التقنيات اللازمة.
- **تعزيز التعاون الدولي:** يجب تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات حول التهديدات السيبرانية وأفضل الممارسات.
- **الأمن السيبراني والاقتصاد الليبي:**

يُمثل الأمن السيبراني عاملاً حاسماً في حماية الاقتصاد الليبي وتعزيز نموه المستدام، خاصة في ظل التوسع المتسارع للتحول الرقمي، وتزداد أهمية هذا الدور بازدياد المخاطر السيبرانية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي وتؤثر على مسارات النمو، ويبرز القطاع المصرفي والمالي والأمني كأكثر القطاعات عرضة للتهديدات السيبرانية، حيث يمكن للهجمات الناجحة أن تتسبب في خسائر مالية جسيمة وتؤدي إلى فقدان الثقة في النظام العام للدولة، مما يؤثر سلباً على سلامة المعاملات والعلاقات واستقرار السوق.

وفي ضوء هذه المعطيات، يواجه الاقتصاد الليبي تحديات إضافية نابعة من الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز، الذي يُعد هدفاً استراتيجياً للهجمات السيبرانية، وقد تؤدي الهجمات على أنظمة التحكم الصناعي في المنشآت النفطية إلى توقف الإنتاج وخسائر اقتصادية فادحة، مما يجعل تأمين هذه المنشآت الحيوية ضرورة اقتصادية وأمنية قصوى. كما يؤثر مستوى الأمن السيبراني بشكل مباشر على جاذبية ليبيا للاستثمارات الأجنبية، حيث يبحث المستثمرون عن بيئات آمنة ومستقرة لاستثماراتهم؛ لذا، فإن تطوير القدرات السيبرانية وإنشاء إطار تنظيمي قوي يعزز الثقة في الاقتصاد الليبي ويحفز الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات المالية؛ وتشير الدراسات إلى أن

المصارف التجارية الليبية تدرك أهمية تطبيق الأمن السيبراني المحاسبي لحماية البيانات المالية الحساسة، وتعزيز الثقة والمصداقية، وتقليل المخاطر، وضمان الامتثال للمعايير الأمنية[1]، ومع ذلك، تواجه هذه المصارف تحديات وعقبات كبيرة في التطبيق الفعّال لهذه المعايير.

ولمواجهة هذه التحديات، تُوصي الدراسات بضرورة تنظيم برامج تدريبية دورية لموظفي المصارف لتعزيز وعيهم بأحدث التهديدات السيبرانية وأفضل الممارسات الأمنية، والاستثمار في تقنيات الأمن السيبراني المتطورة، وتحديث الأنظمة بشكل مستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية والمخاطر الجديدة، كما يُعد تعزيز التعاون بين المصرف المركزي والجهات الحكومية لتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال أمر بالغ الأهمية لدعم الجهود المشتركة نحو تحقيق أمن سيبراني فعّال.

10. الأمن السيبراني وأمن المعلومات والاتصالات:

غالباً ما تُستخدم مصطلحات الأمن السيبراني وأمن المعلومات وأمن الاتصالات بالتبادل، ولكن هناك فروق دقيقة ومهمة بينها:

- **أمن المعلومات (Information Security):** يُعد أمن المعلومات المظلة الأوسع التي تهدف إلى حماية المعلومات بجميع أشكالها، سواء كانت رقمية أو ورقية أو مرئية أو سمعية، يركز أمن المعلومات على ضمان سرية وسلامة وتوافر المعلومات (CIA Triad) بغض النظر عن وسيلة تخزينها أو نقلها[2]. يشمل ذلك حماية الوثائق المهمة، والتحقق من هوية الأشخاص المصرح لهم بالوصول، ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، ومراقبة أمن البيانات.
- **الأمن السيبراني (Cybersecurity):** يُعد الأمن السيبراني جزءاً من أمن المعلومات، ويركز بشكل خاص على حماية الأنظمة والشبكات والأجهزة والبرامج والبيانات الرقمية من الهجمات الإلكترونية في

(1) التائب، عقيلة محمد، وجمعة عمر السائح. "أهمية تطبيق الأمن السيبراني المحاسبي في المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت." مجلة الدراسات الاقتصادية 8، 1. 2025.

(2) القاسم، أحمد سالم سعد، وأحمد محمد سالم حسين. "واقع مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة البيضاء"، 25–55. مركز السنابل للبحث وتطوير الموارد البشرية ومركز بيان للهندسة المالية والإسلامية، 2017.

الفضاء السيبراني، يهدف إلى حماية كل ما هو متصل بالإنترنت والإلكترونيات، مثل أجهزة الكمبيوتر، وأنظمة السيارات، والطائرات المسيرة؛ يشمل ذلك إعداد كلمات مرور قوية، وتحديث البرامج، ومعرفة التطبيقات المشبوهة، والتأكد من الروابط الآمنة.

- **أمن الاتصالات (Communication Security)**: يركز أمن الاتصالات على حماية المعلومات أثناء نقلها عبر الشبكات والقنوات المختلفة، يشمل ذلك تقنيات التشفير لضمان سرية البيانات أثناء الإرسال، وآليات التحقق من الهوية لضمان أن المرسل والمستقبل هما من يدعيان، وحماية البنية التحتية للاتصالات من الهجمات التي قد تعطل الخدمة أو تتجسس على البيانات.

بالتالي فإن أمن المعلومات هو المفهوم الشامل لحماية البيانات، والأمن السيبراني هو جزء منه يركز على الحماية في البيئة الرقمية، بينما أمن الاتصالات يضمن سلامة المعلومات أثناء انتقالها، وتعمل هذه المجالات الثلاثة معاً بشكل متكامل لتوفير حماية شاملة للأصول الرقمية والمعلوماتية للمؤسسات والأفراد.

في ليبيا ووفقاً لتقارير وكالة الأنباء الليبية سنة 2025، يشهد المشهد الرقمي تحولاً متسارعاً، مما يجعل الأمن السيبراني ضرورة ملحة لحماية البنية التحتية الحيوية والمؤسسات والبيانات، ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات فريدة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي تؤثر على قدرتها على تطوير دفاعات سيبرانية فعالة.

قبل عام 2011، كانت جميع قنوات الإنترنت تصبّ في بوابة واحدة مملوكة لشركة Libyan Technology (LTT) & Telecom، وهي شركة تابعة مباشرة للدولة، ما جعلها هدفاً سهلاً للاختراق وللإغلاق الشامل، وخلق وضع هش يتسم بما يلي:

أ- الاعتماد الكامل على بوابة إنترنت واحدة.

ب- غياب تكرار الشبكات والمسارات البديلة (Redundancy) في المنطقة الشرقية والغربية.

ج- استخدام أنظمة مراقبة أجنبية (Amesys Eagle وZTE ZXMT) سمحت بالتنصت على 98% من حركة الإنترنت الواردة والصادرة.

د- الرقابة المركزية على تدفق المعلومات.

هـ- عدم وجود استراتيجية واضحة لتنويع البنية التحتية.

ومواجهةً لهذه الهشاشة الرقمية برزت الحاجة إلى إطار تنظيمي وتشريعي فاعل، وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور عدة مؤسسات وهيئات تهدف إلى معالجة هذه الثغرات، من أبرزها:

أ- **الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات (NISSA)**: تأسست عام 2013، وهي الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن حماية البنية التحتية للمعلومات والاتصالات في ليبيا، تعمل الهيئة على وضع السياسات والمعايير، مراقبة الشبكة الوطنية، وتقديم الحلول الأمنية.[1]

ب-**الفريق الليبي للاستجابة لطوارئ الحاسب (Libya-CERT)**: يعمل تحت مظلة الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات، وهو مسؤول عن منع واكتشاف وتخفيف التهديدات السيبرانية على المستوى الوطني.

ج-**التشريعات والقوانين المنظمة :لا** تزال ليبيا في طور تطوير إطار قانوني شامل للأمن السيبراني، صدر قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في عام 2021، لكنه واجه انتقادات لكونه فضفاضاً، وقد يستخدم لتقييد الحريات، وفي عام 2024، أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة قرارات لتنظيم نشاط مزاولة خدمات الأمن السيبراني، مما يعكس اهتماماً متزايداً بتقنين هذا القطاع.

أدركت الحكومة الليبية أن الفضاء السيبراني أصبح مسرحاً للصراع الجيوسياسي، فأطلقت مشروع تطوير البنية التحتية للاتصالات (2022 – 2025) بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لتأمين الشبكة الوطنية ضد:

- هجمات البرمجيات الخبيثة على أنظمة الكهرباء والمياه.
- التنصت على الاتصالات الدبلوماسية والأمنية والعسكرية.
- التضليل الإعلامي الذي يهدد اللحمة الاجتماعية.

إلا أن الطريق لا يخلو من معوقات، حيث برزت تحديات جسيمة مثل:

(1) https://www.coe.int/en/web/octopus/-/libya.

- **ضعف البنية التحتية والتشريعات:** تواجه ليبيا تحديات كبيرة تتمثل في الافتقار إلى استراتيجيات أمنية متكاملة وتشريعات محدثة لحماية البيانات والبنية التحتية الرقمية.
- **الهجمات السيبرانية** :تتعرض المؤسسات الليبية، بما في ذلك قطاع الاتصالات الحيوي، لهجمات سيبرانية مستمرة مثل هجمات حجب الخدمة (DDoS)، هجمات الفدية، والتصيد الإلكتروني.
- **نقص الوعي والكوادر:** لا يزال الوعي بأهمية الأمن السيبراني منخفضاً لدى الكثير من المسؤولين والموظفين، مما يجعله أحياناً وظيفة ثانوية رغم المخاطر الكبيرة.
- **تقرير الأمن السيبراني 2024:** كشف تقرير صادر عن الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات عن نقاط ضعف حرجة في الدفاعات الرقمية لـ 37 مؤسسة حكومية، مع وجود 73 ثغرة أمنية، 68.5% منها عالية الخطورة، و55% من هذه الثغرات لم يتم معالجتها.

على الرغم من تلك التحديات، فهناك جهود حثيثة لتحسين الأوضاع الأمنية الرقمية، حيث أطلقت الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات "**الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني**" في فبراير 2023 لمساعدة المؤسسات على حماية بياناتها، كما تحرز ليبيا تقدماً في المؤشر العالمي للأمن السيبراني (GCI) الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، حيث انتقلت إلى المستوى الثالث من النضج.

عليه يمكن القول أن العلاقة بين أمن المعلومات والأمن السيبراني وأمن الاتصالات في ليبيا هي علاقة ضرورة حتمية يفرضها الواقع الرقمي المتنامي، ورغم أن الإطار التنظيمي والتشريعي لا يزال في طور النضوج، فالجهود التي تبذلها الهيئات المختصة مثل الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات تضع الأساس لمستقبل رقمي أكثر أماناً في البلاد.

11. الأمن السيبراني والمجتمع الليبي:

يمتد تأثير الأمن السيبراني إلى جميع جوانب المجتمع الليبي، من الأفراد والأسر إلى المؤسسات التعليمية والصحية والخدمية، وقد شهد هذا التأثير تحولاً كبيراً بعد عام 2011، مما أسفر عن واقع جديد يتسم بفرص وتحديات متزامنة.

قبل عام 2011م، كان الوضع الرقمي في ليبيا يتسم بـ:

- **انتشار محدود للإنترنت:** كانت نسبة انتشار الإنترنت بين الأسر لا تتجاوز 14%؛ لذا بقيت التأثيرات المباشرة على الحياة اليومية محدودة.
- **ضعف التقنية في التعليم:** لم تُدمج التقنيات الرقمية بشكل واسع في المؤسسات التعليمية، وبالتالي لم تكن أي هجمات سيبرانية على البنية التعليمية ذات أثر مالي أو اجتماعي كبير علناً.
- **بيئة رقمية مغلقة:** مع سيطرة تامة على تدفق المعلومات والوصول إلى المحتوى الرقمي.

بعد عام 2011 شهدت ليبيا تحولاً كبيراً في المشهد الرقمي، فمع تزايد استخدام الإنترنت والهواتف الذكية في ليبيا، يتعرض المواطنون لمخاطر سيبرانية متنوعة، مثل سرقة الهوية، والاحتيال الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية، حيث:

- ارتفعت نسبة انتشار الإنترنت إلى 54% بحسب تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات، ما جعل المنازل تعتمد على الإنترنت للتعلم عن بُعد، العمل الحر، وشراء السلع الأساسية.
- زيادة الاعتماد على الخدمات الرقمية في: التعليم، الصحة، التجارة، والخدمات الحكومية.
- تزايد التهديدات السيبرانية: مع زيادة الاعتماد على الفضاء الرقمي، برزت تحديات أمنية جديدة.

هذا التحول الرقمي السريع أدى إلى خلق واقع جديد يتسم بفرص كبيرة من ناحية، وتحديات جسيمة من ناحية أخرى، فبينما أصبحت التحديات الرقمية متاحة بشكل أوسع، برزت تحديات أمنية جديدة في ليبيا أبرزها: نقص الوعي بالمخاطر السيبرانية بين المواطنين، وضعف البنية التحتية للاتصالات في بعض المناطق، وغياب التشريعات الشاملة لحماية البيانات والخصوصية، وعدم وجود خطط أمنية متكاملة لحماية الاستثمارات الرقمية. هذه التحديات تتطلب جهوداً مجتمعية شاملة تشمل التوعية والتثقيف، وتطوير البنية التحتية، وسن القوانين المناسبة.

في المقابل، يمكن أن يساهم تعزيز الأمن السيبراني في تحسين جودة الحياة للمواطنين الليبيين من خلال توفير خدمات رقمية آمنة وموثوقة (كالخدمات الحكومية الإلكترونية)، والتعليم الإلكتروني الآمن، وتطوير خدمات الصحة الرقمية الموثوقة، كما يمكن أن يفتح المجال أمام فرص عمل جديدة في مجال الأمن السيبراني والتكنولوجيا.

عليه، يتطلب تعزيز الأمن السيبراني في ليبيا جهوداً متكاملة تشمل:

- تطوير استراتيجيات وطنية شاملة للأمن السيبراني.
- تحديث التشريعات والقوانين لحماية البيانات والخصوصية.
- تعزيز البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تنظيم برامج توعوية مستدامة لكافة فئات المجتمع.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

12. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجمات السيبرانية وانقطاعات الإنترنت في ليبيا:

الآثار الاقتصادية:

- تتجاوز الخسائر الناجمة عن الهجمات السيبرانية وانقطاعات الإنترنت مجرد انعدام الاتصال، لتمس صميم الاقتصاد الوطني والأمن المعيشي للمواطن، فمن الناحية الاقتصادية، تُقدَّر خسائر الهجمات السيبرانية المباشرة على مؤسسات القطاع النفطي الليبي وحدها بحوالي 750 مليون دولار سنوياً وفقاً لتقرير (Oxford Economics, 2024)، نتيجة تعطيل الإنتاج، وعمليات الابتزاز الإلكتروني، وتكاليف استعادة أنظمة التحكم. أما على مستوى الأسرة، فإن كل انقطاع للإنترنت يُكلِّف الأسرة متوسطة الدخل خسائر ما بين (15–25 ديناراً شهرياً)، أي تقريباً (3–5% من دخلها)، ناجمة عن:
- **تعطل مصادر الدخل:** خاصة مع اعتماد الكثيرين على العمل عبر المنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية.
- **التهديد للأمن الغذائي:** حيث أدى تعطل خدمات الدفع الإلكتروني ومنصات بيع المواد الغذائية إلى عرقلة وصول السلع الأساسية، وتساهم الفوضى الناتجة في ارتفاع أسعارها بسبب اضطراب سلاسل التوريد، مما أدى إلى زيادة تكلفة سلة الحد الأدنى للإنفاق بنسبة 14% خلال أزمة 2022.
- **خسائر في القطاع التجاري:** تعطل عمليات البيع والشراء وتحويل الأموال، مما يضرب النشاط الاقتصادي في الصميم.

الآثار الاجتماعية:

امتدت تأثيرات الانقطاعات لتعطيل الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها المواطنون يومياً، مما زاد من حدة الأزمة الإنسانية، حيث:

- **في القطاع الصحي:** أدى انقطاع الإنترنت في عام 2011 إلى تعطيل خدمات الرعاية الصحية عن بُعد، وعدم القدرة على الوصول إلى السجلات الطبية الإلكترونية، وإعاقة تنسيق جهود الإغاثة الطارئة، خاصة في المناطق النائية، مما هدد حياة المرضى الذين يعتمدون على المراقبة المستمرة، ما دفع المجتمع المدني لإنشاء شبكات VSAT ممولة من الجاليات الليبية في الخارج لتأمين الاتصالات الإنسانية[1].
- **في القطاع التعليمي:** توقف التعلم عن بُعد بشكل مفاجئ، مما حرم ملايين الطلاب من استكمال تعليمهم وعمَّق الفجوة التعليمية.
- **عزلة مجتمعية:** فقدان الآلاف المهاجرين مع عائلاتهم لأوطانهم، مما زاد من الشعور بعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، وعطّل قدرات الاقتصاد الليبي.

وهكذا، لم يعد الأمن السيبراني ترفاً تقنياً، بل أصبح رهيناً بالأمن الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في ليبيا، حيث تتداخل حماية الفضاء الإلكتروني بشكل مباشر مع حماية مقومات الحياة الأساسية.

13. التطور التاريخي للأمن السيبراني:

لم يظهر الأمن السيبراني بشكله الحالي دفعة واحدة، بل هو نتيجة لتطور مستمر يواكب التقدم التكنولوجي وظهور تهديدات جديدة، يمكن تلخيص هذا التطور حسب تقرير الآفاق العالمية للأمن السيبراني 2025، في مراحل رئيسية كما يوضحها الشكل التالي:

(1) التائب، السائح. "أهمية تطبيق الأمن السيبراني المحاسبي في المصارف التجارية الليبية.

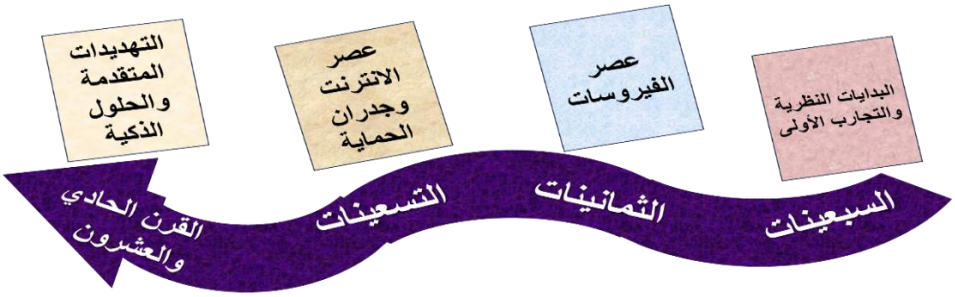

شكل رقم (2): يوضح التطور التاريخي للأمن
المصدر: من إعداد الباحِثَيْنِ

- **فترة السبعينات (البدايات النظرية والتجارب الأولى):**

تكمن الجذور الفكرية للأمن السيبراني في بداية السبعينات من القرن الماضي، مع عمل عالم الرياضيات "جون فون نيومان" الذي وضع الأساس النظري للبرامج ذاتية التكاثر، في عام 1971، شهدت شبكة ARPANETأول تطبيق عملي لهذا المفهوم مع برنامج "الزاحف (Creeper)"، الذي لم يكن ضاراً بل كان مجرد تجربة، رداً على ذلك، ابتكر "راي توملينسون" برنامج "الحصاد (Reaper)" لإزالته، والذي يُعتبر أول برنامج لمكافحة الفيروسات ذاتي النسخ.

- **فترة الثمانينات (عصر الفيروسات):**

شهدت هذه الفترة ظهور فيروسات أكثر تعقيداً مع انتشار الحواسيب الشخصية، في عام 1986 ظهر فيروس "برين" (Brain) الذي يُعتبر أول فيروس يصيب أجهزة الكمبيوتر الشخصي، ولم يكن يهدف إلى إحداث دمار كبير بل كان يهدف إلى تتبع النسخ المقرصنة من البرامج، وفي عام 1988 تسببت دودة "موريس (Morris Worm)" في إصابة حوالي 10% من أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت آنذاك، مما أظهر هشاشة الشبكات المتصلة، دفعت هذه الأحداث إلى ظهور صناعة مكافحة الفيروسات وظهور برامج تجارية مثل "Ultimate Virus Killer".

- **فترة التسعينات (عصر الإنترنت وجدران الحماية):**

مع الانتشار الواسع للإنترنت، تحولت التهديدات السيبرانية من استهداف الأجهزة الفردية إلى استهداف الشبكات بأكملها، مما أدى إلى الحاجة لتقنيات حماية جديدة، في هذه المرحلة، برزت تقنية جدران

الحماية (Firewalls)، التي بدأت كأنظمة بسيطة لتصفية الحزم، وتطورت مع ابتكار جيل "شفيد"، مؤسس شركة Check Point، لجدار الحماية الحديث القائم على "فحص الحالة" في عام 1993، وهو ما غيّر طريقة تأمين الشبكات بشكل جذري.

- **القرن الحادي والعشرون: التهديدات المتقدمة والحلول الذكية:** شهد هذا القرن احترافية الجريمة السيبرانية، وظهور هجمات معقدة ذات دوافع مالية وجيوسياسية، من أبرزها، هجمات برامج الفدية (Ransomware)مثل هجوم (WannaCry) في عام 2017 الذي أثر على مئات الآلاف من الأجهزة، وهجمات سلسلة التوريد مثل هجوم (SolarWinds) في عام 2020، الذي كشف عن هشاشة الاعتماد على برامج الطرف الثالث.

ولمواجهة هذه التهديدات، تطورت الدفاعات بشكل كبير :

- **الذكاء الاصطناعي (AI):** أصبح يُستخدم لتحليل كميات هائلة من البيانات واكتشاف التهديدات المتقدمة بشكل استباقي وأتمتة المهام الأمنية.
- **الأمن السحابي:** مع انتقال الأعمال إلى السحابة، ظهر مفهوم "نموذج المسؤولية المشتركة" الذي يقسم المسؤولية الأمنية بين مزود الخدمة والعميل.
- **البعد الجيوسياسي:** أصبح الأمن السيبراني جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي، مع وجود هجمات ترعاها الدول بهدف التجسس أو تعطيل البنية التحتية، مما يجعل الفضاء السيبراني ساحة جديدة للصراع.

هذا التطور المستمر يُظهر أن الأمن السيبراني ليس مجرد مجموعة من الإجراءات الثابتة، بل هو مجال ديناميكي يتطلب يقظة دائمة وتكيفاً مستمراً مع التحديات والابتكارات الجديدة.

14. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة جوانب مختلفة من التهديدات السيبرانية، بما في ذلك تصنيفها واستراتيجيات التصدّي لها، تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتطوير هذه الجهود البحثية من خلال تقديم إطار عمل متكامل يسهم في سد الفجوات القائمة، مما يحدث إضافة نوعية إلى الأدبيات الحالية، فيما يلي عرض لثمانية دراسات سابقة ذات صلة، مرتبة من الأقدم إلى الأحدث:

أجرى Kontaxis et al (2016)، دراسة هدفت إلى تطوير نموذج لتصنيف التهديدات السيبرانية للبنى التحتية الحيوية، حيث اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل التهديدات الخاصة بالبنى التحتية الحيوية واقتراح نموذج تصنيفي، توصلت الدراسة إلى تحديد أنواع التهديدات التي تستهدف البنى التحتية الحيوية وتقديم إطار لتصنيفها، وأوصت بضرورة التركيز على التهديدات الموجهة للبنى التحتية الحيوية وتطوير استراتيجيات دفاعية مخصصة.

كما اجرى Hussain et al (2018)، دراسة هدفت إلى استعراض التحديات والحلول المتعلقة باستخبارات التهديدات السيبرانية (CTI)، واعتمدت الدراسة على مراجعة منهجية للأدبيات المتعلقة بـ CTI، أظهرت النتائج تحديد التحديات الرئيسية في جمع وتحليل ومشاركة استخبارات التهديدات، وتقديم حلول مقترحة لتحسين فعاليتها، وأوصت بتحسين آليات جمع وتحليل ومشاركة استخبارات التهديدات لتعزيز الأمن السيبراني.

أيضا أجرى Al-Hawari et al (2018)، دراسة هدفت إلى تقديم تصنيف للتهديدات السيبرانية بناءً على طبيعة الهجوم والأهداف المستهدفة، وبناء شجرة تصنيفية لفهم الأنواع المختلفة للتهديدات، اعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات وبناء تصنيف هرمي، وتوصلت إلى توفير إطار مبدئي لتصنيف التهديدات، لكنه يفتقر إلى ربط التصنيفات بمستويات خطورة محددة أو استراتيجيات تصدّي مفصلة، وأوصت بضرورة ربط التصنيفات باستراتيجيات تصدّي محددة.

كما قدم Ahmed et al (2019) دراسة هدفت إلى اقتراح نموذج تصنيفي يعتمد على مستويات الخطورة وتأثير التهديد على البنية التحتية الرقمية، مع التركيز على ربط كل مستوى باستراتيجيات دفاعية متخصصة، اعتمدت الدراسة على تطوير نموذج تصنيفي بناءً على تحليل المخاطر، وأظهرت النتائج فاعلية هذا النموذج في تحسين استجابة المؤسسات للتهديدات المختلفة، وأوصت بأهمية تطوير نماذج تصنيفية ديناميكية تأخذ في الاعتبار التطور المستمر للتهديدات.

وقام **Aldawood and Al-Zahrani (2020)** بدراسة تناولت تحليل التهديدات السيبرانية التي تواجه المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية، وتقديم استراتيجيات للتخفيف منها، اعتمدت الدراسة على دراسة حالة ومسح للمؤسسات التعليمية، وتوصلت إلى تحديد أبرز التهديدات التي تواجه

القطاع التعليمي، مثل التصيد الاحتيالي والبرمجيات الخبيثة، وتقديم توصيات لتعزيز الأمن السيبراني في هذا القطاع، وأوصت بضرورة توعية المستخدمين وتطبيق سياسات أمنية صارمة في المؤسسات التعليمية.

كما أجرى **Al-Shammari and Al-Mubarak (2021)** دراسة هدفت إلى تقييم فعالية استراتيجيات الأمن السيبراني في حماية البنية التحتية الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي، اعتمدت الدراسة على مراجعة أدبيات وتحليل مقارن للاستراتيجيات المتبعة، وتوصلت إلى تحديد نقاط القوة والضعف في الاستراتيجيات الحالية، وتقديم توصيات لتحسين التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات، وأوصت بتعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمواجهة التهديدات السيبرانية المشتركة. وقام **Smith and Jones (2023)** بدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على تطور التهديدات السيبرانية واستراتيجيات الدفاع، اعتمدت الدراسة على تحليل اتجاهات الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني، وأظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يزيد من تعقيد الهجمات، ولكنه يقدم أيضاً أدوات قوية للدفاع، والحاجة إلى نماذج دفاعية تتكيف مع التهديدات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وأوصت بالاستثمار في البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي للدفاع السيبراني، وتطوير أطر عمل لتقييم التهديدات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

كما قام كلا من التائب، وعلي مفتاح والسائح، وجبريل عمر (2025) بدراسة أهمية تطبيق الأمن السيبراني المحاسبي في المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة سرت، هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى الوعي بأهمية تطبيق الأمن السيبراني المحاسبي في المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة سرت، وتحديد التحديات التي تواجهها هذه المصارف في تطبيقه، بالإضافة إلى استكشاف مدى اهتمام المصرف المركزي والمصارف التجارية بتعزيز هذا الجانب، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات الأولية عبر استبانة صممت خصيصاً لهذا الغرض، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. أن موظفي المصارف يدركون أهمية تطبيق الأمن السيبراني المحاسبي.
2. وجود تحديات وعقبات كبيرة تواجه تطبيق نظم الأمن السيبراني في المصارف التجارية بمدينة سرت.

3. هناك اهتمام ملحوظ من المصرف المركزي والمصارف التجارية بتعزيز الأمن السيبراني المحاسبي، خاصة في مجالات: حماية البيانات المالية الحساسة، وتعزيز الثقة والمصداقية، وتقليل المخاطر المالية والتشغيلية، وضمان الامتثال للمعايير الأمنية والقانونية.

وقدمت الدراسة توصيات أهمها: تنظيم دورات وورش عمل دورية لموظفي المصارف، والاستثمار في تقنيات الأمن السيبراني المتطورة، وتحديث الأنظمة بشكل مستمر، وتعزيز التعاون مع المصرف المركزي والجهات الحكومية لتبادل المعلومات والخبرات.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع التهديدات السيبرانية وأهمية تصنيفها، كما تتفق مع دراسة Ahmed et al. (2019) في التركيز على ربط مستويات التهديد باستراتيجيات دفاعية محددة، كما تتشابه مع دراسة Al-Hawari et al. (2018) في بناء إطار تصنيفي هرمي للتهديدات، والتركيز على تصنيف التهديدات السيبرانية مثل دراسة Kontaxis et al., 2016؛ كما اعتمدت الدراسة الحالية منهجية تحليلية وصفيّة مشابهة لدراسات (Hussain et al., 2020; Alqahtani & Abukari, 2020) لاستخلاص المعايير والاستراتيجيات، ومع ذلك، تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تقديمها لنموذج شامل يربط بشكل ديناميكي بين تصنيف التهديدات واستراتيجيات التصدّي، بينما ركزت معظم الدراسات السابقة على جانب واحد فقط؛ كما تتميز الدراسة الحالية بتقديم إطار عمل متكامل يمكن تطبيقه عبر قطاعات مختلفة، وقدمت الدراسة مصفوفة عملية تربط كل تهديد بإجراءات اكتشافه ومعالجته (انظر الجدول 1)، بينما اقتصرت بعض الدراسات السابقة على قطاعات محددة مثل التعليم أو البنية التحتية الحيوية.

15. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج بناء النماذج، وذلك عبر:

- **تحليل الأدبيات السابقة:** من خلال مراجعة عدد من الدراسات والمصادر المعتمدة في مجالات تصنيف التهديدات واستراتيجيات التصدي.

- **تحديد معايير التصنيف:** من حيث الخطورة (تأثير مالي/ تشغيلي)، والتعقيد (تقني/ غير تقني)، والانتشار (سرعة/ نطاق).
- **تصميم النموذج المقترح:** من خلال أربع مستويات هرمية (منخفض، متوسط، عالي، حرج)، ومصفوفة ربط بين التهديدات واستراتيجيات التصدي.

16. النموذج المقترح لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية:

تقدم هذه الدراسة نموذجاً شاملاً لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية، يهدف إلى توفير إطار عمل منهجي يمكن المؤسسات من تقييم التهديدات بدقة، وتحديد استراتيجيات التصدّي المناسبة؛ يعتمد النموذج على تصنيف هرمي للتهديدات إلى أربعة مستويات رئيسية، مع ربط كل مستوى باستراتيجيات وقائية واكتشافية واستجابية محددة.

- **معايير تصنيف مستويات التهديدات السيبرانية:**

يستند النموذج المقترح على مجموعة من المعايير الأساسية لتصنيف التهديدات السيبرانية، والتي تشمل شدة التأثير المحتمل على المؤسسة، ومستوى التعقيد التقني للتهديد، وسرعة انتشاره، ومدى صعوبة اكتشافه ومعالجته، كما يأخذ النموذج في الاعتبار طبيعة الجهة المهاجمة ودوافعها، والأصول المستهدفة وحساسيتها، والزمن المطلوب للتعافي من الهجوم.

- **مستويات التصنيف واستراتيجيات التصدّي:**

يوضح الجدول التالي النموذج المقترح لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية واستراتيجيات التصدّي المرتبطة بكل مستوى:

جدول رقم (1): نموذج مقترح لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية واستراتيجيات التصدي

مستوى التهديد	الوصف	خصائص التهديد	استراتيجيات الوقاية	استراتيجيات الاكتشاف	استراتيجيات الاستجابة
منخفض	تهديدات بسيطة ذات تأثير محدود.	– هجمات آلية غير موجهة. – تأثير محدود على العمليات.	– تحديث أنظمة التشغيل والبرامج. – استخدام برامج مكافحة الفيروسات.	– أنظمة مكافحة الفيروسات. – مراقبة السجلات الأساسية.	– إزالة البرمجيات الخبيثة. – إعادة تشغيل الأنظمة.

		– سهولة الاكتشاف والمعالجة.	– تدريب أساسي للمستخدمين.	– تنبيهات النظام التلقائية.	– توثيق الحادث.
متوسط	تهديدات موجهة بتأثير متوسط.	– هجمات مستهدفة جزئياً. – تأثير على بيانات غير حرجة. – تتطلب مهارات تقنية متوسطة.	– تطبيق سياسات أمنية متقدمة. – استخدام جدران الحماية. – المصادقة ثنائية العوامل.	– أنظمة كشف التسلل (IDS). – مراقبة حركة الشبكة. – تحليل السلوك الشاذ.	– عزل الأنظمة المتأثرة. – تحليل الحادث. – استعادة البيانات من النسخ الاحتياطية.
عالٍ	تهديدات متقدمة بتأثير كبير.	– هجمات مستهدفة ومعقدة. – تأثير على البيانات الحساسة. – استخدام تقنيات متطورة.	– أنظمة إدارة معلومات الأمن (SIEM). – اختبار الاختراق الدوري. – تدريب متقدم للموظفين.	– استخبارات التهديدات السيبرانية. – تحليل السلوك المتقدم. – فرق الاستجابة للحوادث.	– تفعيل خطة الاستجابة للطوارئ. – التحقيق الجنائي الرقمي. – إبلاغ الجهات المختصة.
حرج – عالٍ جداً	تهديدات كارثية بتأثير شامل.	– هجمات دولة أو جماعات إرهابية. – تهديد الأمن القومي. – تعطيل شامل للخدمات الحيوية.	– الأمن السيبراني التكيفي. – الشراكة مع الجهات الأمنية. – خطط استمرارية الأعمال.	– مراكز العمليات الأمنية المتقدمة. – التعاون مع وكالات الأمن القومي. – المراقبة المستمرة 7/24.	– تفعيل خطط الطوارئ الوطنية. – التنسيق الدولي. – التحقيق على مستوى الدولة.

المصدر: من إعداد الباحِثَيْنِ

- **مخطط تصنيف فئات التهديدات السيبرانية:**

يمكن تمثيل فئات التهديدات السيبرانية الرئيسية في المخطط التالي:

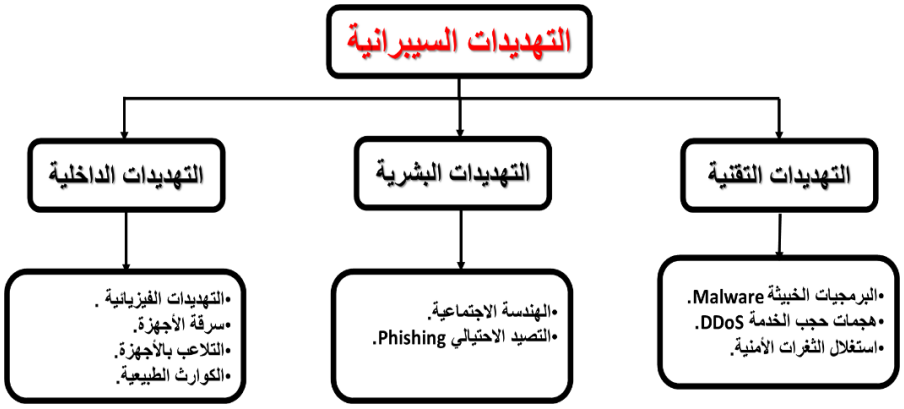

شكل رقم (3) يوضح تصنيف فئات التهديدات السيبرانية

المصدر: من إعداد الباحِثَيْنِ

17. استخبارات التهديدات السيبرانية:

تعتبر استخبارات التهديد السيبراني (CTI) حجر الزاوية في استراتيجيات التصدي الفعالة، وتُعرف CTI بأنها: "عملية جمع وتحليل ونشر المعلومات حول الهجمات المحتملة أو الحالية بهدف تزويد صانعي القرار بالأدوات والمعلومات اللازمة لمنع التهديدات واكتشافها والاستجابة لها"، وتتكون CTI من أربعة أنواع رئيسية[1]:

أ. **الاستخبارات الاستراتيجية:** توفر رؤى عالية المستوى حول المشهد الأمني الأوسع ودوافع الخصوم على المدى الطويل، وتساعد في مواءمة استراتيجيات الأمن السيبراني مع الأهداف التجارية.

ب. **الاستخبارات التكتيكية:** تركز على الإجراءات الفورية ومؤشرات الاختراق (IOCs) لمساعدة فرق الأمن على التعرف على التهديدات النشطة والاستجابة لها بسرعة.

(1)https://www.exabeam.com/ar/explainers/cyber-threat-intelligence/4-types-of-cyber-threat-intelligence-and-using-them-effectively.

ج. **الاستخبارات التقنية:** تتضمن معلومات مفصلة عن آليات الهجوم، مثل تحليل البرامج الضارة ونقاط الضعف، مما يساعد في تطوير آليات دفاعية وتحسين الوضع الأمني.

د. **الاستخبارات التشغيلية:** تركز على التكتيكات والحملات قصيرة المدى للخصوم، وتوفر معلومات سياقية لدعم اتخاذ القرارات الفورية وتحسين قدرات الاستجابة للحوادث.

إن فهم هذه الأنواع من الاستخبارات السيبرانية يمكن أن يعزز بشكل كبير قدرة المؤسسات على اتخاذ تدابير استباقية وتطوير استراتيجيات تصدي مرنة، تتضمن استراتيجيات التصدي الفعالة: استخدام كلمات مرور قوية، وتفعيل المصادقة متعددة العوامل، وتحديث البرامج بانتظام، واستخدام برامج مكافحة الفيروسات، وتوخي الحذر من الروابط المشبوهة، والنسخ الاحتياطي للبيانات، واستخدام الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN).

18. المخطط الانسيابي للنموذج المقترح: يوضح المخطط التالي العملية المنهجية لتطبيق النموذج المقترح بشكل دوري في تصنيف التهديدات وتحديد استراتيجيات التصدّي، يبدأ باكتشاف التهديد وينتهي بتحديث النموذج بناء على الدروس المستفادة:

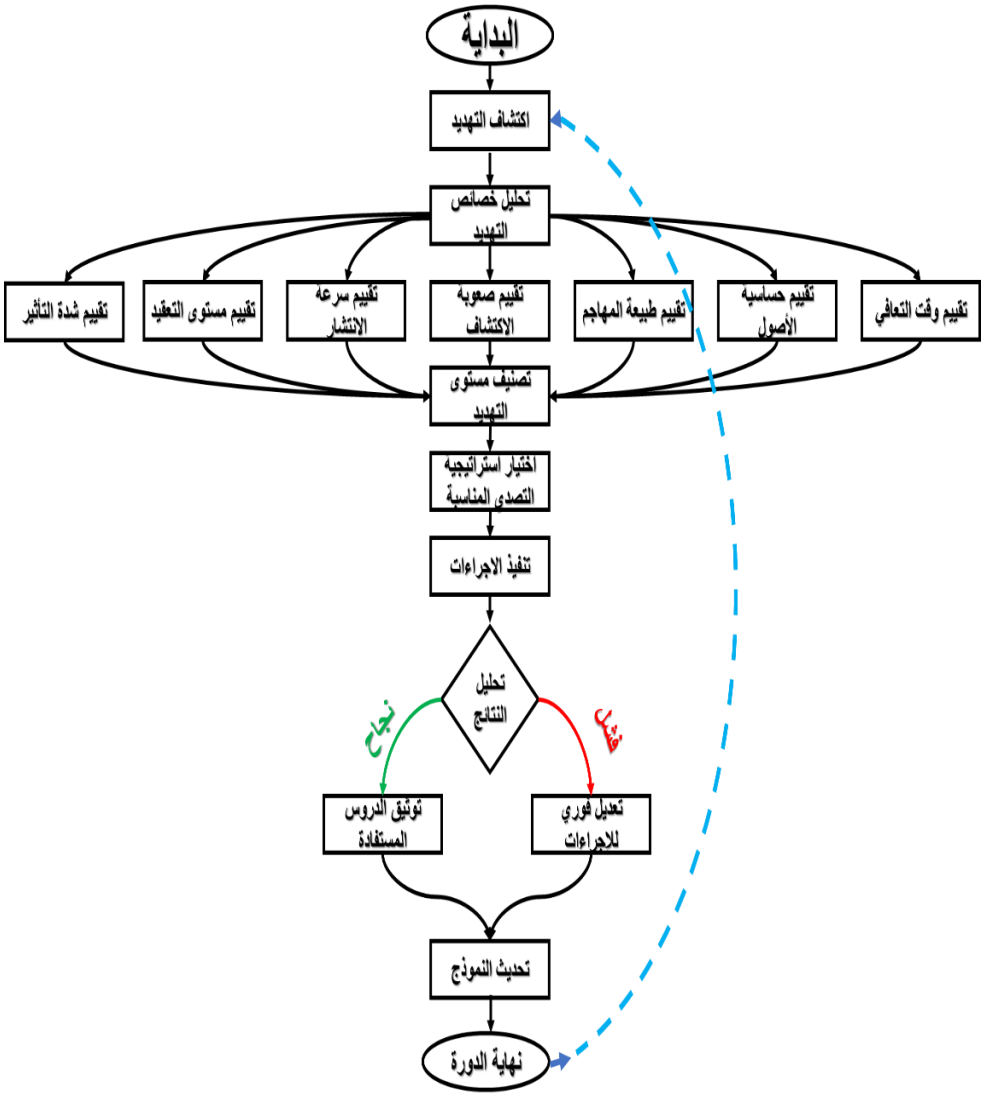

شكل رقم (4): المخطط الانسيابي للنموذج المقترح

المصدر: من إعداد الباحِثَيْنِ

شرح تفصيلي للمراحل بالنموذج المطور:

أ-**اكتشاف التهديدات السيبرانية:** من خلال الآليات التالية: أنظمة كشف التسلل (IDS/IPS)، ومراقبة السجلات الأمنية (SIEM) ، وتقارير الثغرات الأمنية وتحليل السلوك الشبكي (UEBA)، ثم يتم كتابة تقرير أولي عن مؤشرات الهجوم (IoCs).

ب-**تحليل خصائص التهديدات السيبرانية:** الجدول التالي (رقم 2) يوضح تحليل خصائص التهديد السيبراني، حيث يقيم الفريق الأمني كل تهديد بناء على هذه المعايير، ويتم الإجابة على أسئلة التقييم من قبل الفريق الأمني، ثم تعطي نقاط (مثلاً باستخدام مقياس من 1 إلى 10 لكل معيار)، وتضرب النقاط بأوزانها المعيارية المحددة مسبقاً (حيث يصنف التهديد باستخدام أوزان معيارية[1] مستمدة من مراجع الأمن السيبراني الرائدة)، ثم تجمع النقاط لاحقاً لتصنيف مستوى التهديد (منخفض/ متوسط/ عالٍ/ حرج).

جدول رقم (2): معايير تقييم خصائص التهديدات السيبرانية

ت	المعيار	أسئلة (معايير) التقييم
1	**شدة التأثير**	ما حجم الضرر المالي/التشغيلي/القانوني؟ هل توجد تأثيرات على السمعة؟
2	**مستوى التعقيد**	ما درجة تقدم الأدوات المستخدمة؟ هل يتطلب هجومًا متعدد المراحل؟
3	**سرعة الانتشار**	هل ينتشر عبر الشبكة تلقائيًا؟ ما معدل الإصابة المتوقع؟
4	**صعوبة الاكتشاف**	هل يستخدم تقنيات التخفّي؟ هل يتجنب أنظمة الكشف التقليدية؟
5	**طبيعة المهاجم**	هل هي جهة فردية/منظمة/دولية؟ ما الدوافع (مالية، تجسس، تخريب)؟
6	**حساسية الأصول**	هل المستهدف بنى تحتية حرجة؟ هل البيانات مسربة حساسة (شخصية/أمنية)؟
7	**زمن التعافي**	ما متوسط وقت الإصلاح؟ هل يتطلب استعادة نسخ احتياطية كاملة؟

المصدر: من إعداد الباحِثَيْنِ

(1) الأوزان المعيارية:

- شدة التأثير (1.5): NIST Cybersecurity Framework (NIST, 2018).
- التعقيد (1.2): MITRE ATT&CK Matrix (MITRE, 2023).
- حساسية الأصول (1.4): PCI DSS v4.0 (PCI SSC, 2022).

ج- تصنيف مستوى التهديدات السيبرانية:

بعد جمع النقاط المرجحة، تصنف التهديدات السيبرانية إلى أحد المستويات كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3): تصنيف مستوى التهديدات السيبرانية [1]

مجموع النقاط	المستوى	الوصف
1003-	منخفض	تأثير محدود (لا يعطل العمليات الأساسية ولا يؤثر على الأهداف الاستراتيجية).
55-31	متوسط	تأثير ملحوظ (قابل للإدارة، لكنه لا يهدد الوظائف الحيوية).
75-56	مرتفع	تهديد كبير (يؤثر على الوظائف الحيوية ويتطلب تدخلًا فورياً).
76-100	حرج	تهديد وجودي (يهدد بانهيار النظام أو الخدمة الحيوية، ويتطلب إجراءات طارئة).

د- استراتيجيات التصدّي للتهديدات السيبرانية المبنية على التصنيف:

بعد التصنيف يتم اختيار استراتيجية التصدي للتهديدات السيبرانية من الجدول التالي:

جدول رقم (4): استراتيجيات التصدي للتهديدات السيبرانية.

المستوى	الإجراءات الوقائية	الإجراءات الاستجابية	أدوات التنفيذ
منخفض	- تحديثات التصحيحات. - تدريب المستخدمين.	- عزل الأجهزة المصابة. - مسح البرمجيات الخبيثة.	أنظمة AV ، جدران النار الأساسية.
متوسط	- تقسيم الشبكة. - سياسات الوصول الصارمة.	- تنشيط خطة الاستجابة للحوادث. - تحليل الذاكرة.	أنظمة EDR ، SOAR، تقنيات التجزئة
مرتفع	- أنظمة كشف التسلل المتقدمة – التشفير .	- إيقاف الأنظمة الحرجة. - التنسيق مع الجهات الحكومية.	أنظمة XDR، نظير الدفاع الإلكتروني (CDR)

المصدر: من إعداد الباحِثَيْنِ

(1) المصدر: من إعداد الباحِثَيْنِ بناء على ممارسات دولية معتمدة ودراسات سابقة في إدارة المخاطر وتصنيف التهديدات.
ISO 31000:2018;NIST SP 800-30 Rev.1; NIST SP 800-37 Rev.2; WEF,2023,2025.

هـ- تحليل النتائج ومراقبة الفعالية وتقييمها:

هذه المرحلة هي الأكثر ديناميكية في النموذج، حيث تتضمن تحسيناً مستمراً لاستجابة المؤسسة للتهديدات، هدفها قياس مدى نجاح استراتيجيات التصدي للتهديدات السيبرانية باستخدام مؤشرات أداء رئيسية التي تتضمن:

(متوسط وقت الاحتواء (MTTD) ونسبة التهديدات المصنفة بشكل صحيح، وتكلفة التعافي من الحوادث، ومستوى رضا المستخدمين عن فعالية الاستجابة).

فبعد تطبيق استراتيجيات التصدي للتهديدات السيبرانية يتم تحليل النتائج عبر مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف المحددة مسبقاً مثل: (وقت الاستجابة، ودقة التصنيف)، وفي حال وجود فجوات يتم البحث عن أسبابها، كتأخر فريق الاستجابة، أو نقص التدريب، بينما يدرس نجاح الاستجابة لمعرفة العوامل المؤثرة مثل: (كفاءة وفعالية أنظمة EDR، أو فعالية الخطط الموضوعة)، ثم تستخلص الدروس المستفادة لتحديث النموذج سواء عبر تعديل معايير التصنيف أو تحسين استراتيجيات التصدي المستقبلية.

و- تحديث النموذج:

يخضع النموذج لتحديث دوري بناء على تحليل بيانات الأداء والتهديدات الناشئة والتغذية الراجعة من الفرق، فهذه المرحلة تضمن أن النموذج يتطور باستمرار لمواكبة التهديدات السيبرانية الجديدة، ونقاط الضعف المكتشفة في الاستجابات السابقة، والتغيرات في بيئة المؤسسة الأمنية والاقتصادية، فجميع الدراسات السابقة، وإن اختلفت في تفاصيلها، إلا أنها تؤكد على الحاجة الملحة لوجود أطر عمل فعّالة لإدارة الأمن السيبراني، فعلى على سبيل المثال، ركزت دراسة Kontaxis et al. (2016) على البنى التحتية الحيوية، بينما تناولت دراسة Aldawood and Al-Zahrani (2020) المؤسسات التعليمية، مما يبرز التنوع في تطبيقات الأمن السيبراني.

ويمكن توضيح هذه المرحلة بالمخطط الانسيابي التالي الذي يوضح كيفية تحويل البيانات الخام (المدخلات) إلى تحسين فعلية (مخرجات) عبر عدة مراحل أساسية.

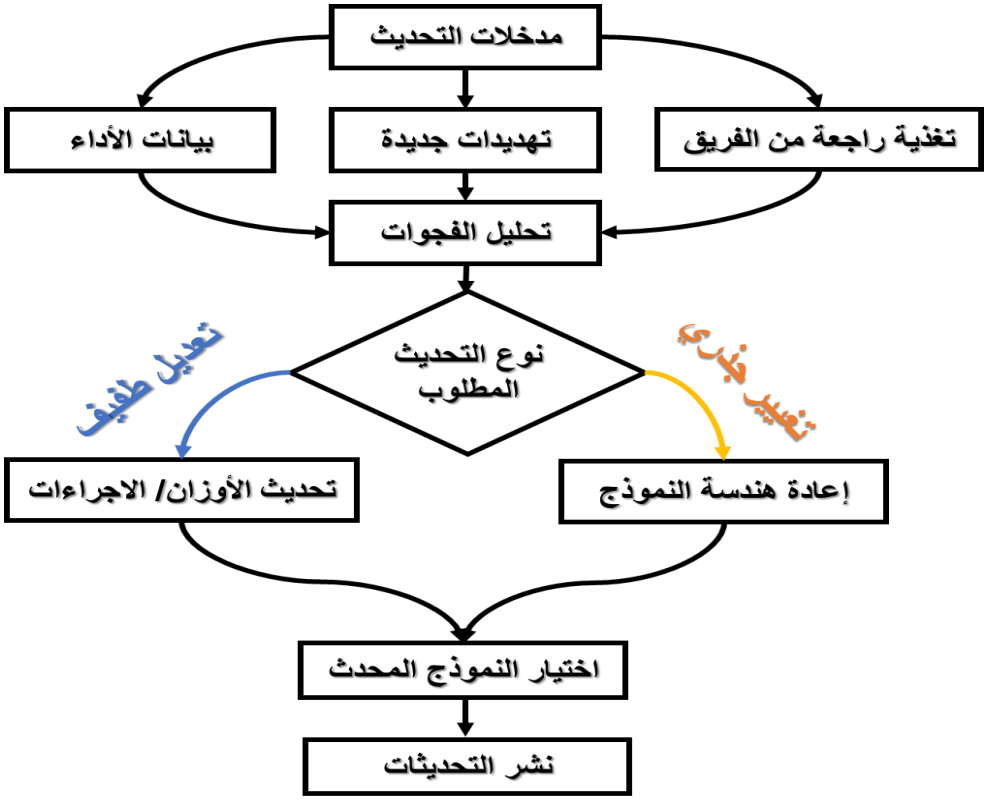

شكل رقم (5): المخطط الانسيابي لآلية التحديث الديناميكية للنموذج

المصدر: من إعداد الباحِثَيْنِ

يوضح هذا الشكل أن عملية تحديث النموذج تمر بمراحل متسلسلة تبدأ بجمع البيانات من مصادر متعددة، وتنتهي بنشر تحسينات قابلة للقياس، حيث تضمن هذه الآلية بقاء النموذج متوافقاً مع أحدث التهديدات السيبرانية.

مميزات النموذج:

أ. **الديناميكية:** تحديث تلقائي بناءً على دروس الحوادث السابقة.

ب. **المرونة:** قابلية تعديل أوزان المعايير حسب طبيعة نشاط المؤسسة.

ج. **التكامل:** الربط المباشر بين التصنيف واستراتيجيات العمل.

د. **القياسية:** استخدام مقاييس كمية لتقليل الذاتية والارتجالية في التقييم.

هـ. **الامتثال:** يدعم معايير الأيزو NIST CSF27001.

و. **نصيحة التطبيق:** استخدم منصات مثل Splunk أو IBM QRadar أو استخدام أداة مثل Micrisoft Threat Modeling Tool لأتمتة جمع بيانات التقييم، مع بناء "محرك تصنيف" مخصص يحسب النقاط تلقائياً بناءً على مدخلات الفريق الأمني.

19. النتائج والتوصيات والمقترحات:

نتائج الدراسة:

لقد أظهرت هذه الدراسة أن تقديم نموذج شامل لتصنيف مستويات التهديدات السيبرانية وربطها باستراتيجيات تصَدّ فعّالة يمثل خطوة حاسمة نحو تعزيز الأمن السيبراني للمؤسسات الأمنية والاقتصادية، فمن خلال التحليل النظري للأدبيات السابقة حول موضوع الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الرئيسية التالية:

1. تبين أن التصنيف الهرمي للتهديدات السيبرانية (منخفض، متوسط، عالٍ، حرج، عالٍ جداً) يوفر إطاراً واضحاً لتقييم المخاطر، مما يسهل على المؤسسات فهم طبيعة التهديدات التي تواجهها.
2. أوضحت الدراسة أن ربط كل مستوى من مستويات التهديد السيبرانية باستراتيجيات تصدّي محددة (وقائية، اكتشافية، استجابية) يعزز من كفاءة الاستجابة الأمنية ويقلل من الهدر في الموارد.
3. أظهر النموذج المقترح قدرته على التكيف مع التطور المستمر للتهديدات السيبرانية، مما يجعله أداة عملية يمكن تحديثها بانتظام لتواكب التحديات الجديدة.
4. يساهم النموذج في دعم صانعي القرار من خلال توفير رؤية واضحة للمخاطر المحتملة والإجراءات اللازمة للتعامل معها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر استنارة وفعالية.

توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بما يلي:

1. يجب على المؤسسات الأمنية والاقتصادية تبني نموذج تصنيفي شامل للتهديدات السيبرانية، مثل النموذج المقترح في هذه الدراسة، لضمان تقييم موحد ومنهجي للمخاطر والتهديدات السيبرانية.

2. الاستثمار في برامج استخبارات التهديدات السيبرانية (CTI) لتعزيز قدرة المؤسسات الأمنية والاقتصادية على التنبؤ بالتهديدات السيبرانية واكتشافها مبكراً، ويجب الاستثمار في أدوات وتقنيات CTI، وتدريب الفرق الأمنية والاقتصادية على تحليل البيانات الاستخباراتية.
3. يجب على المؤسسات الأمنية والاقتصادية تطوير خطط استجابة سريعة للحوادث تتناسب مع مستويات التهديد السيبرانية المختلفة، لضمان استجابة سريعة وفعّالة لكل نوع من أنواع الهجمات.
4. يعتبر العنصر البشري خط الدفاع الأول، لذا يجب توفير برامج تدريب وتوعية مستمرة للموظفين حول أحدث التهديدات السيبرانية والممارسات الأمنية الجيدة.
5. يوصي الباحثان بإجراء دراسات حالة وتجارب لاستخلاص نتائج ومؤشرات من تجارب عملية للتحقق من فعالية النموذج المقترح في بيئات حقيقية، وقياس تأثيره على تحسين برامج الأمن السيبراني.
6. تطوير أدوات برمجية تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لدعم تطبيق النموذج المقترح، مثل أنظمة تصنيف التهديدات الآلية، وأنظمة توصية باستراتيجيات التصدّي للتهديدات السيبرانية.

مقترحات الدراسة:

تقترح هذه الدراسة مجموعة من المجالات للبحث والدراسات المستقبلية:

1. يمكن تطوير النموذج ليشمل تقييم الثغرات الأمنية وربطها بمستويات التهديدات السيبرانية، مما يوفر رؤية أكثر شمولية للمخاطر السيبرانية.
2. يمكن للباحثين تطوير أدوات برمجية أو أنظمة ذكاء اصطناعي لدعم تطبيق النموذج المقترح، مثل أنظمة تصنيف التهديدات التلقائية أو أنظمة التوصية باستراتيجيات التصدّي.
3. أيضا يمكن إجراء دراسات متخصصة لتقييم تأثير تطبيق النموذج المقترح في قطاعات أخرى وتكييفه ليناسب احتياجات هذه القطاعات.
4. إجراء أبحاث مستقبلية حول تأثير التهديدات الناشئة، مثل تلك المرتبطة بالحوسبة الكمومية وإنترنت الأشياء (IoT)، على النموذج المقترح وتكييفه معها.
5. اقتراح وتطوير مقاييس أداء كمية لتقييم فعالية استراتيجيات التصدّي المطبقة، مما يتيح للمؤسسات قياس العائد على الاستثمار في الأمن السيبراني.

قائمة المراجع:

أولاً/ الكتب والدوريات العربية:

- القاسم، أحمد سالم سعد، وأحمد محمد سالم حسين. "**واقع مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة البيضاء .**" في المؤتمر العلمي الدولي الأول حول التحوط وإدارة الخطر بالصناعة المالية الإسلامية، 25–55. مركز السنابل للبحث وتطوير الموارد البشرية ومركز بيان للهندسة المالية والإسلامية، 2017.
- حسن، أحمد طارق. "**الأمن السيبراني وتداعياته على الأمن القومي المصري.**" مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، 2024.
- يوسف، عقيلة عمر عقيلة. "ت**قييم تأثير التهديدات السيبرانية على نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المالية الليبية: دراسة وصفية.**" المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 15، 1. (2024).

ثانياً/ التقارير والمنشورات:

- الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات. **الإعلان عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني.** فبراير 2023. https://www.coe.int/en/web/octopus/-/libya
- الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات. **تقرير الأمن السيبراني لعام 2024.**

https://www.coe.int/en/web/octopus/-/libya

ثالثاً/ أطروحات ورسائل جامعية:

- جامعة سبها، "**تأثير الأمن السيبراني على الاقتصاد الليبي**"، تاريخ الوصول: سبتمبر 10، 2025.

.https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/article/view/3264

- التائب، عقيلة محمد، وجمعة عمر السائح. "**أهمية تطبيق الأمن السيبراني المحاسبي في المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت.**" مجلة الدراسات الاقتصادية 8، 1. (2025).

https://doi.org/10.37375/esj.v8i1.3264

رابعاً/ مصادر إلكترونية وقانونية:

- **الاقتصاد الليبي بعد 2011: خرائط المقدرات والتحديات.**

Mediterranean Center for Strategic Studies. 11 أغسطس 2023

https://mediterraneancss.uk/2023/08/10/libyan-economy./

- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. "**دبلوم الأمن السيبراني: أساسيات الأمن السيبراني.**" أكاديمية التعلم. تاريخ الوصول: سبتمبر 10، 2025.

https://drive.google.com/file/d/1m4o265lxVJvv2Y9vUlzvllDHXHQKLWl1/view.

- **ليبيا ما قبل وبعد 2011: انهيار دخل المواطن لأقل من النصف.**

Sky News Arabia. 2 أغسطس 2022

https://www.skynewsarabia.com/amp/middle-east/1552317

- عبد الله، وآخرون. "**الهجمات السيبرانية المتكررة تقلق المؤسسات المالية في ليبيا.**" اندبندنت عربيا. 2024.

https://www.independentarabia.com/node/566346.

- وكالة الأنباء الليبية "لانا". "**الأمن السيبراني والمجتمع الليبي.**" تاريخ الوصول: سبتمبر 10، 2025.

https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=324291

- وكالة الأنباء الليبية. "**الأمن السيبراني في ليبيا: تحديات تواجه المؤسسات الحكومية.**" 17 يناير 2025.

https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=324291.

- وزارة الاقتصاد والتجارة، حكومة الوحدة الوطنية. قرار رقم (333) لسنة 2024م **بشأن تنظيم نشاط مزاولة خدمات الأمن السيبراني.** 2024.

- "**أربع أنواع من استخبارات التهديد وكيفية استخدامها بشكل فعال.**" Exabeam. تاريخ الوصول: سبتمبر 10، 2025.

https://www.exabeam.com/ar/explainers/cyber-threat-intelligence/4-types-of-cyber-threat-intelligence-and-using-them-effectively.

خامساً/ المراجع الأجنبية:

- Al-Hawari, Mohammad, Majdi Al-Rousan, and Ahmad Al-Shami. "A Classification of Cyber Threats Based on Attack Nature and Targeted Objectives." **International Journal of Computer Science and Network Security** 18, no. 10 (2018): 123–30.
- Ahmed, Ali, Saad Khan, and Abdullah Al-Ghamdi. "A Proposed Classification Model for Cyber Threats Based on Severity and Impact." **Journal of Cybersecurity Research** 5, no. 2 (2019): 123–35.
- Al-Shammari, Fahad, and Ahmad Al-Mubarak. "Evaluating the Effectiveness of Cybersecurity Strategies in Protecting Critical Infrastructure in GCC Countries." **Journal of Information Security** 15, no. 4 (2021): 301–15.
- Aldawood, Abdulaziz, and Saeed Al-Zahrani. "Cyber Threats Facing Educational Institutions in Saudi Arabia and Mitigation Strategies." **International Journal of Cybersecurity** 8, no. 3 (2020): 210–25.
- Brown, Laura. "The CIA Triad in Modern Cybersecurity." **Security Journal** 12, no. 4 (2018): 201–15.
- Davis, Mark. "Understanding Cyber Threats." **Cyber Defense Review** 7, no. 1 (2019): 45–58.
- Green, Paul. "Threat vs. Attack: Differentiating Concepts in Cybersecurity." **Digital Forensics Journal** 9, no. 2 (2017): 87–99.

- Hussain, Ahmad, Muhammad A. Khan, and Rashid Ahmad. "Cyber Threat Intelligence: Challenges and Solutions." **Journal of Information Security and Applications** 40 (2018): 147–57.
- Kontaxis, Georgios, Michalis Polychronakis, and Evangelos P. Markatos. "A Taxonomy of Cyber Threats for Critical Infrastructures." In **Proceedings of the 11th International Conference on Critical Information Infrastructures Security (CRITIS 2016)**, 1–15. Springer, 2016.
- Smith, John, and Alice Jones. "The Impact of Artificial Intelligence on Evolving Cyber Threats and Defense Strategies." **AI in Cybersecurity Journal** 2, no. 1 (2023): 1–15.
- Smith, Thomas, and Laura Jones. "AI-Driven Cyber Threats and Adaptive Defenses." **IEEE Transactions on Cybersecurity** 15, no. 2 (2023): 200–215.
- CrowdStrike. **Global Threat Report**. 2025. https://www.crowdstrike.com.
- Cybersecurity & Infrastructure Security Agency (CISA). "Cyber Attacks." Accessed September 10, 2025. https://www.cisa.gov/topics/cyber-attacks.
- ENISA. "Cybersecurity Strategies." Accessed September 10, 2025. https://www.enisa.europa.eu/topics/national-cyber-security-strategies.
- Europol. **Internet Organized Crime Threat Assessment (IOCTA)**.2023. https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/europol_iocta_2023.pdf.
- Gartner. "Cybersecurity Trends 2023." Accessed September 10, 2025. https://www.gartner.com/en/articles/top-cybersecurity-trends-2023.
- Global Cybersecurity Index (GCI). **Global Cybersecurity Outlook Report 2025**. Accessed September 10, 2025.
- International Telecommunication Union. **National Cybersecurity Strategy Guide for Libya**. ITU Publications, 2022.
- National Cyber Security Centre (NCSC). "Cyber Security Guidance." Accessed September 10, 2025. https://www.ncsc.gov.uk/guidance.

- National Institute of Standards and Technology (NIST). **Cybersecurity Framework**. 2022. https://www.nist.gov/cybersecurity/framework.
- Oxford Economics. **The Economic Impact of Cyberattacks on Libya's Energy Sector**. Oxford: Oxford Economics, 2024.
- Scott-Railton, John. **Cyber Technology and Threats in the 2011 Libyan Revolution**. AD1148875. Defense Technical Information Center, 2025.
- SANS Institute. "Understanding Cyber Threats." Accessed September 10, 2025. https://www.sans.org/cyber-security-training/understanding-cyber-threats/.
- World Economic Forum. **The Global Risks Report 2025**. 20th ed. https://reports.weforum.org/docs/WEF_Global_Risks_Report_2025.pdf.
- International Organization for Standardization. **ISO 31000:2018 – Risk Management–Guidelines**.2018. https://lpm.uinsuka.ac.id/media/dokumen_akademik/011_20191007_ISO%2031000.2018%20-%20Risk%20Management%20-%20Guidelines.pdf.
- ISACA. **COBIT 2019 Framework: Governance and Management Objectives**. 2023. https://www.isaca.org/resources/cobit.
- ISO/IEC. **ISO/IEC 27001:2022 – Information Security Management Systems – Requirements**. 2022.
- Kaspersky. "Types of Cyberattacks." Accessed September 10, 2025. https://www.kaspersky.com/resource-center/definitions/types-of-cyber-attacks.

الصراع على السلطة في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي الليبي: دراسة تحليلية

أ. عبد الحميد صالح يونس*
hamiduones@gmail.com

DOI: 10.65727/2641-000-020-002

المستخلص:

هدف البحث إلى تحليل الصراع على السلطة في ليبيا بشكل شامل، وتتبع جذوره، وفهم دور الأطراف المختلفة فيه، وتقييم التأثيرات المتعددة الأبعاد للصراع "سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية" على الأمن القومي الليبي، وتقديم توصيات عملية مبنية على الأدلة للمساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن في ليبيا، وكان من بين أهم النتائج المتوصل إليها: إن الصراع على السلطة في ليبيا يمثل أزمة عميقة ومعقدة الجذور ناتجة عن تداخل العوامل الداخلية (القبلية والاقتصادية والانقسام السياسي) مع التدخلات الخارجية المتضاربة، وقد أدى هذا التفاعل إلى تدهور شامل في الأمن القومي الليبي (السياسي والاقتصادي والاجتماعي)، تجسد في هشاشة الدولة وتعدد مراكز السلطة وانهيار الخدمات وتفشي الفساد، ويتطلب معالجة هذه الأزمة انتهاج مسارات متعددة ترتكز على بناء مؤسسات دولة موحدة، ووضع دستور، وإعادة بناء جيش وطني، وتحقيق مصالحة شاملة، وتحييد التدخلات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الصراع على السلطة– الأمن القومي الليبي.

Abstract:

The research aimed to comprehensively analyze the power struggle in Libya, trace its roots, understand the role of various parties involved, assess the multidimensional impacts of the conflict (political, economic, social, and military) on Libyan national security, and provide evidence-based practical recommendations to contribute to enhancing stability and security in Libya. Among the most important findings reached were: The power struggle in Libya represents a deep and complex-rooted crisis resulting from the interplay of

* أ. عبد الحميد صالح يونس، عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد الخمس، جامعة المرقب.

internal factors (tribalism, economic issues, and political division) with conflicting external interventions. This interaction has led to a comprehensive deterioration of Libyan national security (political, economic, and social dimensions), manifested in state fragility, the multiplication of power centers, the collapse of services, and the spread of corruption. Addressing the crisis requires a multi-track approach based on building unified state institutions, establishing a constitution, rebuilding a national army, achieving comprehensive reconciliation, and neutralizing foreign interference.
Keywords: Power struggle - Libyan national security.

المقدمة

تُعد الصراعات الداخلية، لا سيما تلك التي تتطور إلى حروب أهلية، من أخطر التهديدات التي تواجه استقرار الدول وكيانها، لما لها من تداعيات واسعة النطاق على جميع أبعاد الأمن القومي. هذه الصراعات لا تقتصر آثارها على الجانب العسكري فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد تتجاوز الحدود الوطنية لتؤثر على الأمن الإقليمي والدولي. وإن فهم هذه الديناميكيات المعقدة أمر بالغ الأهمية لصياغة استجابات فعالة تهدف إلى بناء السلام المستدام.

وتعد قضية الصراع على السلطة في ليبيا من أبرز القضايا التي أثرت بعمق في مسار الدولة الليبية منذ أحداث عام 2011 التي أطاحت بالنظام السابق، حيث أفرزت التدخلات الإقليمية والدولية واقعًا سياسيًا وأمنيًا هشًا، انعكس سلبًا على استقرار مؤسسات الدولة ووحدة أراضيها. فغياب سلطة الدولة وضعف مؤسساتها الرسمية، خلقا فراغًا سياسيًا وأمنيًا شجع على بروز قوى متنافسة تسعى كلا منها إلى السيطرة على مفاصل الحكم.

وفي ظل هذا الواقع، برزت إشكالية الأمن القومي الليبي كأحد أكثر المجالات تأثرًا بالصراع على السلطة، حيث امتدت انعكاساته لتشمل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والمائي ...إلخ. مما جعل ليبيا ساحة مفتوحة للصراعات الداخلية والتجاذبات الخارجية. وهذه الدراسة تسعى إلى تحليل أبعاد الصراع على السلطة في ليبيا، والكشف عن انعكاساته على الأمن القومي بمختلف مستوياته في محاولة لفهم العوامل التي ساهمت في تفاقم الأزمة واستشراف سبل الحد من آثارها في المستقبل.

إشكالية البحث

على الرغم من الجهود الدولية والمحلية المتعددة، لا يزال الصراع على السلطة في ليبيا مستمراً، وتتفاقم انعكاساته على الأمن القومي الليبي بكافة أبعاده، حيث تكمن الإشكالية في عدم وجود فهم شامل ومتكامل لكيفية تداخل العوامل الداخلية والخارجية في تأجيج هذا الصراع، وتحديد الآليات الدقيقة التي من خلالها يؤثر هذا الصراع على تماسك الدولة الليبية واستقرارها وأمن مواطنيها، بالإضافة إلى غياب رؤية واضحة للحلول المستدامة التي تتجاوز المعالجات الجزئية.

والسؤال البحثي الرئيسي: كيف أثر الصراع على السلطة في ليبيا على الأمن القومي الليبي؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

1- ما هي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي غدت الصراع في ليبيا؟

2- كيف أسهم التدخل الخارجي في تعميق الصراع؟

3- ما هي أبرز مظاهر انعكاس الصراع على الأمن القومي الليبي؟

فرضية البحث

إن تعدد مراكز السلطة المتنافسة والمدعومة بالتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية المتضاربة منذ عام 2011 أدى بشكل مباشر إلى تفاقم تجزئة قطاع الأمن، والسيطرة على الموارد الاقتصادية، مما يعد السبب الرئيسي في تدهور الأمن القومي الليبي بأبعاده المختلفة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل الصراع على السلطة في ليبيا بشكل شامل، وتتبع جذوره، وفهم دور الأطراف المختلفة فيه. ويسعى البحث إلى تقييم التأثيرات المتعددة الأبعاد للصراع (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية) على الأمن القومي الليبي. كما يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية مبنية على الأدلة للمساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن في ليبيا.

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية بالغة على الصعيدين العلمي والعملي، نظراً للطبيعة المعقدة للصراع الليبي وتأثيراته العميقة، حيث تكمن أهمية هذا البحث في جانبيها العلمي والعملي كما يلي:

1. **الأهمية العلمية:**

يساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بدراسات الصراع والأمن القومي في الدول الهشة. حيث يقدم إطاراً تحليلياً معمقاً لفهم التفاعلات المعقدة بين الصراعات الداخلية وتأثيراتها متعددة الأبعاد على الأمن الوطني. من خلال تحليل حالة ليبيا. ويسلط البحث الضوء على مفهوم "تهجين" القطاع الأمني كظاهرة تستدعي مقاربات جديدة في دراسات إصلاح القطاع الأمني، حيث تتداخل الأدوار بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في توفير الأمن. كما أنه يعزز فهمنا لكيفية تأثير الولاءات ما قبل الوطنية والتدخلات الخارجية على مسار بناء الدولة في سياقات ما بعد الصراع.

2. **الأهمية العملية:**

يوفر البحث رؤى قيمة لصناع القرار والمنظمات الدولية والمحلية المعنية بالشأن الليبي. من خلال تحليل شامل للتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتقديم توصيات مبنية على أدلة، كما يمكن أن يدعم جهود بناء الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية. وكذلك فإن فهم الأسباب الجذرية للصراع وانعكاساته يساعد على صياغة استراتيجيات أكثر فعالية لمعالجة الأزمة. كما يمكن أن يكون مرجعاً للمهتمين بفهم تعقيدات الأزمات في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وتقديم دروس مستفادة لدول أخرى تواجه تحديات مماثلة في بناء السلام والاستقرار بعد فترات من الصراع.

منهجية البحث

يعتمد البحث على منهجيات متعددة لضمان تحليل شامل وعميق لموضوع الصراع على السلطة في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي الليبي، وهذه المنهجيات هي:

1. **المنهج التحليلي الوصفي:** تم استخدام هذا المنهج بهدف تحليل طبيعة الصراع على السلطة في ليبيا وتحديد أبعاده المختلفة. وتضمن ذلك وصفاً دقيقاً لجذور الصراع وتطوره، والأطراف الفاعلة المحلية والدولية، والآثار المترتبة على الأمن القومي الليبي بمختلف أبعاده (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، الإقليمية). كما ساعد هذا المنهج على تفكيك الظاهرة المعقدة إلى مكوناتها الأساسية وفهم العلاقات بينها.

2. **المنهج التاريخي:** تم استخدام المنهج التاريخي لغرض تتبع مسار الأحداث الرئيسية التي شكلت الصراع الليبي منذ عام 2011. فهذا المنهج ضروري لفهم الخلفيات التاريخية التي أدت إلى الوضع الراهن، وكيف تطورت الديناميكيات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية عبر الزمن، مما ساعد في تحديد نقاط التحول الرئيسية وتأثيرها على مسار الصراع.
3. **المنهج الاستقرائي:** وهو المنهج الذي تم استخدامه في هذه الدراسة من أجل استقراء الواقع السياسي الليبي بكل تعقيداته، ودراسته للحصول على نتائج يمكن تعميمها فكرياً وكذلك الخروج بنتائج وتوصيات تصب في إيجاد حلول للمعوقات التي تعرض هذا الواقع ولمسيرة بناء الدولة وأمنها، والذي امتدت انعكاساته لتشمل أبعاداً كثيرة، مما جعل ليبيا ساحة مفتوحة للصراعات الداخلية والتجاذبات الخارجية.

أولاً: الإطار المفاهيمي والنظري

1:- مفهوم الصراع على السلطة

يعرف الصراع على السلطة بأنه حالة تتنافس فيها مجموعتان أو أكثر للحصول على الهيمنة أو السلطة أو المناصب القيادية[1]، وهو تنافس حول الحكم أو السلطة، يتأطر باختلاف الأفكار السياسية ويتأثر بحجم الأهداف والإمكانيات والموارد المتاحة للأطراف. ويرى البعض أن التنافس على السلطة ينبع من المنافع التي توفرها، مثل الأمجاد والسمعة والفوائد والمتعة، مما يجعل السلطة رصيدًا أساسيًا للفرد[2].

ويعرف الصراع على السلطة في ليبيا بأنه أحد المعوقات الرئيسية لإعادة بناء الدولة، ويعتبر مثالاً على الدولة الهشة. هذا الصراع ليس مجرد تنافس سياسي على المناصب، بل هو بالأساس صراع

(1) منير هسبريس، **الصراع السياسي بين العقل والهمجية**، متاح على الرابط التالي:- https://www.hespress.com، تاريخ الدخول 2025/4/21.

(2) أحمد محمد الجواد الحكيم، **الصراع من أجل السلطة هو أساس الخلافات**، شبكة النبأ المعلوماتية، متاح على الرابط التالي:- https://annabaa.org/arabi، تاريخ الدخول 2025/4/21.

سياسي يرتكز على السيطرة الاقتصادية والسياسية بين فرقاء لم يتمكنوا من إيجاد بنية حكم مقبولة من جميع الأطراف[1].

إن طبيعة الصراع في ليبيا تتميز بتداخل عوامل متعددة تجعله أكثر تعقيداً من مجرد تنافس بين أطراف سياسية تقليدية. ويمكن أن تكون نتائج الصراعات إيجابية، مثل منع احتكار السلطة من قبل فئة فاسدة، أو سلبية للغاية، عندما تؤدي إلى العنف والفوضى وتكريس "الهمجية الحديثة" التي تغيب فيها مصلحة الوطن لصالح المصالح الشخصية. وفي سياق ذلك، يتجلى الصراع على السلطة في ليبيا حول السعي للحصول على الامتيازات والمناصب، وغالبًا ما تدعي المجموعات المتصارعة أنها تمثل مكونًا اجتماعيًا بأكمله، بينما الحقيقة هي سعي السياسيين داخلها للسلطة والمناصب فقط. ويمكننا القول أن هناك رؤيتان تعكس الأنماط الكامنة في الصراع على السلطة هما:

الرؤية الأولى (التهجين المؤسسي): بمعنى أن الصراع في ليبيا لا يقتصر على التنافس بين فصائل تقليدية، بل يتسم بظاهرة "تهجين" القطاع الأمني. وهذا يعني أن الجماعات المسلحة الغير الرسمية تندمج ضمن الهياكل الاجتماعية حتى تحصل على تمويل من الدولة، مما يؤدي إلى تفتت مؤسسي وتنافس بين كيانات شبه دولية. وكذلك أن أي مقاربات تقليدية لإصلاح القطاع الأمني، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستكون غير فعالة بمفردها. فالصراع على السلطة ليس فقط على "من يحكم"، بل على "كيف تُحكم" ليبيا، ومن يسيطر على أدوات القوة الشرعية وغير الشرعية. وهذا التعقيد يفسر الصعوبة البالغة في بناء جيش وطني موحد، حيث أن الولاءات تتوزع بين الكيانات الرسمية وغير الرسمية، وتتأثر بالروابط الاجتماعية والاقتصادية التي تربط هذه الجماعات بمجتمعاتها المحلية[2].

الرؤية الثانية (الصراع على الموارد): يتجاوز الصراع على السلطة في ليبيا الأبعاد الأيديولوجية والسياسية ليشمل السيطرة على الموارد الاقتصادية الحيوية، وأبرزها قطاع النفط. فعندما يكون النفط هو شريان

---

(1) شيماء عبد السلام إبراهيم، **الصراع على السلطة كأحد معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا**، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، عدد23، 2024.

(2) عماد الدين بادي، **استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة**، تقرير مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، سويسرا، 2020.

الحياة الاقتصادي للبلاد، فإن السيطرة على حقوله وموانئه تمنح الفاعلين قوة هائلة وتمويلاً ذاتياً مستمراً. وهذا يحول الصراع من مجرد تنافس سياسي إلى حرب على الثروة، مما يزيد من تعقيد الحلول ويجعل الأطراف أقل استعداداً للتنازل. فالتنازل عن السلطة في هذا السياق يعني التنازل عن مصادر الثروة، وهو ما يقلل من حوافز الأطراف للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة[1].

2:- مفهوم الأمن القومي الليبي (أبعاده وعناصره)

يعرف الأمن القومي الليبي إجرائياً بأنه السعي الدؤوب لتحقيق الأمن النفسي والجسدي لمواطني الدولة، عبر استخدام جميع عناصر ومصادر القوة المتنوعة التي تمتلكها الدولة للحيلولة دون تعرضها لمخاطر خارجية أو داخلية تهدد وجودها وحياة مواطنيها ونمط معيشتها، والعمل المستمر على تنمية قدرات الدولة وإمكاناتها على كافة المستويات. هذا التعريف يعكس المفهوم الشامل للأمن القومي الذي يتجاوز البعد العسكري التقليدي.

ويشمل الأمن القومي أبعاداً متعددة تتجاوز البعد العسكري التقليدي، لتشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. ويتجسد الأمن القومي في بعدين رئيسيين:

أمن المواطن: الذي يقصد به تأمين الفرد مما يهدد حريته وأمنه وحقوقه.

وأمن الدولة: الذي يشير إلى قدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها والحفاظ على كيانها.

كما أن للأمن القومي عناصر قوة تتمثل في العنصر الجيوبوليتيكي (الموقع الجغرافي الاستراتيجي)، والعنصر الديموغرافي (القوة البشرية)، والعنصر السياسي (السياسة الداخلية والخارجية والمؤسسات)، والعنصر الاقتصادي (الموارد الغذائية والمعدنية والصناعية)، والعنصر العسكري (حجم وتكوين القوات وتسليحها).

وفي سياق ذلك يمكن القول بأن التحديات الأمنية في ليبيا لا تقتصر على الجانب العسكري، بل هي نتاج تدهور شامل في كافة أبعاد الأمن القومي، بما في ذلك الأبعاد السياسية والاقتصادية

(1) فراس فحام، **خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل**، تقرير تحليلي صادر عن مركز جسور للدراسات، 2020، متاح على الرابط التالي:- https://jusoor.co/ar، تاريخ الدخول 2025/5/2.

والاجتماعية. مما يعني أن الحلول يجب أن تكون شاملة أيضاً. فالتركيز على حل عسكري فقط أو سياسي فقط لن يحقق الأمن المستدام، بل يجب معالجة قضايا البطالة، الهجرة غير الشرعية، انهيار الخدمات الأساسية، والفساد، بالإضافة إلى بناء الجيش والمؤسسات الأمنية. هذا الفهم يوضح لماذا فشلت العديد من المبادرات التي ركزت على جانب واحد من الأزمة، حيث أن المشكلة متجذرة في تفكك شامل للدولة والمجتمع.

إن العلاقة بين الصراع على السلطة والأمن القومي في ليبيا تتسم بكونها جدلية ومعقدة. فالصراع على السلطة يؤدي إلى هشاشة الدولة وتعدد مراكز القوة، مما يضعف قدرتها على بسط سيادتها وتوفير الأمن لمواطنيها، ويؤثر سلباً على جميع أبعاد الأمن القومي. فعندما تتنافس جميع الأطراف على الشرعية والسيطرة، فإن ذلك يقوض قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية، بما في ذلك توفير الخدمات، حماية الحدود، والحفاظ على القانون والنظام[1].

وفي المقابل، فإن تدهور الأمن القومي، بجميع أبعاده، يغذي الصراع ويزيد من حدته، مما يخلق حلقة مفرغة. فعلى سبيل المثال، يؤدي ضعف المؤسسات الأمنية وانتشار السلاح إلى زيادة العنف والجريمة، مما يقوض الثقة في الدولة ويدفع الأفراد والجماعات إلى الاعتماد على الميليشيات لتوفير الأمن، وهذا بدوره يعزز من قوة هذه الميليشيات ويضعف الدولة المركزية. كما أن التدهور الاقتصادي يزيد من الإحباط واليأس، مما يجعل الشباب أكثر عرضة للانخراط في الجماعات المسلحة أو الهجرة غير الشرعية، مما يفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا، فإن كل بعد من أبعاد الأمن القومي يتأثر بالصراع، وفي الوقت نفسه يساهم في استمراره وتفاقمه.

وفي ذات السياق، يمكن تحديد أبعاد الأمن القومي الليبي ومؤشراته على النحو التالي:

(1) أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإعلامي مينا،2018، متاح على الرابط التالي:- http://www.mena-monitor.org/ ، تاريخ الدخول 2025/5/21م.

1- البعد العسكري/الأمني: يتمثل في انتشار الجماعات المسلحة، التهديدات الإرهابية، الصراعات الداخلية، وضعف البنية التحتية الأمنية، وتحديات إصلاح القطاع الأمني[1].

2- البعد السياسي: يرتبط بشرعية الدولة، تجزئة المؤسسات، الجمود السياسي، وتحديات الحوكمة.

3- البعد الاقتصادي: يشمل الاعتماد على النفط، التدهور الاقتصادي، الأنشطة غير المشروعة، الاختلالات المالية، وقضايا الشركات المملوكة للدولة[2].

4- البعد الاجتماعي/الإنساني: يتضمن النزوح، تدهور الخدمات العامة (الكهرباء، المياه، الرعاية الصحية، التعليم)، انتهاكات حقوق الإنسان، والهجرة غير الشرعية[3].

5- البعد البيئي: يتعلق بندرة المياه، آثار تغير المناخ (الجفاف، ارتفاع منسوب سطح البحر، العواصف الرملية)، وتنافس الموارد[4].

إن تحليل هذه الأبعاد يوضح أن الأمن القومي في ليبيا ليس مجرد شأن عسكري، بل هو نتاج تفاعل معقد للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويؤدي التدهور في بعد واحد، مثل التشرذم السياسي، إلى تفاقم نقاط الضعف في الأبعاد الأخرى، كعدم الاستقرار الاقتصادي أو الأزمة الإنسانية. وهذا يشير إلى هشاشة نظامية حيث تستغل الصراعات على السلطة وتعمق نقاط الضعف القائمة عبر جميع أبعاد الأمن. فالصراعات السياسية على السلطة تؤدي إلى فراغ مؤسسي، وهذا الفراغ يعيق إدارة الموارد الاقتصادية بفعالية، مما يؤدي إلى تدهور اقتصادي ونشاطات غير مشروعة. وهذا بدوره ينعكس سلبًا على الخدمات الأساسية ويسبب أزمات إنسانية كالنزوح. وحتى القضايا البيئية مثل ندرة المياه تصبح تهديدًا أمنيًا، حيث تزيد من التنافس على الموارد في دولة ضعيفة بالفعل. وبالتالي،

---

(1) علي جمعة العبيدي، **الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، 2024، https://democraticac.de، تاريخ الدخول 2025/5/22.

(2) عبد المعطي زكي، " **الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد**"، المعهد المصري للدراسات، فبراير 2016.

(3) علي الدين هلال، **الأمن القومي العربي دراسة في الأصول**، مجلة شؤون عربية، عدد35، 1984.

(4) عبدالله الهاشمي، **الأمن ومواجهة التهديدات الكبرى**، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 2023.

فإن تأثير الصراع على السلطة ليس معزولًا بل يخلق تأثيرًا متتاليًا عبر جميع أبعاد الأمن القومي، مما يحول الأزمة إلى أزمة متعددة الأبعاد.

ثانيًا: الصراع على السلطة في ليبيا (الجذور والتطور)

لفهم الصراع الحالي في ليبيا، لا بد من استعراض جذوره التاريخية التي تعود إلى عقود مضت، وما تلاها من أحداث.

1:- عهد النظام السابق: اتسم الحكم في عهد النظام السابق بانتهاج عدة سياسات أدت إلى طريق مسدود، وخلقت مآزق للدولة الليبية، حيث تم تهميش الكوادر السياسية وأفرغت البلاد من الخبرات اللازمة لقيادة مرحلة انتقالية. كما أن فترة حكم النظام السابق الذي استمر قرابة 42 عاماً، لم يتجاوز البنى القبلية للمجتمع الليبي، بل ثبّت الحالة القبلية وقرّب الموالين القبليين له، مما عمّق الانقسامات الاجتماعية[1].

2:- مرحلة ما بعد النظام السابق (2011-إلى الآن): عقب سقوط النظام السابق، واجهت ليبيا العديد من التحديات الجسيمة خلال المرحلة الانتقالية. ومن أبرز هذه التحديات كانت مسألة شرعية السلطات الانتقالية في نظر العديد من الفصائل المسلحة، والانتشار الواسع للأسلحة، وتدخل الأطراف الخارجية، بالإضافة إلى عدم وجود رؤية مشتركة بين معظم الأطراف حول التوجه المستقبلي لدولة موحدة. هذا الفراغ السياسي والأمني أدى إلى عودة ليبيا في عام 2014 إلى صراع مفتوح في حرب أهلية اتسمت بانقسام البلاد إلى تجمعات سياسية وعسكرية متنافسة، وانقسام واضح بين الشرق والغرب، وأصبح استخدام القوة العسكرية الخيار الأول لأطراف النزاع[2].

ثم استمر هذا الصراع من 2014 إلى 2020، وانتهت باتفاق وقف إطلاق نار في أكتوبر 2020. ومع ذلك، لا تزال البلاد تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاشتباكات المتقطعة منذ عام

---

(1) أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مصدر سبق ذكره.

(2) عبد الرؤوف الجروشي، **مأزق الصراع الليبي: صيغة نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام**، مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني،2022، https://chs-doha.org، تاريخ الدخول 2025/5/23.

2021. وقد أثر هذا الصراع بشكل كبير على صناعة النفط الحيوية في ليبيا، حيث انهار الإنتاج إلى جزء صغير من مستواه المعتاد بسبب الحصار والأضرار التي لحقت بالمنشآت من قبل الجماعات المتنافسة[1]. وفي سياق ذلك يمكن القول بأن فشل التغيير في ليبيا بعد 2011، في التحول إلى دولة مدنية ديمقراطية مرده عدم وجود رؤية موحدة بين المنتصرين حول شكل الدولة الجديدة ومستقبلها، وهذا ما أدى إلى فتح الباب أمام صراعات مستمرة. مما يشير إلى أن المشكلة ليست فقط في "من" يحكم، بل في "كيف" تُحكم البلاد؟ وما هي الأسس التي يقوم عليها الحكم الجديد؟، فعدم وجود إجماع على "الدولة الجديدة" أدى إلى تنافس الكل ضد الكل، بدلاً من بناء مؤسسات مشتركة، مما أدى إلى حالة من الفوضى المستمرة بدلاً من الاستقرار[2].

كما أن وجود ميليشيات إقليمية وأيديولوجية قوية ذات اتجاهات سياسية وأيديولوجية مختلفة تقف ضد مركزية الدولة، يؤدي إلى تعدد مراكز السيادة في ليبيا. وهذا يفسر لماذا لا توجد سلطة مركزية قوية في ليبيا؟، حيث أن كل مجموعة مسلحة لديها ولاءاتها الخاصة ومصالحها، مما يجعل بناء جيش وطني موحد أو مؤسسات دولة فعالة أمراً صعباً للغاية، إذ أن هذه الميليشيات تعمل كـ"دول داخل دولة" وتتصارع على النفوذ والموارد.

والصراع في ليبيا يرتكز على استقطابات عديدة إما (قبلية، مناطقية، أيديولوجية)، مما يكشف عجزاً بنيوياً في تكوين المجتمع الليبي الذي ما تزال بناه ما قبل الوطنية هي الفاعلة. هذه نقطة عميقة جداً، فإذا كانت الولاءات الأساسية للأفراد والجماعات ليست للدولة الوطنية بل للقبيلة أو المنطقة أو الأيديولوجيا، فإن أي محاولة لبناء دولة مركزية قوية ستصطدم بهذه الولاءات المتجذرة. هذا يعني أن الحلول يجب أن تتضمن آليات لمعالجة هذه الانقسامات الاجتماعية العميقة، وليس فقط التفاوض بين القادة السياسيين، وإلا فإن أي اتفاقات ستظل هشة وقابلة للانهيار.

---

(1) كريستوفر جيفيس وجيفري مارتيني، **ليبيا ما بعد القذافي الدروس والتداعيات المستقبلية**، https://www.rand.org ، تاريخ الدخول 2025/5/23.

(2) أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مصدر سبق ذكره.

3:- الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية ودورها في تأجيج الصراع:

تحول الصراع في ليبيا إلى حرب بالوكالة بسبب تضارب مصالح تسع دول على الأقل تسعى للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية في ليبيا. هذه التدخلات الخارجية زادت من تعقيد المشهد وأدت إلى تأجيج الصراع بدلاً من تسويته[1].

- تحالف السعودية – مصر – الإمارات: يقدم هذا التحالف دعماً عسكرياً ومالياً لقوات خليفة حفتر، بهدف الحد من نفوذ "الإخوان" داخل ليبيا، كما فعلوا في مصر. وتدعم الإمارات قوات حفتر بطائرات مسيرة ومنظومات دفاع جوي، وتسعى لتأمين السيطرة على الموانئ الليبية. أما مصر فتقدم دعماً جوياً وعتاداً عسكرياً ومستشارين، وتسعى لتأمين مصالحها في شرق المتوسط[2].
- تحالف قطر – تركيا: اختارت قطر، تماشياً مع دعمها لحركات "الإسلام السياسي" في المنطقة، دعم قوات فجر ليبيا وحكومة الوفاق. كما أن تركيا لديها مصالح اقتصادية كبيرة في ليبيا (عقود بناء، نفط منخفض التكلفة)، وتسعى لترسيم الحدود المائية في شرق المتوسط. حيث أن استراتيجيتها تقوم على دعم حكومة مركزية (حكومة الوفاق، والوحدة الوطنية) لتأمين مصالحها، ووقعت اتفاقية أمنية وملاحية وعسكرية معها. وقدمت تركيا دعماً عسكرياً (مستشارين، طائرات مسيرة، منظومات دفاع جوي) وأشرفت على نقل مقاتلين سوريين إلى ليبيا. قطر تقدم دعماً سياسياً واقتصادياً للموقف التركي وحكومة الوفاق[3].
- فرنسا: تدعم خليفة حفتر سراً وعلناً منذ مايو 2014، وأوفدت مستشارين استخباراتيين وعسكريين. وترى في حفتر شخصاً قوياً قادراً على ضبط الأمن، وتسعى للحصول على امتيازات في استخراج النفط وعقود الاستثمار[4].

---

(1) فراس فحام، **خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل**، مصدر سبق ذكره.

(2) صـادق علي حسـن، **ليبيا بين صـراع السـلطة وتفتت الدولة**، مركز البيان للدراسـات والتخطيط، متاح على الرابط التالي:- https://www.bayancenter.org/ ، تاريخ الدخول 2025/6/5.

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) فراس فحام، **خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل**، مصدر سبق ذكره.

- إيطاليا: تعتبر ليبيا منطقة نفوذ تاريخية، وتخشى من منافسة شركة توتال الفرنسية لشركة إيني الإيطالية. حيث تعترف بشرعية حكومة الوفاق لكنها تحافظ على توازنها وتأمين إمدادات النفط.
- روسيا: دخلت في تحالف مع حفتر بعد أشهر من هجومه على طرابلس، بهدف تأمين موطئ قدم في البحر الأبيض المتوسط وزيادة تأثيرها على سياسات الاتحاد الأوروبي. وأرسلت مرتزقة من ميليشيا "فاغنر" وبدأت بتجنيد مقاتلين سوريين للقتال إلى جانب حفتر.
- الولايات المتحدة والمملكة المتحدة: تعمل مجموعات من العسكريين الفرنسيين والأمريكيين والبريطانيين في ليبيا لمراقبة تحركات تنظيم داعش[1].

هذا وتزيد التدخلات الخارجية المتضاربة من تعقيد الصراع وتؤجج نيرانه، مما يجعل أي حل محلي صعب التحقق دون توافق دولي. وبما أن الأطراف الخارجية لديها مصالح متضاربة وتدعم أطرافاً مختلفة، فإنها تصبح جزءاً من المشكلة بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل. وهذا يعني أن أي مبادرة سلام يجب أن تعالج مصالح هذه القوى الخارجية وتعمل على تحييدها أو توحيدها، وإلا فإنها ستستمر في إفشال أي اتفاقات داخلية، مما يطيل أمد الصراع ويضاعف تكلفته الإنسانية والاقتصادية.

ثالثًا: انعكاسات الصراع على الأمن القومي الليبي

تتعدد انعكاسات الصراع على السلطة في ليبيا لتشمل كافة أبعاد الأمن القومي، مما يؤدي إلى تدهور شامل يهدد كيان الدولة ومستقبلها، ويمكن توضيح أهم هذه الانعكاسات كما يلي:

1:- الانعكاسات السياسية

أدى الصراع على السلطة إلى هشاشة بالغة في بنية الدولة الليبية وغياب سلطة مركزية فعالة. فبعد سقوط النظام السابق عام 2011، شكل المجلس الوطني الانتقالي حيث لم يستطع بسط سيطرته الكاملة على البلاد بسبب وجود ميليشيات إقليمية وأيديولوجية قوية، هذه الميليشيات كانت ذات اتجاهات سياسية وأيديولوجية مختلفة، ووقفت ضد مركزية الدولة. ومنذ تشكيل الحكومة المعترف بها دولياً (حكومة الوفاق) لم تتمتع تلك الحكومة أو الحكومة التي تلتها بقدرة كافية للسيطرة على الدولة الليبية وإدارة

(1) صادق علي حسن، **ليبيا بين صراع السلطة وتفتت الدولة**، مصدر سبق ذكره.

شؤونها بفعالية، ويظهر ذلك جلياً في خروج كثير من الميليشيات والمجموعات المسلحة عن سلطتها، فضلاً عن أنها لا تحظى بقبول كامل الأطراف السياسية المتواجدة بليبيا[1]. وينعكس هذا الوضع في تعدد مراكز السلطة والتشظي السياسي، حيث استمر تقسيم الدولة بين مجموعة من مختلف المؤسسات التنفيذية والتشريعية المتنافسة، إلى جانب عدد لا يحصى من الفصائل المسلحة التي تتنافس على السيطرة في الميدان. هذا التنافس السياسي تصاعد في الأشهر الأخيرة إلى اشتباكات عنيفة في العاصمة طرابلس بين الميليشيات الداعمة للجانبين. كما أن ضعف الشرعية السياسية يظهر جلياً في رفض "برلمان طبرق" لقرارات اتفاق الصخيرات، ثم انقلاب حفتر على الاتفاقية احتجاجاً على تسليم فائز السراج رئاسة المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني[2]. وقد أدى الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة إلى شلل في عملية بناء الدولة وإصلاح مؤسساتها، مما يعيق أي تقدم نحو الاستقرار. فعندما تكون هناك حكومات متنافسة ومؤسسات موازية، فإن القرارات الوطنية لا يمكن أن تُتخذ أو تُنفذ بفعالية، مما يؤدي إلى فراغ إداري وقانوني يستغله الفاعلون غير الحكوميين، مما يزيد من الفوضى ويقوض أي جهود لإعادة بناء الدولة على أسس قوية وراسخة، ويسهم في استمرار حالة عدم اليقين السياسي.

2:- الانعكاسات الاقتصادية

تأثر الأمن الاقتصادي الليبي بشدة جراء الصراع الدائر، حيث يعقد الوضع السياسي ويضر بعمل المؤسسة الوطنية للنفط. إذ تسيطر قوات حفتر على الحصة الأكبر من حقول النفط وأهمها، وتلجأ لتعطيل الإنتاج للضغط على حكومة المنطقة الغربية. هذا التحكم في شريان الحياة الاقتصادي للبلاد يستخدم كأداة ضغط سياسي، مما يؤثر سلباً على الإيرادات الوطنية وقدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية.

وتتفاقم المشكلات الاقتصادية مع ارتفاع لمعدلات البطالة والتضخم الاقتصادي، وهذا يتطلب محاربة هذه الظواهر لتحقيق الأمن الاقتصادي، كما أن الفساد ونهب ثروات البلاد يستنزف الموارد

(1) أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مصدر سبق ذكره.

(2) سانسيم ميلتون وعبد الرؤوف الجروشي، **مأزق الصراع الليبي: صيغة نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام**، مصدر سبق ذكره.

الوطنية ويحرم المواطنين من ثرواتهم[1]. وقد تحول الصراع على السلطة إلى صراع على الموارد الاقتصادية، خاصة النفط، مما يغذي "اقتصاد حرب" يستفيد منه الفاعلون المسلحون ويجعلهم أقل استعداداً للتخلي عن السلاح. فعندما تصبح السيطرة على الموارد الاقتصادية وسيلة لتمويل الصراع، فإن الأطراف المتحاربة لديها حافز للحفاظ على حالة الفوضى التي تسمح لهم بالاستفادة من هذه الموارد. وهذا يعني أن أي حل اقتصادي يجب أن يتضمن آليات شفافة وعادلة لإدارة الثروة النفطية، وإلا فسيظل الاقتصاد مصدراً للصراع بدلاً من أن يكون محفزاً للسلام، مما يعيق أي جهود للتنمية المستدامة.

3:- الانعكاسات الاجتماعية

تسببت الصراعات في ليبيا بانهيار واسع النطاق للخدمات العامة والإدارة، مما أثر بشكل مباشر على حياة المواطنين. كما أدت الصراعات إلى سرقة المال العام وعدم تنفيذ العقود المبرمة، مما يزيد من تدهور البنية التحتية والخدمات. وتعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم المشاكل التي تواجه الأمن الوطني الليبي. حيث تفاقمت هذه الظاهرة نتيجة للبطالة وعدم وجود خطط لاستيعاب الخريجين، مما دفع العديد من الشباب الباحثين عن العمل إلى الهجرة خارج البلاد. وأصبحت ليبيا نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو شمال أفريقيا وأوروبا، مستغلة الفوضى الأمنية[2].

كما أدت الصراعات إلى إثارة النعرات الطائفية والقبلية والدينية، ووجود خلل في التركيب الاجتماعي. إذ هناك غياب للثقة بين الثوار وبعض المواطنين الذين عاصروا النظام السابق، مما يعيق المصالحة المجتمعية[3].

---

(1) ندوة تحديات الأمن الوطني، المركز الوطني لدعم القرار، 2013/7/3، www.npdc.gov.ly، تاريخ الدخول 2025/7/28.

(2) علي جمعة العبيدي، **الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي**، 2024/10/14، https://www.turkpress.co/، تاريخ الدخول 2025/7/28.

(3) حنان دريسي، **الانعكاسات الأمنية للازمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10، 2018.

وهذا يؤثر بشكل مباشر على الأمن الإنساني للمواطنين، مما يؤدي إلى أزمات إنسانية ونزوح داخلي وخارجي. كما أن تدهور الأوضاع الاجتماعية يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، مما يزيد من الضغوط على المجتمع ويقلل من قدرته على الصمود، وهذا يساهم في زيادة دورة العنف ويجعل المصالحة المجتمعية أكثر صعوبة، حيث تتراكم المظالم وتتفاقم الانقسامات، مما يعيق أي جهود لإعادة بناء الثقة والتماسك الاجتماعي.

4:- الانعكاسات الأمنية والعسكرية

يعد انتشار السلاح في ليبيا أحد الأسباب الرئيسية لتدهور الوضع الأمني، حيث يصعب السيطرة على الأسلحة الثقيلة والمتوسطة المنتشرة في البلاد. هذا الانتشار غير المنظم للسلاح أدى إلى تفشي ظاهرة الجريمة بكل أنواعها، ووجود اختراقات أمنية مثل تهريب السلاح والاتجار بالبشر وإدخال الأغذية الفاسدة. وأصبحت ليبيا ملجأ للمجرمين الدوليين الهاربين من العدالة، وسوقاً حرة لتجار المخدرات والسلاح، وتستقطب عصابات تهريب المهاجرين[1].

وتعاني المؤسسات الأمنية والعسكرية من ضعف شديد. فقد أفسد النظام السابق الجيش الليبي وحوله إلى كتائب أمنية لحماية نظامه بدلاً من حماية الوطن، حيث واجهت الدولة الليبية بعد سقوطه صعوبات في إعادة بناء الجيش بسبب تباين الاتجاهات السياسية، وكثرة التشكيلات المسلحة المتواجدة في كل مناطق ليبيا. كما أن القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي تقف كعائق أمام إعادة تسليح الجيش الليبي.

وقد أدى ضعف المؤسسات الرسمية إلى هيمنة الميليشيات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة، مما يقوض احتكار الدولة لوسائل القوة. حيث أنه عندما لا تستطيع الدولة فرض سيطرتها على السلاح، فإنها تفقد أحد أهم مقومات السيادة، مما يؤدي إلى بيئة يمكن فيها للجماعات المسلحة أن تعمل بحرية، وهذ بدوره يزيد من الجريمة المنظمة والإرهاب، ويجعل بناء دولة القانون أمراً مستحيلاً، ويطيل أمد حالة عدم الاستقرار.

(1) ندوة تحديات الأمن الوطني، المركز الوطني لدعم القرار، مصدر سبق ذكره.

5:- الانعكاسات الإقليمية والدولية

لم تكن الأزمة الليبية شأناً ليبياً فحسب، بل كان لها ارتدادات أمنية واقتصادية وجيوسياسية على دول جوار ليبيا. فالفوضى في ليبيا تؤثر بشكل مباشر على استقرار دول الجوار[1].

وتحولت ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة، حيث أدت التدخلات الخارجية المتضاربة إلى تأجيج الصراع بين القوى الإقليمية والدولية. هذا التنافس على النفوذ والمصالح يزيد من تعقيد المشهد ويجعل الحلول أكثر صعوبة[2]. كما أصبحت ليبيا معقلاً لتنظيم داعش ونقطة انطلاق لخلاياه لمهاجمة أمن دول الجوار. إذ تتنقل الجماعات الجهادية بسهولة من وإلى ليبيا لتأمين الإمدادات من سلاح وأموال وعناصر مدربة لمباشرة عمليات مسلحة خارجها[3]. وتفاقمت أزمة الهجرة غير الشرعية من ليبيا، مما يؤثر على دول شمال المتوسط الأوروبية. فالفوضى الأمنية وغياب السيطرة على الحدود جعلت ليبيا ممراً رئيسياً للمهاجرين، مما يشكل تحدياً أمنياً وإنسانياً للدول الأوروبية.

إن أمن ليبيا غير منفصل عن أمن جيرانها والمنطقة ككل. فالفوضى في ليبيا تصدر الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية إلى الدول المجاورة وأوروبا. وهذا يؤكد أن حل الأزمة الليبية ليس مجرد مسؤولية ليبية داخلية، بل هو ضرورة إقليمية ودولية. وأن أي تقاعس عن معالجة الصراع في ليبيا سيؤدي إلى تداعيات أمنية واقتصادية أوسع نطاقاً، إذ يدفع الدول المجاورة للانخراط بشكل أكبر في الصراع لحماية مصالحها، مما يخلق دورة من عدم الاستقرار الإقليمي.

تبدو الأزمة الليبية للكثير من المراقبين عصية على الفهم، نظرًا لصعوبة تحديد مألات الأحداث وفق المؤشرات المتعارف عليها، والأمر اللافت في الأزمة الليبية ليس فقط تداخل العامل الخارجي

---

(1) علياء محمد عبدالجواد المنصوري، **تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا؛ الجزائر أنموذجاً (2011-2020)**، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2021.

(2) عبد الرؤوف الجروشي، **أثر التدخل الدولي على الصراع في ليبيا بعد القذافي**، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2023/7/28، تاريخ الدخول 2025/8/2.

(3) حسن أبو هنية، **الجهادية العربية اندماج الأبعاد؛ النكاية والتمكين الدولة الإسلامية وقاعدة الجهاد**، المركز العربي لدراسة السياسات، لبنان، 2018.

بالداخلي، بل في تعويل الداخل على الخارج وبشكل يكاد يكون كليًا، إلى حدِّ أن كثيراً من الفاعلين المحليين الليبيين لا يثقون في قدرات المفاوض الليبي، ويرون أن الحل لا يمكن إلا أن يكون خارجيًا[1].

ومن خلال ما سبق تتضح انعكاسات سلبية للصراع تؤثر على الأمن القومي الليبي في عدة أبعاد وهي:

- سياسيًا: أدى الصراع إلى هشاشة الدولة وغياب السلطة المركزية، وتعدد مراكزها، مما تسبب في تشظي سياسي وضعف الشرعية، وشلل في عملية بناء الدولة.
- اقتصاديًا: تسبب الصراع في تدهور قطاع النفط، وتوقف الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، فضلًا عن انتشار الفساد واستنزاف الثروات وتغذية ما يُعرف بـ "اقتصاد الحرب."
- اجتماعيًا: نتج عن الصراع انهيار الخدمات العامة، وتفكك النسيج الاجتماعي، وغياب الثقة بين المكونات، مما أدى إلى أزمات إنسانية وتفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية.
- أمنيًا وعسكريًا: شملت هذه الانعكاسات انتشار السلاح غير المشروع، وتفشي الجريمة المنظمة، وضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية، وسيطرة الميليشيات خارج نطاق الدولة.
- إقليميًا ودوليًا: تحولت ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة، مما أدى إلى تصدير الإرهاب والتطرف لدول الجوار، وتفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وتهديد استقرار دول المنطقة.

رابعًا: سبل معالجة الصراع وتعزيز الأمن القومي الليبي

تواجه ليبيا اليوم تحدياً وجودياً يتمثل في الانتقال من حالة الصراع والفوضى المستمرة منذ عام 2011، إلى بناء دولة حديثة مستقرة تتمتع بسيادة كاملة على أراضيها ومؤسساتها. فالأمن القومي الليبي في جوهره ليس مجرد مسألة عسكرية أو أمنية، بل هو انعكاس لقدرة الدولة على استعادة وظائفها الأساسية، وتوحيد مؤسساتها، وإدارة ثرواتها بفعالية وشفافية. وتتطلب معالجة الصراع في ليبيا وتعزيز

(1) Richard Pallardy: List of wars, Encyclopaedia Britannica, (Publishing date: Jul 10, 2015), (Accessed: Dec 17,2020): https://www.britannica.com/topic/list-of-wars-2031197/additional-info#history.

أمنها القومي وضع خطة شاملة ومتعددة الأبعاد، تتجاوز الحلول الجزئية وتركز على بناء أسس مستدامة للدولة.

1:- المبادرات المحلية والدولية لحل الأزمة

إن الحديث عن الأزمة الليبية وسبل حلها في ظل التشابكات والصراعات وتباين المصالح الذي شهده الملف الليبي تجعل الأمر في غاية الصعوبة، فالحديث عن سيناريوهات التسوية والصراع تبدو متساوية، بالنظر إلى تداخل المسارين السياسي والعسكري في الأزمة الليبية، فالعلاقة بين المسارين أقرب إلى علاقة الفعل ورد الفعل، لذا تأتي النتائج على أحد المسارين تالية زمنياً على مسبباتها في المسار الآخر، وكلما طال الوقت الفاصل بين التطورات التي يعرفها المسارين، كان التأثير أعمق وأشد وضوحاً[1]، ولقد حاولت الأمم المتحدة وأطراف دولية أخرى التوسط بين مختلف أطراف النزاع في ليبيا لسنوات، وكان من أبرزها قيادة الأمم المتحدة لسنوات عملية الوساطة بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب. وقد ساهمت الأمم المتحدة في حل المأزق السياسي من خلال اتفاق بين الأطراف الليبية وقع في مدينة الصخيرات المغربية في يوليو 2015، ويعد محاولة رئيسية لإنهاء الأزمة السياسية، حيث نص على ثلاث نقاط أساسية (تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتحديد أدوار لمجلس النواب، ومجلس أعلى للدولة). وكان الهدف هو توحيد المؤسسات المنقسمة وتهيئة الظروف للتحول السياسي السلمي. كما عقدت ألمانيا مؤتمر برلين الأول في يناير 2020 بهدف التوصل إلى توافق دولي حول الأزمة الليبية، وتأمين مظلة دولية لحماية الحوارات الليبية. وكان من أبرز أهداف المؤتمر وقف إطلاق النار ومراقبة حظر الأسلحة والضغط على الأطراف الخارجية لوقف تدخلاتها، والتوصل لحل سياسي ينهي التدخلات الخارجية[2]. ورغم أن مؤتمر برلين الثاني في يونيو 2021 أشاد بتحسن الوضع، حيث توقفت الأعمال

(1) سامح راشد، **مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة**، مجلة شؤون عربية، العدد 187، جامعة الدول العربية، صيف 2019م، ص 94.

(2) سانسيم ميلتون وعبد الرؤوف الجروشي، **مأزق الصراع الليبي: صيغة نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام**، مصدر سبق ذكره.

العدائية واستؤنف إنتاج النفط، إلا أن هذه المبادرات أخفقت في تحقيق الاستقرار الدائم وخفض حدة الصراع.

وبالرغم أن هناك بند رئيسي لمؤتمر برلين حول ليبيا يدعو إلى تسريح ونزع سلاح الميليشيات، إلا أن عدداً من الميليشيات المسلحة لا زالت تسيطر على العاصمة الليبية طرابلس ما أدى إلى استمرار الفوضى الأمنية وانتشار السلاح، وسط معاناة للشعب الليبي[1].

2:- التحديات التي تواجه جهود الاستقرار

على الرغم من كل هذه المبادرات السابقة، إلا أن جهود الاستقرار في ليبيا تواجه تحديات جمة وهي[2]:

- غياب الرؤية الواحدة للتحول السياسي: لا تزال ليبيا تفتقر إلى رؤية موحدة للتحول نحو دولة مدنية ديمقراطية، مما يفتح الباب أمام صراعات مستمرة ويعيق أي تقدم حقيقي نحو الاستقرار.
- تعدد السيادة وانتشار الميليشيات: تلا سقوط النظام السابق تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، الذي لم يستطع فرض سيطرته الكاملة على البلاد بسبب وجود ميليشيات إقليمية وأيديولوجية قوية. هذه الميليشيات تمنع سحب الأسلحة من جميع القوى والميليشيات، مما يقوض أي محاولة لاحتكار الدولة للقوة.
- المصالح الإقليمية والدولية المتضاربة: لم يكن التدخل الدولي في إطاحة حكم القذافي مجانياً، بل كانت تقف خلفه مصالح الدول المشاركة اقتصادياً وسياسياً. فالتدخلات الإقليمية والدولية المتضاربة، تزيد من تعقيد الصراع وتعيق الحلول المستدامة.
- ضعف المؤسسات وغياب الكوادر: كان المجلس الوطني الانتقالي بحاجة إلى بناء مؤسسات الدولة من جديد ووضع إطار لتجميع القوى، لكن هذا لم يحدث. فانتشار الأسلحة وعدم قدرة الجيش الوطني الليبي أو حكومة الوفاق على السيطرة على الوضع، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات

---

(1) ماجد محمد، **ماذا حققت الأمم المتحدة من مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا؟**، 2020/11/24، https://lywitness.com/، تاريخ الدخول 2025/8/18.

(2) أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مصدر سبق ذكره.

دولة كالجيش والشرطة، وغياب الحياة السياسية، أفرغ البلاد من الكوادر السياسية المؤهلة لقيادة ليبيا في المرحلة الانتقالية.

هذا وقد فشلت المقاربات التقليدية لإصلاح القطاع الأمني (مثل التركيز على الهياكل الرسمية) بسبب الطبيعة "المهجنة" اجتماعياً واقتصادياً للجماعات المسلحة. مما يعني أن مجرد دمج هذه الجماعات في الجيش أو الشرطة لن يحل المشكلة. بل يجب معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تدعم هذه الجماعات، مثل توفير فرص عمل بديلة، وتعزيز الثقة بين المجتمعات، وتطوير آليات رقابة محلية على هذه الجماعات. فالمشكلة ليست فقط في السلاح، بل في البيئة التي تجعل حمل السلاح خياراً جذاباً أو ضرورياً.

3:- توصيات مقترحة لتعزيز الأمن القومي الليبي

توضح التحليلات السابقة أن التحدي الأساسي في ليبيا هو استعادة سيادة الدولة على قرارها ومؤسساتها وقوتها العسكرية واقتصادها. إن هذا الهدف لن يتحقق إلا من خلال تضافر الجهود المحلية والدولية ضمن إطار استراتيجي شامل[1]. وبناءً عليه، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز الأمن القومي الليبي وتحقيق الاستقرار، وكما يلي:

- بناء دولة المؤسسات واحتكار القوة: يجب الإسراع في بناء دولة القانون والمؤسسات الرسمية والمدنية (عبر وضع دستور جديد وقوي) لإبعاد الدولة الليبية عن التدخلات الأجنبية. ويتطلب ذلك بسط سلطة الدولة على كامل تراب الوطن، والتحكم في وسائل القوة. كما يجب إصدار قانون يجرم حمل السلاح واستخدامه إلا للجهات الشرعية، وتطبيقه بصرامة.
- إعادة بناء الجيش الوطني والقوات الأمنية: يجب التركيز على إعادة بناء الجيش الوطني والقوات الأمنية على أسس مهنية، مع توحيد قيادته، والحرص على حيادية المؤسسة العسكرية. حيث يتطلب

(1) أحمد علي الأطرش، "**المشهد السياسي والأمني في ليبيا: رؤية تحليلية استشرافية**"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (LOOPS)، 2015.

ذلك فرض عقيدة عسكرية جديدة ولائها للوطن والمواطن. ومن الضروري استيعاب المنتسبين للكتائب المسلحة في برامج تأهيلية ومؤسسات الدولة.

- تعزيز المصالحة الوطنية الشاملة: يجب إعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية الشاملة وإصدار قانون العدالة الانتقالية، وإيجاد حلول لمسألة المهجرين والنازحين. والمصالحة يجب أن تكون عملية مجتمعية شاملة، لا تقتصر على النخب السياسية.
- الإصلاح الاقتصادي والتنمية: يتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي إعادة بناء الاقتصاد الليبي، ومحاربة البطالة والتضخم، والقضاء على سوء الإدارة والفساد، وتشجيع القطاع الخاص. كما يجب العمل على تطوير الجهاز الإداري بما يتناسب مع التطورات العالمية، وإيجاد بدائل للطاقة كتوظيف الطاقة الشمسية.
- دور المجتمع المدني والإعلام: يجب العمل على نشر ثقافة الحوار بين كافة أبناء المجتمع وتوعيتهم بكيفية احترام الرأي الآخر. كما يجب جعل أجهزة الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية تعمل من أجل تهذيب النفوس وتهدئة الخواطر، وتحميلها المسؤولية الأدبية والقانونية عن نشر الأخبار الكاذبة والمفبركة أو التي تحبط المساعي المبذولة في اتجاه المصالحة الوطنية.
- التعاون الإقليمي والدولي البناء: ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك والتعاون مع المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية شاملة للأزمة الليبية، بما يحد من تداعياتها على كامل المنطقة. ومن المفترض أن تكون الجهود الدولية منسقة ومحايدة، وتأخذ في الاعتبار المصالح الليبية العليا.

ومع كل ذلك فالحل في ليبيا يتطلب نهجاً متعدد المسارات لا يقتصر على المسار السياسي أو العسكري، بل يشمل المسارات الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية، مع إشراك جميع القوى الاجتماعية الفاعلة، فبما أن الصراع معقد ومتعدد الأبعاد، فإن الحل يجب أن يكون كذلك، ولا يمكن حل المشكلة السياسية دون معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. وهذا يعني أن المبادرات المستقبلية يجب أن تكون أكثر شمولية وتكاملاً، وأن تتجاوز التركيز على النخب السياسية لتشمل المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة على مستويات مختلفة، لضمان بناء سلام مستدام وشامل.

الخاتمة

تظهر هذه الدراسة أن الصراع على السلطة في ليبيا ليس مجرد نزاع سياسي سطحي، بل هو أزمة عميقة ومعقدة الجذور، تتشابك فيها عوامل تاريخية، قبلية، أيديولوجية، واقتصادية، وتتفاقم بفعل التدخلات الإقليمية والدولية المتضاربة. حيث أدت هذه العوامل إلى تدهور شامل في الأمن القومي الليبي، الذي لا يقتصر على البعد العسكري فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يهدد كيان الدولة ورفاهية مواطنيها. ولقد أكدت الدراسة الفرضية الرئيسية بأن الصراع على السلطة، المتجذر في غياب رؤية موحدة للتحول السياسي، والبنية القبلية للمجتمع، وتعدد مراكز القوة والميليشيات، والتدخلات الإقليمية والدولية المتضاربة، هو السبب الجوهري وراء التدهور الشامل للأمن القومي الليبي. وقد تجلى ذلك في هشاشة الدولة، وتعدد مراكز السلطة، وانهيار الخدمات، وتفاقم البطالة والفساد، وانتشار السلاح والجريمة المنظمة، وتحول ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة، وتصدير التهديدات الأمنية إلى جوارها الإقليمي. إن معالجة هذه الأزمة المستعصية تستدعي نهجاً متعدد المسارات، يتجاوز المقاربات التقليدية التي أثبتت عدم فعاليتها. حيث يجب أن يركز هذا النهج على وضع دستور قوي تحتكم إليه جميع الأطراف المتصارعة، وبناء مؤسسات الدولة الشاملة والفعالة التي تحتكر القوة، وإعادة بناء جيش وطني موحد ومهني، وتحقيق مصالحة وطنية شاملة تعالج الجروح الاجتماعية العميقة، بالإضافة إلى إصلاح اقتصادي حقيقي يضمن التوزيع العادل للثروات ويوفر فرصاً للمواطنين. كما أن تحييد التدخلات الخارجية وضمان تعاون إقليمي ودولي بناء ومحايد أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار المستدام في ليبيا، ولتحويل البلاد من ساحة صراع إلى عامل استقرار في المنطقة.

ملخص النتائج

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في النقاط الثلاثة الأتية:

1. يمثل الصراع على السلطة في ليبيا أزمة عميقة ومعقدة الجذور ناتجة عن تداخل العوامل الداخلية (كالقبلية والاقتصاد والانقسام السياسي وغياب رؤية موحدة للتحول) مع التدخلات الخارجية المتضاربة بينها في الرؤى والمصالح، وقد أدت هذه العوامل إلى تعدد مراكز السلطة وزيادة حدة الانقسام وهشاشة الدولة.

2. أثر الصراع السياسي المستمر في ليبيا على الأمن القومي الليبي وهو تأثير لم يقتصر على البعد العسكري، بل يمتد ليشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتجلت أبرز مظاهر هذا التدهور في ضعف تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وانتشار ظاهرة الفساد واستفحال الهجرة غير الشرعية، وتغذية اقتصاد الحرب.
3. لقد أثبتت المقاربات التقليدية لحل الأزمة عدم فعاليتها، في ظل سعي كل طرف للاصطفاف لأطراف خارجية، فالمشكلة ليست مجرد تنافس سياسي، بل هي أزمة نظامية متجذرة وهو ما يستدعي النظر إلى المصلحة العليا قبل المصالح الجهوية أو الفئوية أو المناطقية، ويستدعي نهجاً متعدد المسارات يتجاوز النخب السياسية ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

التوصيات

في الختام يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

1. الإسراع في وضع دستور قوي وشامل لكل متطلبات المرحلة، يحترم كل المكونات العرقية ويحتكم به جميع الأطراف، مع العمل على بناء المؤسسات الرسمية والمدنية التي تحتكر القوة وتعلي قوة القانون على كامل التراب الليبي.
2. التركيز على إعادة بناء وتوحيد قيادة الجيش الوطني والقوات الشرطية والأمنية على أسس مهنية ووطنية، وفرض الاهتمام بحماية الحدود وفرض سادة الدولة ضد عمليات التهريب والهجرة غير الشرعية.
3. العمل على الحد من التدخلات الخارجية وضمان تعاون إقليمي ودولي منسق ومحايد، وتأمين المظلة الدولية لحماية الحوارات الليبية لإنهاء حالة الصراع بالوكالة.
4. تعزيز المصالحة الوطنية الشاملة والعدالة الانتقالية باعتبارها خياراً استراتيجيا وعملية مجتمعية لا تقتصر على النخب، مع إصدار قانون للعدالة الانتقالية، وإيجاد حلول لمسألة المهجرين والنازحين
5. الإصلاح الاقتصادي الشامل ومحاربة الفساد والعمل بشكل حقيقي على ضمان الخدمات الضرورية للمواطن ومحاربة البطالة والتضخم والقضاء على سوء الإدارة والفساد، مع تطوير الجهاز الإداري.

قائمة المراجع:

- شيماء عبد السلام إبراهيم، **الصراع على السلطة كأحد معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا**، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، عدد23، 2024.
- عماد الدين بادي، **استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة**، تقرير مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، سويسرا، 2020.
- سامح راشد، مألات **الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة**، مجلة شؤون عربية، العدد 187، جامعة الدول العربية، صيف 2019.

عبد المعطي زكي، " **الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد**"، المعهد المصري للدراسات، فبراير 2016.

- علي الدين هلال، **الأمن القومي العربي دراسة في الأصول**، مجلة شؤون عربية، عدد35، 1984.
- عبد الله الهاشمي، **الأمن ومواجهة التهديدات الكبرى**، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 2023.
- حنان دريسي ، **الانعكاسات الأمنية للازمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجاً**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10، 2018.
- علياء محمد عبد الجواد المنصوري، **تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا؛ الجزائر أنموذجا (2011-2020)**، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2021.
- حسن أبو هنية، **الجهادية العربية اندماج الأبعاد؛ النكاية والتمكين الدولة الإسلامية وقاعدة الجهاد**، المركز العربي لدراسة السياسات، لبنان، 2018.
- أحمد علي الأطرش، "**المشهد السياسي والأمني في ليبيا: رؤية تحليلية استشرافية**"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (LOOPS)، 2015.
- منير هسبريس، **الصراع السياسي بين العقل والهمجية**، متاح على الرابط التالي:- https://www.hespress.com.
- أحمد محمد الجواد الحكيم، **الصراع من أجل السلطة هو أساس الخلافات**، شبكة النبأ المعلوماتية، متاح على الرابط التالي:- https://annabaa.org/arabi.
- فراس فحام، **خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل**، تقرير تحليلي صادر عن مركز جسور للدراسات، 2020، متاح على الرابط التالي:- https://jusoor.co/ar.
- أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإعلامي مينا،2018، متاح على الرابط التالي:- http://www.mena-monitor.org.
- علي جمعة العبيدي، **الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، 2024، https://democraticac.de.
- عبد الرؤوف الجروشي، **مأزق الصراع الليبي: صيغة نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام**، مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني،2022، https://chs-doha.org.
- كريستوفر جيفيس وجيفري مارتيني، **ليبيا ما بعد القذافي الدروس والتداعيات المستقبلية**، https://www.rand.org.
- صادق علي حسن، **ليبيا بين صراع السلطة وتفتت الدولة**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، متاح على الرابط التالي:- https://www.bayancenter.org.
- ندوة تحديات الأمن الوطني، المركز الوطني لدعم القرار، 2013/7/3، www.npdc.gov.ly.
- علي جمعة العبيدي، **الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي**، 2024/10/14، https://www.turkpress.co.

- عبد الرؤوف الجروشـــي، **أثر التدخل الدولي على الصـــراع في ليبيا بعد القذافي**، مركز المتوســـط للدراســـات الاســـتراتيجية، 2023/7/28.

- ماجد محمد، **ماذا حققت الأمم المتحدة من مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا؟**، 2020/11/24، https://lywitness.com.

Richard Pallardy: List of wars, Encyclopaedia Britannica, (Publishing date: Jul 10, 2015), (Accessed: Dec 17,2020): https://www.britannica.com/topic/list-of-wars-2031197/additional-info#history

الحوار المهيكل لحل الأزمة في ليبيا: المحفزات والكوابح

د. محمد عبد الحفيظ الشيخ*
m.alshiekh@academy.edu.ly

DOI: 10.65727/2641-000-020-003

المستخلص:

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن حيثيات (الحوار المهيكل) لحل الأزمة الليبية، في ظل الجدل المستمر بين قوى تدفع نحو التوافق وأخرى معارضة له. ومن ثم تقييم محفزات وفرص نجاح هذه الخطة والتحديات الماثلة والكوابح التي تعترض طريقها، ويبدو واضحاً أن هناك محفزات تجعل من الحوار والتوافق ضرورة لا مفر منها، وهو ما يدفع جميع النخب السياسية للجلوس إلى طاولة الحوار، خصوصاً مع اتفاق المجتمع الدولي على ضرورة إنهاء الأزمة الليبية، بعد قناعة الأطراف المحلية بعدم جدوى أو قدرة أي طرف على الحسم لصالحه في ظل التوازن العسكري على الأرض، في المقابل، هناك كوابح تمنع ترجمة أي حوار إلى واقع عملي، في ظل غياب قوة رادعة تضمن تطبيق الاتفاق على الأرض، تجعل من الأطراف المدعومة من الخارج في مأمن من العواقب عند خرق الاتفاق.

توصلت الدراسة إلى أن خطة الحوار المهيكل تمثل محاولة أممية للتعامل مع الأزمة الليبية، لكن نجاحها يعتمد بالدرجة الأولى على حجم الضغوطات الدولية الفعلية على الأطراف المعرقلة للقبول بالخطة الجديدة، وأن التحدي الأكبر الذي يواجه الأزمة الليبية القائمة يتمثل في رفض النخب المحلية والجماعات المسلحة التي تستميت في الدفاع عن مصالحها المكتسبة من وراء الانقسام، وهو ما يهدد بفشل الخطة ومن ثم العودة إلى المربع الأول.

الكلمات المفتاحية: الحوار المهيكل، البعثة الأممية، الأزمة الليبية، التوافق الوطني، المحفزات والكوابح.

* د. محمد عبد الحفيظ الشيخ، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، جنزور.

Abstract:

This research aims to reveal the specifics of an organized conversation to address the Libyan crisis, amid the continuous discussion between factions advocating for agreement and those against it. It subsequently evaluates the motivations and possibilities for achieving success with this plan, along with the current challenges and hurdles obstructing its advancement. It appears evident that there are strong reasons rendering dialogue and agreement an essential requirement. This is what compels all political elites to come to the negotiating table, particularly in light of the international community's consensus on the necessity to resolve the Libyan crisis, as local factions have realized that no one side can secure a conclusive victory given the current military balance. Conversely, there are barriers that hinder any conversation from becoming actionable, given the lack of a coercive power that guarantees the agreement's enforcement in practice, which allows the externally backed parties to evade repercussions when they breach the agreement.

The research determined that the organized dialogue strategy signifies a global effort to address the Libyan crisis; however, its effectiveness relies mainly on the level of real international pressure on the faction hindering acceptance of the revised plan. The primary obstacle in the current Libyan crisis is the opposition from local elites and armed factions who are fiercely protecting their interests obtained from the division, posing a risk of derailing the plan and reverting to a previous state.

Keywords: Organized Conversation, UN Operation, Libyan Conflict, National Agreement, Motivations and limitations.

مقدمة

على مدى عقد ونيف، بذلت البعثة الأممية للدعم في ليبيا جهود حثيثة بهدف إخراج البلاد من أزمتها القائمة، إلا أن تلك الجهود لم تنجح في تحقيق أي انجاز يذكر في مسار فك رموز الأزمة الليبية وحلحلة كل تعقيداتها، وهو ما أثار الكثير من علامات الاستفهام حول فاعلية وجدية البعثة الأممية ومقاربتها للحل في ليبيا، وما إذا كانت فعلاً تحمل في جعبتها أفكاراً بنّاءة تفضي إلى تحقيق الاستقرار والأمن وعودة الدولة موحدة بمؤسساتها. يبقى الدور الأممي في ليبيا من الأهمية بمكان بحيث لا بديل عن عنوانه العريض، رغم أن الفاعل المحرك لروافعه معروف، وهو ما بدأت معالمه واضحة من خلال ما حققه وفدا اللجنة العسكرية في جنيف من اتفاق شامل ودائم لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة.

في ظل هذا التعقيد المتشابك، أخذت الخلافات العلنية تتفاقم بين القيادات السياسية والعسكرية الليبية، وذلك بشأن العديد من القضايا، أبرزها قيادة الجيش، التي تعد الملف الأهم في تعطيل المصالحة الوطنية في ليبيا، وبرزت في الآونة الأخيرة، إشارات عديدة ضمن جهود البعثة الأممية تمثلت بإطلاق مسار سياسي جديد بخصوص الأزمة في ليبيا، ما عرف بـ "الحوار المهيكل"، في ظل نقاش واسع حول فرص نجاح المسار الجديد في كسر حالة الجمود السياسي، وما إذا كان يشكّل منعطفاً نحو تسوية شاملة أم تكرار لتجارب سابقة.

لذا، تحاول البعثة الأممية إعادة تنشيط العملية السياسية، من خلال ما تصفه "بالحوار المهيكل" وهو مسار جديد تسعى من خلاله إلى جمع مختلف الفرقاء الليبيين حول مائدة حوار واحدة، ضمن مقاربة أوسع وأكثر شمولاً، وأكدت البعثة أن هذا المسار يعد محوراً رئيسياً في تنفيذ خارطة الطريق السياسية الجديدة لإنهاء المرحلة الانتقالية عبر انتخابات وطنية حرة ونزيهة تقبل نتائجها جميع الأطراف. من هنا، تبرز أهمية الدراسة انطلاقاً من أهمية الجهود التي تبدلها البعثة الأممية في ليبيا منذ سنوات لاحتواء الأزمة القائمة، خصوصاً في ظل التطورات السياسية والعسكرية التي صاحبتها، والتهديد باندلاع حرب باتت نذرها تلوح في الأفق.

وتسعى هذه الدراسة للكشف عن خطة البعثة الأممية الجديدة بما يعرف بـ "الحوار المهيكل" وسوف يتم تناول ذلك بالشرح والتحليل المعمق لملامح هذه الخطة، وفهم حيثياتها، وفرص النجاح والتحديات التي تواجهها، وكذا ردود الفعل المحلية والدولية تجاهها، وكذا السيناريوهات المتوقعة للخطة الجديدة وحظوظها في إعادة تشكيل المشهد السياسي والأمني بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية التي تنطلق منها الدراسة في السؤال التالي: ما هي ملامح الحوار المهيكل الذي تراهن عليه البعثة الأممية لإنهاء الأزمة في ليبيا؟ وما هي التحديات الماثلة وآفاق المستقبل الذي تتجه نحوه الدولة الليبية في ضوء خطة البعثة الأممية الجديدة؟

ولمعالجة هذا الموضوع سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توضيح ملامح الخطة الجديدة وحيثياتها، والكوابح التي تعترض طريقها ومحفزات النجاح، كما سيتم توظيف

المنهج الاستشرافي الذي يمكن أن يساعد في الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية وبما يساهم في بناء مستقبل أفضل لليبيا.

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة، سوف يتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية: أولاً: طبيعة وملامح الحوار المهيكل في ليبيا، ثانياً: مسارات الحوار المهيكل: المحفزات والكوابح. ثالثاً: أي أفق جديد لإنهاء الأزمة الليبية؟

أولاً: طبيعة وملامح الحوار المهيكل في ليبيا

بعد الجمود الذي أصاب العملية السياسية في ليبيا، لجأت البعثة الأممية إلى تبني استراتيجية جديدة ما عرف بـ "الحوار المهيكل" بهدف كسر الجمود السياسي المستمر منذ سنوات، لا سيّما بعد فشل خارطة الطريق المؤدية إلى الاستحقاق الانتخابي والذي كان مقرراً في ديسمبر 2021.

يهدف الحوار المهيكل إلى تجاوز الأسلوب التقليدي في التفاوض الذي يستند في الأساس على المبادرات والحوارات المفتوحة (مثل حوارات جنيف وأبو زنيقة) وغيرها، والتي لم تقدم أي نتائج تذكر في مسار حل الأزمة الليبية القائمة، بعدما فشلت في الوصول إلى قرارات ملزمة لكل الأطراف بسبب كثرة الأجندات السياسية وتشتتها[1] ويبدو واضحاً أن الفلسفة الأساسية للحوار المهيكل تستند إلى تفتيت القضايا الكبرى وتجزئتها إلى ملفات صغيرة تكون قابلة للحل والتنفيذ الفوري. مع أهمية وضرورة ضم الأطراف وأصحاب المصالح الحقيقية مثل (وزراء المالية، والاقتصاد، لعرض عديد القضايا من أبرزها مناقشة الميزانية، بالإضافة إلى قادة عسكريين لمناقشة الملفات المتعلقة بالأمن)[2].

وخلال إحاطتها أمام مجلس الأمن، أوضحت المبعوثة الأممية "هانا تيتيه" أن "الحوار المهيكل" يُعد أحد الأعمدة الأساسية في خارطة الطريق الجديدة، ويهدف إلى تمكين شرائح واسعة من المجتمع الليبي من ضمان المشاركة في صياغة العملية السياسية، بعيداً عن التجاذبات المستمرة بين مجلسي النواب والأعلى للدولة. وأشارت إلى أن البعثة تمضي بخطى ثابتة في استعداداتها لإطلاق هذا الحوار

(1) محمد فوزي، ما هو الحوار المهيكل الذي تراهن عليه البعثة الأممية لحل الأزمة الليبية؟ الشاهد، 17 أكتوبر 2025، تاريخ الزيارة 2025/11/10. https://2u.pw/NoERZF

(2) المرجع نفسه.

بمشاركة ممثلين عن مختلف المؤسسات والهيئات الليبية، على نحو يعكس التنوع الواسع للمجتمع الليبي الاجتماعي والجغرافي والثقافي[1].

وبحسب ما أعلنت عنه تيتيه، سيجرى تنظيم الحوار المهيكل عبر أربع مجموعات عمل رئيسية تتناول ملفات حيوية، أبرزها، الحوكمة، والاقتصاد، والأمن، والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، وهي الملفات التي ترى البعثة أنها تشكل أساس أي تسوية سياسية شاملة ومستدامة. كما أكدت أن الأمم المتحدة ستلتزم بضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 35%، إلى جانب إنشاء "ملتقى المرأة الليبية" ومنصة خاصة للشباب، بما يتيح توسيع المشاركة المجتمعية في تحديد الأولويات الوطنية وصياغة التوصيات. هذا وتراهن الأمم المتحدة على أن الحوار المهيكل سيساعد في بلورة توافقات وطنية جديدة، تدفع نحو توحيد المؤسسات وتنفيذ خارطة الطريق وصولاً إلى الانتخابات العامة[2].

ويرى مراقبون أن الرهان على هذا الحوار يعكس إدراك البعثة لصعوبة تحقيق توافق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، بعد سنوات من الانقسام والتجاذبات، معتبرين أن الاتجاه نحو "منبر موازٍ" يشمل القوى الاجتماعية والاقتصادية والمدنية قد يفتح مساراً بديلاً لإنهاء الجمود السياسي. لكن هناك محاذير من أن نجاح هذا المسار سيعتمد بدرجة كبيرة على مدى تجاوب الأطراف السياسية الرئيسية، واستعدادها للتعامل مع مخرجات الحوار المهيكل بفاعلية وجدية، وعدم تحويله إلى مجرد منصة شكلية جديدة تضاف إلى قائمة المبادرات السابقة التي لم تصل إلى نتائج ملموسة وحاسمة.

وكانت المبعوثة الأممية هانا تيتية قد أوضحت بأن "الحوار المهيكل" هو الركن الثالث من خريطة الطريق الأممية التي ترتكز على ثلاث مكونات رئيسية، يركز كل منها على ملف سيادي محدد:

1. المسار السياسي والقانوني من خلال حل التحديات القانونية والإجرائية التي تعيق إجراء الانتخابات وتوحيد السلطة التنفيذية عبر وضع إطار انتخابي فني وقانوني قابل للتطبيق سياسياً لتنظيم الانتخابات الوطنية

(1) نسرين سليمان، الحوار يثير الجدل: البعثة الأممية تطلق "المهيكل"، وحكومة حماد والأحزاب الليبية تعترض، **القدس العربي**، 2 نوفمبر 2025، تاريخ الزيارة 2025/11/13. https://2u.pw/khyuNy

(2) رشا الدرسي، خريطة طريق أممية جديدة هل توقظ ليبيا من سباتها العميق؟ مراسلو الجزيرة نت، 2025/8/23، تاريخ الزيارة 2025/11/12. https://2u.pw/xhbZZb

الرئاسية والتشريعية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التوافق على القوانين الانتخابية النهائية والآليات الأمنية لتأمين الاقتراع، وتشكيل لجان عمل مصغرة ومؤقتة تضم ممثلين عن مجلسي النواب والأعلى للدولة، لكن بتركيز محدود جداً على نصوص محددة قابلة للتعديل أو الإقرار.

2. المسار الأمني، يقوم على إعادة إدماج أو تفكيك الفصائل والتشكيلات المسلحة وتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية المنقسمة في البلاد عبر تشكيل حكومة جديدة موحدة تعنى بتهيئة المناخ العام للعملية الانتخابية. مع أهمية تفعيل اتفاقيات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) والوصول إلى آليات عملية لسحب القوات الأجنبية والمرتزقة من البلاد. ومن ثم، عقد لقاءات محددة للقادة العسكريين والأمنيين الرئيسيين، بعيداً عن الإعلام، لمناقشة ملفات حساسة مثل تبادل السجناء وتوحيد الأرقام العسكرية.

3. المسار الاقتصادي والمالي، وهو الأكثر الحاحاً، حيث يسعى لوقف التدهور الاقتصادي نتيجة لاستمرار الانقسام السياسي والمؤسسي، ومن ثم التوافق على آلية شفافة وموحدة للميزانية العامة والموارد النفطية. مع اختيار مسؤولين من المؤسسات السيادية الموحدة (مثل المؤسسة الوطنية للنفط، والبنك المركزي) المنقسمة على نفسها، تحت إشراف أممي لضمان إدارة موحدة للمالية العامة، يتم التركيز على قضايا ذات أولوية قصوى مثل ديون الدولة والإنفاق على التنمية[1].

ثانياً: مسارات الحوار المهيكل: المحفزات والكوابح

تسعى البعثة الأممية من خلال خطة الحوار المهيكل، إلى تجاوز الفشل المتكرر لكل الحوارات والمفاوضات السابقة، بيد أن هذا المسار يواجه مجموعة من التحديات الجسيمة، وبرغم من الصعوبات والكوابح التي قد تعرقل العملية السياسية الليبية برمتها، فإن طبيعة الحوار المهيكل تخلق محفزات وفرصاً للنجاح في الوقت نفسه، تتعزز بعدة عوامل داخلية وخارجية:

1. المحفزات

- إن التركيز على كل مسار على حدة، ربما يعطي فرصاً أكبر لإحراز تقدم في الملف الاقتصادي المتعلق بتوزيع الثروة والشفافية، وكذلك على مستوى الخدمات بتحسين الكهرباء والمياه، دون انتظار

(1) نسرين سليمان، الحوار يثير الجدل: البعثة الأممية تطلق "المهيكل وحكومة حماد والأحزاب الليبية تعترض، مرجع سابق.

حل كامل للمأزق السياسي. باعتبار أن هذه الملفات أقل استقطاباً وحدة، ويمكن أن تعود بالنفع في اتجاه بناء الثقة المتبادلة. ناهيك عن أن أي نجاح ولو كان محدوداً في مسار توحيد الميزانية أو تحسين الخدمات العامة يمكن أن يخلق زخماً إيجابياً يسمح بالتحرك نحو الحل السياسي الشامل.

- لا يمكن إغفال حالة الإحباط الشعبي في الشارع الليبي والتي وصلت إلى درجات غير مسبوقة، بسبب تردي الخدمات، التضخم، والفساد المالي منقطع النظير، وهو ما يشكل تهديداً لوجود النخب السياسية ويدفعها ولو على مضض، إلى التعاون مع البعثة الأممية. إضافة إلى إطلاق البعثة الأممية للحوار المهيكل عبر آليةً تشاركيةً بين القوى الاجتماعية والمدنية في البلاد، وتوظيفها كعامل ضغط خارجي يمكن أن يحد من قدرة الساسة على التسويف والمماطلة.
- ومن الملاحظ وجود تقارب دولي في المواقف الدولية، خصوصاً بعد قناعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، واتفاقها على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية التي طال أمدها وإجراء الانتخابات، هذا الاتفاق ربما يتيح للبعثة الأممية فرصة استخدام آلية فرض العقوبات بفعالية أكبر على الأطراف المعرقلة للعملية الانتخابية أو اتفاقيات الحوار المهيكل.

2. الكوابح

برغم من أن الخطة تبدو منطقية وواقعية إلى حد ما، إلا أنها تواجه جملة من الصعوبات الجمة، البنيوية والهيكلية، ولعل من أبرزها:

- تعنت النخب السياسية الليبية الحالية في الأجسام التشريعية والتنفيذية (مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة) وتشبتها بمواقفها باعتبارها مستفيدة من الوضع القائم ومن حالة الانقسام المزمنة، حيث يضمن لها الانقسام بقاءها في السلطة والتحكم في الموارد المالية، فضلاً عن إصرارها على المضي قدماً في عرقلة أي حوار مهيكل، حيث تعمل هذه النخب على عرقلة أو إفراغ المسار السياسي المهيكل من محتواه عبر المطالبة المستمرة بالتفاوض على قضايا فرعية أو إجرائية بدلاً من الالتزام بالملفات الجوهرية (مثل القوانين الانتخابية النهائية).
- والأهم من ذلك كله هو أن النخب السياسية والتحالفات الاجتماعية معها تعلم أن ليس من مصلحتها إجراء أية تسوية أو مصالحة حقيقية طالما أن مؤسسات الحكم لا تنفصل عن آليات توزيع المناصب

والامتيازات والعوائد المالية. ولذلك ظلت هذه النخب على رفضها القاطع لقبول مبدأ الشراكة في الحكم، حيث يرى كل طرف أن ما يحققه التفرد له بالحكم من منافع عبر تقاسم المغانم هو أعظم مما يتحقق له عبر التوافق والتفاهم مع الآخر، وهو ما يفسر تشّبث كل طرف بإستراتيجية التنافر مع الآخر لما يحققه له ذلك من مكاسب[1].

- تعطيل كل الأطراف أو أحداها أحياناً لأي مبادرة أو خطة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من شأنها إطالة أمد المرحلة الانتقالية، بكونها المستفيد الأكبر، ويبدو واضحاً أن الأطراف المؤسسية الرئيسة غير جادة أو راغبة في حل المسائل الخلافية السياسية، لتمهيد الطريق أمام الانتخابات التي طال انتظارها في البلاد. كما لم يتخذ أي طرف خطوة حاسمة بعيداً عن موقفه المتعنت والمتصلب، ويستمرون في وضع الشروط المسبقة لمشاركتهم في أي حوار. إن استمرار الوضع القائم يشكل تهديداً كبيراً لوحدة البلاد في ظل هشاشة المؤسسات الوطنية والانقسامات العميقة داخل الدولة التي تنطوي على مخاطر جسيمة على أمن واستقرار البلاد ومستقبلها.
- جُل المؤشرات تدفع باتجاه صعوبة مهمة المبعوثة الأممية الجديدة، نظراً لافتقارها إلى آليات ملزمة لتنفيذ قراراتها، وهذا بطبيعة الحال ما ينسحب على كل المبعوثين السابقين، وقد اتضح ذلك من خلال تعاقبهم على ليبيا وتعدد مهامهم، ويبدو جلياً أنها لا تعدو أن تكون سوى تبادل أدوار وظيفية للمبعوثين الأمميين، لا تحضر الإرادة السياسية الحقيقية في حساباتهم. وبالتالي يصعب عقد آمال على البعثة الأممية لإحداث تغيير جذري يفضي إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة وتوحيد مؤسسات الدولة والخروج من دائرة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها ليبيا، في المدى المنظور[2].

---

(1) أسامة علي، ليبيا: البعثة الأممية تعلن شروط الترشح المهيكل وحماد يتهمها بالقفز على مراحل العملية السياسية، العربي الجديد، 31 أكتوبر، تاريخ الزيارة 2025/11/12 https://2u.pw/HfGLaK

(2) محمد عبدالحفيظ الشيخ، خيار الاستحقاق الانتخابي في دول ما بعد الصراع ليبيا نموذجا، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 16، العدد 1، مارس 2024، ص: 59 . 60.

- إضافة إلى أن تداخل الملفات من الصعوبة بمكان فصلها عن بعض، فالملف الاقتصادي مرتبط ارتباطاً مباشراً بالملف الأمني (حماية الحقول والموانئ النفطية)، وكلاهما مرتبط بالملف السياسي المتمثل بتشكيل حكومة واحدة، مما يعيد العملية السياسية إلى المربع الأول.
- يظل التحدي الأكبر متمثلاً في الانقسام السياسي والتشظي المزمن، وعلى الرغم من محاولات التوحيد، لا تزال المؤسسات السيادية (المصرف المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، والمؤسسات الأمنية) تعمل بنظامين أو أكثر، مما يخلق مقاومة فنية للتوحيد في المسار الاقتصادي والأمني الاتفاق على ميزانية موحدة أو آلية إنفاق شفافة يصطدم بمقاومة البيروقراطية المنقسمة والقيادات الفنية التي بنت شبكات مصالح خاصة بها.
- هشاشة الترتيبات الأمنية: يعتمد المسار الأمني على التزام كافة القادة العسكريين والتشكيلات المسلحة باتفاقيات وقف إطلاق النار، بالنظر إلى أن أي انتهاك من أحد الأطراف يمكن أن يعيد البلاد إلى مربع الصراع المسلح، مما يهدد بنسف أي تقدم على المسارين السياسي والاقتصادي.
- تم وضع خطة الحوار المهيكل لكي يتجنب الوقوع في فخ الفشل أسوة بالحوارات السابقة، فالمنهجية الجديدة تعتمد على التسلسل في عدم انتقال الحوار من مرحلة إلى أخرى، إلا بعد انجاز هدف محدد في المرحلة الحالية. وهو ما يعني الدفع بالعملية إلى الأمام، وهو ما يعني أن الفشل في ملف ما لا يعني بالضرورة فشل العملية برمتها، وهو ما يمنحها مرونة أكبر.
- تحدي العامل الخارجي، لا تزال ليبيا حتى اليوم تعاني من تأثير العامل الخارجي، فهناك قوى دولية وإقليمية وعربية فاعلة تمتلك نفوذاً كبيراً على الأطراف الليبية، فأي تسوية حقيقية أو توحيد للمؤسسة العسكرية من شأنه أن يهدد مصالح إحدى هذه القوى، قد يؤدي إلى تقويض الحوار بشكل مباشر أو عبر وكلائها. علاوة على ذلك، إن وقوع الأطراف الليبية تحت مآسير الضغط الخارجي وتأثيراته قد يؤدي إلى انسحاب أحد هذه الأطراف من طاولة الحوار والمفاوضات في أي لحظة حاسمة، كما حدث في مرات سابقة والشواهد على ذلك كثيرة[1].

(1) المرجع السابق، ص: 62.

ثالثاً: ردود الفعل المتباينة حول خطة الحوار المهيكل

تباينت ردود الفعل المحلية حول خطة البعثة الأممية التي أعلنت عنها لحل الأزمة الليبية، تهدف هذه الخطة إلى استئناف العملية السياسية وإجراء انتخابات عامة في البلاد. تمثل خطة الحوار المهيكل محاولة لكسر الجمود السياسي أو إعادة تشكيل المشهد الليبي، وهذا ما قد يدفع الأطراف الفاعلة إلى إعادة النظر أو تقييم هذه الخطة وفق منطق وحسابات الربح والخسارة، ويبدو جلياً أن التباين في ردود الفعل ليس مجرد اختلاف في وجهات النظر فحسب، وإنما هو انعكاس لتضارب المصالح وتقاطعاتها والرؤى المستقبلية للعملية السياسية الليبية برمتها. وعادة ما تأتي مثل هذه الردود من الأطراف التي ترى في الخطة فرصة لتحقيق أهدافها، أو ربما تعتقد بأن الوضع الراهن يضرّ بها أكثر من أي تسوية محتملة.

وعادة ما تظهر ردود الفعل تجاه أي خطة من خلال ثلاث مستويات، تتراوح بين التأييد والتحفظ والرفض القاطع. فالأطراف الداعمة (وهم المستفيدون المحتملون)، حيث تسعى هذه الأطراف إلى إظهار الفاعلية الدبلوماسية والترحيب بالخطة كخطوة أولى ضرورية، ومن ثم، استغلال الظروف لزيادة نفوذها وتأثيرها أو من الحصول على حصة معتبرة من المقاعد في أي تشكيل حكومي جديد. وتراهن على حيادية هيكل الحوار[1].

بالنسبة للأطراف المتحفظة، وهي التي تشعر بغموض في تفاصيل الخطة، وعادة ما يكون لديها مصالح راسخة في الوضع الراهن، لكنها لا تستطيع رفض الحوار علناً. وبالتالي تظهر الدعم المبدئي مع وضع شروط أو تحفظات تتعلق بالتمثيل، أو مكانة المؤسسة العسكرية، أو آلية تقاسم الثروة، مع ضمان عدم خسارة المكاسب الحالية وتتجنب الظهور بصفة المعرقل أمام المجتمع الدولي.

على النقيض من ذلك، تشعر بعض الأطراف أن "خطة الحوار المهيكل" تم تصميمها دون إشراكهم بشكل كافٍ أو أن هذه الخطة تستهدف بالأساس تقليص نفوذها. هذا الشعور بالإقصاء يؤدي إلى

(1) محمد عبدالحفيظ الشيخ، خطة البعثة الأممية الجديدة لتسوية الأزمة الليبية: رؤية استشرافية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد12، العدد 2، جوان 2025، ص 708 . 709.

الرفض الفوري كوسيلة للضغط من أجل إعادة التفاوض على شكل التمثيل. وإذا ما شعرت بأن هذه الخطة تهدد وجودها السياسي أو الاقتصادي بشكل مباشر. بمعنى أوضح، إن دوافع الرفض تأتي في سياق الهواجس والمخاوف من أن تؤدي الخطة إلى إلغاء شرعيتها أو إقصائها من السلطة المتحصلة عليها من جراء الفوضى، أو المساس بالمزايا والمناصب التي تستفيد منها. وترى أن القبول بالخطة حالياً هو استسلام. لذا، يصبح الرفض تكتيكاً لكسب الوقت وإعادة التموضع. وغالباً ما يتم رفض الخطة من خلال التشكيك في نزاهة الأطراف الداعية للحوار، أو بث الدعايات بأنها مؤامرة خارجية، أو التركيز على المطالبة بالحلول الوطنية ورفض التدخلات الخارجية. أي خطة من شأنها تهدد الترتيبات المالية والأمنية القائمة، تدفع بالأطراف المستفيدة من استمرار حالة الانقسام وإطالة أمده، فرصة لها، وعليه، ترفض أي ترتيب مهيكل يؤدي إلى الشفافية أو تقاسم أكثر انصافاً وعدالة للموارد. وبالتالي يمثل الحوار المهيكل تهديد لمصالحها وليس فرصة[1].

برغم الآمال الكبيرة لشريحة واسعة من الليبيين حول الخطة في تأمين مستقبل بلدهم، وجهت تنسيقية الأحزاب الليبية في بيان لها انتقادات لهذه الخطة معتبرة إياها لا تعدو أن تكون تكرار لسياسات المماطلة والتسويف، وإضاعة الوقت على حساب الليبيين ومعاناتهم. كما أشارت التنسيقية إلى التناقضات في الخطة، ففي الوقت الذي طالبت فيه بتشكيل مجلس تأسيسي يتجاوز الأجسام السياسية القائمة، شددت على ضرورة التعاون مع هذه الأجسام نفسها، لأنه أقصر الطرق، على الرغم من وصفها لها بأنها تعاني قصوراً. وقال البيان: "هذا الموقف يعكس تحدياً صريحاً لإرادة الشعب الليبي، الذي يطالب بمرحلة جديدة تُنهي عبث هذه الأجسام المترهلة وتفتح الطريق أمام تأسيس مؤسسات قادرة على قيادة البلاد نحو الاستقرار. وأضاف البيان أن الإحاطة ضمت خريطة طريق لا تختلف عن سابقاتها، "خريطة تُطيل الأزمة بدل أن تُنهيها، وتُرضي سلطات الأمر الواقع التي تحولت إلى أجسام عاجزة على

(1) المرجع نفسه، ص: 707.

حساب الشعب الصابر عليها لأكثر من عقد، بدلاً من أن تستجيب لتطلعات وآمال الشعب الليبي في بناء دولته المستقرة"[1].

دولياً، يتسم موقف كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاه "خطة الحوار المهيكل" لحل الأزمة الليبية بالدعم الثابت للجهود التي تقودها الأمم المتحدة، لكن هذا الدعم ينطلق من مصالح استراتيجية مختلفة، ويتم تنفيذه بأدوات متباينة. من جهته، يرى الاتحاد الأوروبي في الأزمة الليبية تهديداً مباشراً لأمنه واستقراره، خاصة فيما يتعلق بالحدود الجنوبية لأوروبا. لذا، فإن موقفه تجاه الحوار المهيكل يتميز بـ: الدعم التام للمسار الأممي، من خلال دعم جهود الوساطة التي تقودها البعثة الأممية في ليبيا، من خلال السعي نحو حل سياسي ليبي ليبي، يحافظ على استقلال البلاد ووحدة وسلامة أراضيها[2].

لقد أعربت فرنسا عن تقديم دعمها الكامل لتنفيذ خطة الحوار المهيكل، مؤكدة أن هشاشة الوضع الأمني في ليبيا تبرز الحاجة إلى ضرورة وأهمية إطلاق العملية السياسية، من خلال دعم جهود البعثة الأممية داعية جميع الأطراف السياسية وكل الفصائل والتشكيلات المسلحة إلى "الامتناع عن الأعمال التي من شأنها زعزعة استقرار البلاد، واحترام وقف إطلاق النار". وتشجع فرنسا جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك لجنة 5+5 على مواصلة جهودها من أجل إعادة توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية، كما ترى أن انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة أمرٌ ضروري لاستقرار البلاد وسيادتها[3].

من جانبها تعتبر الولايات المتحدة ليبيا جزءاً من استراتيجيتها الأوسع لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار في شمال إفريقيا. وبالتالي فإن دعمها للحوار المهيكل يخدم أهدافاً محددة، ويأتي في إطار مكافحة الإرهاب كأولوية والحد من انتشار الأسلحة. تسعى واشنطن لضمان عدم تحول ليبيا إلى ساحة نفوذ

---

(1) نسرين سليمان، الحوار يثير الجدل: البعثة الأممية تطلق "المهيكل"، مرجع سابق.

(2) كريمة ناجي، الدعم الأوروبي لخريطة الحل في ليبيا مجرد موقف أم مصلحة استراتيجية؟ INDPENDENT عربية، 11 سبتمبر 2025، تاريخ الزيارة 2025/11/13. https://2u.pw/X2x6xv

(3) بعثة الأمم المتحدة تنظم مبادرة حوار واستطلاع بشأن الحوار المهيكل، المنصة الليبية، 2025/11/12، تاريخ الزيارة 2025/11/14. https://2u.pw/KmlC1P

دائمة للقوى المتنافسة مثل روسيا ومرتزقة فاغنر، أو الصين، أو القوى الإقليمية التي تتعارض مصالحها مع الاستقرار طويل الأمد[1]. رحبت مصر بخارطة الطريق الجديدة التي أطلقتها البعثة الأممية، مؤكدة على أن الالتزام بالإطار الزمني للخطة يعد أمراً ضرورياً لضمان مصداقية العملية السياسية، وتحقيق تطلعات الشعب الليبي الشقيق في الاستقرار والتنمية من خلال مسار انتخابي سليم، يهدف إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية بالتزامن مع توحيد المؤسسات الليبية من خلال حكومة جديدة وموحدة. وجددت مصر في بيانها، دعمها الكامل للجهود الأممية الرامية إلى استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، وبما يحفظ وحدة الدولة الليبية وسيادتها[2].

رابعاً: أي أفق لإنهاء الأزمة الليبية؟ رؤية استشرافية

مما يقلل من حظوظ الخطة الأممية وما يتمخض عنه في الوصول لحل نهائي للمشكل الليبي، عدم انخراط الفاعلين المحليين على الأرض في هذه الخطة، برغم دعوة البعثة الأممية لها جاءت انطلاقاً من حرصها الظاهري على تحقيق التوافق بين الفرقاء، في محاولة للم شمل الليبيين قبل أن يؤدي إلى انفجار الأوضاع. إزاء هذه التحديات المذكورة، وبالنظر إلى تعقيدات المشهد السياسي الليبي، ما يجعل إيجاد حل للأزمة الراهنة أكثر تعقيداً ويضع البلد أمام مفترق طرق، فإن مستقبل الخطة الأممية ومخرجاتها على أرض الواضع ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أي اختراق حقيقي يذكر في سياق العملية السياسية وكسر الجمود السياسي، قد يسير في أحد السيناريوهات التالية:

1. **فشل سريع لخطة الحوار المهيكل**

ما يرجح هذا السيناريو تشعب وتباين رؤية الأطراف المختلفة للخطة، فضلاً عن الانقسامات الحادة والبينية بين كل طرف من الرافضين أنفسهم، ما قد يجعل التوصل إلى توافق عبر التفاوض غير مجدٍ. إن من أهم الاحتمالات التي تعزز من اندفاع الأزمة نحو تحقق هذا السيناريو، يتمثل في الآتي:

(1) كريمة ناجي، الدعم الأوروبي لخريطة الحل في ليبيا مجرد موقف أم مصلحة استراتيجية؟ مرجع سابق.

(2) نسرين سليمان، الحوار يثير الجدل: البعثة الأممية تطلق "المهيكل" وحكومة حماد والأحزاب الليبية تعترض، مرجع سابق.

- إطالة أمد الأزمة وعدم قدرة أطرافها المباشرة المتمثلة في المؤسسات السياسية والعسكرية في الوصول إلى حل ينهي الأزمة القائمة ويضع حداً لها بما يحول دون بروز تفاعلات إضافية.
- توفر دعم إقليمي ودولي لمثل هذا التحرك، بما يمنحه مزيداً من القوة والتأثير والزخم.
- عدم نجاعة المبادرات والحوارات السياسية مع قناعة طرفي الصراع بعدم جدوى السلاح والتوازن على الأرض في ظل عدم قدرة أي طرف على تحقيق الحسم العسكري لصالحه بما يزيد من التباعد والتنافر بين الأطراف الليبية[1].

2. **إحراز تقدم محدود للعملية السياسية**

في هذا السيناريو يعتمد نجاح الخطة بشكل أساسي على زيادة حجم القبول الداخلي والخارجي لها في المشهد الليبي عبر التحرك الدبلوماسي بين الفرقاء بوساطة دولية وأممية لإقناعهم بجدوى الخطة. إن من شأن نجاح الأطراف الليبية في التوصل لتفاهمات سياسية أن تحقق الآتي:

- ضمان الانتقال السلس والهادئ للسلطة، واحتواء الأزمة السياسية الراهنة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتجنيب البلاد ويلات الفوضى والانقسام.
- الشروع في بناء المسار السياسي الديمقراطي بما يعزز من أجواء الحرية في البلاد.
- توفير الفرص لتعافي الاقتصاد الوطني، وتجنيبه الانعكاسات السلبية الناجمة عن استمرار الأزمة، بوتيرتها الحالية، أو اندفاعها نحو منزلقات خطيرة.
- تهيئة الأجواء المناسبة بما يعزز من الحضور الإقليمي لليبيا في المنطقة، ومن ثم تلافي الارتدادات السلبية لحالة الاضطراب على الحدود.
- إن من شأن جلوس الفرقاء الليبيين حول مائدة حوار حقيقية مع توفر الإرادة السياسية أن يقطع الطريق أمام التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي.
- قطع الطريق أيضاً أمام الجماعات المتشددة التي تحاول بكل السبل استغلال حالة الفراغ السياسي والفوضى لإيجاد موطئ قدم لها في ليبيا.

(1) الشيخ، خطة البعثة الأممية الجديدة لتسوية الأزمة الليبية: رؤية استشرافية، مرجع سابق، ص: 717.

3. جمود العملية السياسية واستمرار الوضع القائم

لا تعد عملية التوافق والتسوية السياسية مشكلة من حيث الصعوبات العملية فحسب، بل أيضاً من حيث صعوبة الاتفاق على إطار مفاهيمي واضح يسهم في تفسيرها، إذ كيف تقرر مجموعة سياسية متنفذة ومتمكنة من السلطة أن تتنازل عنها بسهولة أو تتقاسمها مع آخرين معارضين لها، وكيف يمكن لمجموعة سياسية حاكمة ومحتكرة للسلاح أن تتفاوض مع مجموعات مدنية لا تملك السلاح.

لا شك أن فرص نجاح خطة البعثة الأممية الجديدة في عملية التسوية بين الفرقاء الليبيين يتوقف على توافق القوى الدولية الفاعلة في الساحة الليبية وسيكون له دوره وتأثيره الواضح في مسار حل الأزمة الليبية، لمنح جولات الاتفاق السياسي فرصة النجاح، وإيجاد مخرج مرضي للتسوية بين الفرقاء. لكن يبقى الدور الأممي في ليبيا من الأهمية بمكان بحيث لا بديل عن عنوانه العريض، رغم أن الفاعل المحرك لروافعه معروف، وهو ما بدأت معالمه واضحة من خلال ما حققه وفدا اللجنة العسكرية في جنيف من اتفاق شامل ودائم لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة.

يبدو أن استمر الوضع على ما هو عليه هو المرجح، فكلما اقتربت الأزمة من الحل، وفق الاتفاقات الدولية والأممية، تدلي القيادات السياسية بتصريحات متباينة لتؤكد عمق الخلاف وتصلب الآراء، فالأطراف الحالية مستفيدة من الوضع الراهن وهي غير مستعدة للتنازل عن المغانم التي تم تحصيلها من جراء الانقسام والتشظي، يستفيد من هذا الوضع كل الأطراف السياسية والعسكرية، حيث تنفق أموالاً طائلة دون حسيب أو رقيب. وهو ما يعني استمرار حالة الانقسام من دون حرب، وإن حصلت بعض الاضطرابات الأمنية والسياسية الناجمة عن الانشقاقات وتغير شبكة التحالفات والمصالح من حين لآخر، ولا شك إن فشل فرقاء الحياة السياسية الليبية في التوصل إلى حل سياسي مستدام للأزمة من شأنه أن يزيد من فرص تحقق سيناريو جمود الأزمة واستمرار الوضع القائم، ويتوقف ذلك على الآتي:

أ. فشل كل الجهود الرامية في التوصل إلى حل سياسي حول إدارة المرحلة القادمة.

ب. تمسك الجماعات المسلحة في تبني موقف متشدد إزاء حل الأزمة.

ج. فشل مبكر لخطة الحوار المهيكل بما يسهم في معالجة الأزمة، ويضمن التوافق على مقاربات بخصوص تعديل الدستور وآليات الإشراف على الانتخابات[1].

خاتمة

تمثل خطة "الحوار المهيكل" محاولة جديدة بعد عدة محاولات عجزت فيها بعثة الأمم المتحدة للدعم في التعامل مع الأزمة الليبية القائمة، حيث أن خارطة الطريق التي انبثقت عن الحوارات السابقة (مثل الاتفاق السياسي "الصخيرات 2015، ملتقى الحوار السياسي الليبي، جنيف 2021) فشلت جميعها في تحقيق هدفها النهائي، وهو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وهو ما يفرض على البعثة اتباع استراتيجية جديدة لتجاوز إطالة أمد المرحلة الانتقالية. لكن نجاحها يعتمد بالدرجة الأولى على حجم الضغوطات الدولية الفعلية على الأطراف المعرقلة للقبول بالخطة الجديدة. التحدي الأكبر يتمثل في رفض النخب السياسية والجماعات المسلحة التي تستميت في الدفاع عن مصالحها المكتسبة من وراء الانقسام، وهو ما يهدد بفشل الخطة ومن ثم العودة بالبلاد إلى المربع الأول.

من جهة أخرى، تظل التدخلات الخارجية بمثابة كوابح تعرقل الوصول إلى حل شامل، وهو ما يحول الحوار والتفاوض من وسيلة للحل إلى عملية مستمرة لإدارة الأزمة بدلاً من إنهائها. وعليه، فإن الحل المستدام يكمن في تجاوز المصالح الخاصة للنخب المحلية والمجموعات المسلحة وضمان آليات إنفاذ قانون الشفافية والمحاسبة. وفي ظل غياب آليات رادعة سوف يظل "الحوار المهيكل" وسيلة لتقاسم المغانم وتجميد الصراع مؤقتاً لإدارة الأزمة، بدلاً من كونه وسيلة لتوحيد المؤسسات المنقسمة على نفسها منذ سنوات، والذهاب إلى تنظيم الاستحقاق الانتخابي (إنهائها). من دون إغفال إن تجاهل دور هؤلاء الفاعلين في أي خطة تنفيذية هو سبب رئيسي لفشل الاتفاقيات السابقة.

وفي المحصلة، إن أي خيار تتخذه البعثة الأممية يبقى مرهوناً بالدرجة الأولى بالإرادة السياسية للأطراف الليبية نفسها، والإجماع الفعلي بين القوى الدولية المؤثرة.

(1) الشيخ، خطة البعثة الأممية الجديدة لتسوية الأزمة الليبية: رؤية استشرافية، مرجع سابق، ص: 718.

ومن أجل ذلك، تقدم الدراسة مجموعة من المقترحات لعلها تسهم في إنهاء الأزمة الليبية المتفاقمة. وبهدف تحويل الحوار المهيكل إلى منصة فعلية تضمن تحقيق تقدم ملموس في مسار إنهاء الأزمة القائمة ينبغي تبني التوصيات التالية:

1. ينبغي التوجه نحو الاتفاق على قوانين الانتخابات والإطار الدستوري، بدلاً من تركيز الحوار على تقسيم المغانم (المناصب السيادية).
2. ضمان المشاركة الفعالة لكل الفاعلين من دون تهميش أو إقصاء لأي طرف في أي اتفاق جديد من خلال الرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار، وليس مجرد المشاركة الشكلية فقط في الجلسات والنقاش، لضمان الضغط الشعبي على المعرقلين للحوار.
3. توسيع قاعدة الحوار المهيكل ليشمل شرائح أوسع من المجتمع الليبي – مثل الشباب، والمرأة، والمكونات الثقافية، وفعاليات المجتمع المدني – لتقليل اعتماد العملية على قادة المؤسسات المتنافسة الذين لديهم مصلحة في استمرار الوضع الراهن.
4. ينبغي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التوقف عن الدعم بالأقوال والتصريحات والتوجه نحو الدعم الحقيقي من خلال آلية إنفاذ ملزمة لكل الأطراف، بحيث يتم تنفيذ عقوبات مالية وشخصية فورية على أي طرف يثبت عرقلته للحوار أو انتهاكه للاتفاقيات الأمنية.
5. إذا كانت البعثة الأممية جادة في حلحلة الأزمة الليبية ينبغي عليها تحديد سقف زمني واضح ومحدد لإجراء الانتخابات وتوحيد المؤسسات السيادية.
6. إصلاح القطاع الأمني عبر دمج العناصر المسلحة التي لم تتلطخ أيديها بالدماء في مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية.
7. تشكيل لجنة دولية ـ ليبية تكون مهمتها مراقبة إنفاق الإيرادات النفطية، وتوجيهها صوب الخدمات العامة، الكهرباء، الصحة، البنية التحتية وبما يخدم التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

1. أسامة علي، "ليبيا: البعثة الأممية تعلن شروط الترشح المهيكل وحماد يتهمها بالقفز على مراحل العملية السياسية"، العربي الجديد، 31 أكتوبر 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/12)، متاح على: https://2u.pw/HfGLaK
2. بعثة الأمم المتحدة تنظم مبادرة حوار واستطلاع بشأن الحوار المهيكل، المنصة الليبية، 12 نوفمبر 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/14)، متاح على: https://2u.pw/KmlC1P
3. رشا الدرسي، "خريطة طريق أممية جديدة هل توقظ ليبيا من سباتها العميق؟"، مراسلو الجزيرة نت، 23 أغسطس 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/12)، متاح على: https://2u.pw/xhbZZb
4. كريمة ناجي، "الدعم الأوروبي لخريطة الحل في ليبيا مجرد موقف أم مصلحة استراتيجية؟"، Independentعربية، 11 سبتمبر 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/13)، متاح على: https://2u.pw/X2x6xv
5. محمد عبد الحفيظ الشيخ، "خطة البعثة الأممية الجديدة لتسوية الأزمة الليبية: رؤية استشرافية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 2، جوان 2025.
6. محمد عبد الحفيظ الشيخ، "خيار الاستحقاق الانتخابي في دول ما بعد الصراع ليبيا نموذجاً"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 16، العدد 1، مارس 2024.
7. محمد فوزي، "ما هو الحوار المهيكل الذي تراهن عليه البعثة الأممية لحل الأزمة الليبية؟"، الشاهد، 17 أكتوبر 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/10)، متاح على: https://2u.pw/NoERZF
8. نسرين سليمان، "الحوار يثير الجدل: البعثة الأممية تطلق المهيكل، وحكومة حماد والأحزاب الليبية تعترض"، القدس العربي، 2 نوفمبر 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/13)، متاح على: https://2u.pw/khyuNy

أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتطوير مشاريع الاقتصاد الأزرق

د. جمال مفتاح العماري*
gamal145841@gmail.com

د. عمر محمد المرغني*
omar.mohamed197232@gmail.com

DOI: 10.65727/2641-000-020-004

المستخلص:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الأزرق، الذي يشمل المجموعة الكاملة لأشكال التنمية، كما يمكن أن يسهم كمسار جديد وفعّال للاستثمار في الأنشطة البحرية، وذلك نظراً لما تملكه من إمكانيات قد تمثل أحد البدائل المطروحة للتنمية المستدامة. كما هدفت إلى إبراز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق، حيث يمكن أن تساعد هذه الشراكة في الاستفادة من التمويل الحكومي مع خبرة القطاع الخاص مما يخلق نموذجاً للتمويل أكثر استدامة وقابلاً للتطوير. وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) تمثل أداء إستراتيجية للدول النامية لتمويل وتطوير الاقتصاد الأزرق، من خلال تعبئة الموارد ونقل الخبرات وتقليل المخاطر، غير أن نجاحها يرتبط بتحسين البيئة التشريعية والمؤسسية، وتقديم حوافز مناسبة وربط التنمية الاقتصادية بالاستدامة البيئية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأزرق، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التنمية المستدامة.

Abstract:

This paper aims to shed light on the concept of the Blue Economy, which encompasses the full range of development forms. It can serve as a new and effective pathway for investment in maritime activities, given the potential these activities hold as viable alternatives for sustainable development. Furthermore, the paper aims to highlight the role of Public-Private Partnerships (PPP) in financing Blue Economy projects; such partnerships can leverage government funding alongside private sector expertise, creating a more sustainable and scalable financing model. The study

* د. جمال مفتاح العماري، باحث في القانون الدولي العام.
* د. عمر محمد المرغني، باحث في التمويل الإسلامي.

concludes that PPPs represent a strategic tool for developing countries to finance and advance the Blue Economy by mobilizing resources, transferring expertise, and mitigating risks. However, their success is contingent upon improving the legislative and institutional environment, providing appropriate incentives, and linking economic development with environmental and social sustainability.

Keywords: Blue Economy, Public-Private Partnership (PPP), Sustainable Development

المقدمة

تزايد الاهتمام بالمحيطات والبحار في العالم بشـــكل متســـارع لما تحتويه من كم هائل من الموارد الاقتصـادية التي من شـأنها أن تعمل على تنويع مصـادر الدخل، وتحسـين مسـتوى المعيشـة وتحســـين الدخل والوظائف، وإيجاد العديد من فرص العمل حول العالم، وقد انعكس ذلك في مبادرات شـتى للجان التابعة للأمم المتحدة انبثق عنها مفهوم جديد لاقتصـاد قادر على تحقيق الإدارة السـليمة للمسطحات المائية في العالم، وهو "**الاقتصاد الأزرق**" (Blue economy).

يعتبر الاقتصـاد الأزرق مصـطلح جديد نسـبياً، وقد أصـبح أحد الخيارات الاسـتراتيجية لدى الكثير من الدول ليكون قطاعاً بديلاً، يوفر فرصـــاً اســـتثمارية للثروة المائية للدول المطلة على البحار والمحيطات، وفي نفس الوقت تحرص الدول على تطوير طرق المحافظة على الثروة المائية المتمثلة في البحار والمحيطات من خلال حزمة ملفات تكفل تحقيق التنمية المســـتدامة.[1] فمن الأهداف التي اعتمدتها الأمم المتحدة ضـــمن خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030، هناك هدف مســـتقل يســـعى إلى الاسـتخدام المسـتدام والحفاظ علي الحياة تحت سـطح الماء، وهو الهدف الرابع عشـر (14): "الحفاظ علي المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة".

وبالمفهوم الواسع: هو "الاقتصاد الذي يتعامل مع أزمة المياه العالمية، من أجل الوصول إلى اقتصـاد تنموي مبتكر، وتنمية الاقتصـاد البحري"، وهكذا يعتقد المجتمع الدولي أن الاقتصـاد الأزرق يغطي ثلاثة أشكال اقتصادية.

(1) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب، ديسمبر 2018. ص7-10.

ووفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2021 عن الاقتصـــاد الأزرق: إن الاقتصـــاد الأزرق يولد 6 تريليون دولار أمريكي للاقتصـــاد العالمي ســـنوياً، وهذا الرقم قابل للزيادة ســـنوياً، وأن أكثر من ثلاثة مليار شخص حول العالم يعتمدون على الحياة البحرية بشكل أو بأخر في حياتهم اليومية والاقتصادية تحديداً، وتغطي البحار والمحيطات أكثر من ثلاثة أرباع العالم، وتوفر أكثر من نصف الأكسجين في العالم.[1]

كما أكد تقرير الاتحاد الأوروبي لعام 2025 نمو قطاع الاقتصـــاد الأزرق بشـــكل قوي بعد جائحة كوفيد-19، حيث بلغ حجم دوران إلى 890.6 مليار يورو، وحقق قيمة مضـــافة إجمالية بقيمة 250.7 مليار يورو، وتم إيجاد أكثر من 4.8 مليون وظيفة، وشـــدد على أهمية الاســـتدامة والتحول الرقمي والموارد الطبيعة مثل ملح البحر الذي أدرج لأول مرة.[2]

وفي ظل تلك المؤشرات يعتبر التمويل أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الأزرق، والذي يمكن أن يأتي من مجموعة متنوعة من المصـــادر، إذ أنه يعد أمراً بالغ الأهمية في تعزيز النمو الاقتصـــادي المستدام مع الحفاظ على سلامة البحار والمحيطات، وتعزيز السياحة المستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية الصديقة للبيئة.

والواقع أن أساليب التمويل المبتكرة التي تعمل على توسيع أو تعزيز الاستثمارات الرأسمالية التقليدية مصحوبة بحوكمة مبتكرة حول الاستثمار لديها القدرة على معالجة هذه الاعتبارات بشكل أكثر قوة، مع دعم الفرص في هذا المجال، وفي الجولات الأخيرة من المداولات المتعددة الأطراف بشـــأن المناخ والتنوع البيولوجي والتجمعات بشـــأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة للأمم المتحدة، قد تم التأكيد على أن أنه لا يمكن أن يتم تحقيق الأهداف المنشـــودة بدون مشـــاركة القطاع الخاص، ومن هذا المبدأ يمكن أن تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الاستفادة

(1) للمزيد من المعلومات انظر موقع البنك الدولي، https:www.albankaldawli.org

(2) تقرير الاقتصاد الأزرق للاتحاد الأوروبي لعام 2025، https://op-europa-eu.translate.goog/webpub/mare/eu-blue-economy-report-2025/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

من التمويل الحكومي مع الاستفادة من خبرة القطاع الخاص، مما يخلق نموذج تمويل أكثر استدامة وقابل للتطوير.

ووفق تلك الرؤية تظهر أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على الدور الذي يلعبه الاستثمار في الاقتصاد الأزرق بأنواعه المختلفة في حل المشاكل التي تعاني منها الدول النامية بشكل عام وليبيا بشكل خاص، ومعرفة مصادر تمويل مشاريعه، إضافة لما سيوفره الاستثمار في الاقتصاد الأزرق من فرص المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوي المعيشة، وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة، غير أن تنفيذ مشاريع الاقتصاد الأزرق خاصة في الدول النامية يواجه تحديات تمويلية ومؤسسية وتقنية تستدعي حلولاً مبتكرةً أبرزها الشركة بين القطاعين العام والخاص، وهذا ما دفعنا إلى طرح تساؤل حول مدى فاعلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل وتطوير مشاريع الاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة؟

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد الأزرق كاتجاه عالمي، ومعرفة مصادر تمويل مشاريعه، ومن ثم التركيز على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP) في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. وهكذا ارتأينا تماشيًا مع طبيعة الموضوع كدراسة نظرية، أن يتم الاعتماد على منهج يميل للتكاملية من خلال الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الافتراض الاستنتاجي منطلقاً من استقراء المعطيات الواقعية للدراسات المتاحة، ومن أجل ذلك قسمت الورقة إلى الأقسام التالية:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأزرق وأهميته

أولاً: مفهوم الاقتصاد الأزرق وخصائصه

ثانياً: قطاعات الاقتصاد الأزرق وأهميته

المبحث الثاني: دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

أولاً: الأسباب والدوافع نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ثانياً: التحديات وفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

خاتمة

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأزرق وأهميته

أولاً: مفهوم الاقتصاد الأزرق وخصائصه

أ. مفهوم الاقتصاد الأزرق:

يعد مفهوم الاقتصـــاد الأزرق حديث العهد، فقد نشـــأ إبان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في مدينة ريودي جانيرو – البرازيلية في عام 2012، ووفقا لهذا المفهوم هناك فصل بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن التدهور البيئي. وعليه ظهر مصطلح الاقتصاد الأزرق ليشـمل كل المشـروعات المرتبطة بالمياه مع ضـمانات الحماية للبيئة البحرية، بالإضـافة إلى توليد الكهرباء والتعدين والسياحة البحرية واستخراج المواد الخام من البحار، وغير ذلك من أشكال النشاط الاقتصادي المرتبط بالمياه.

ويرجع ابتكار مفهوم الاقتصاد الأزرق لرجل الاقتصادي البلجيكي "**غانتر بولي**"– Gunter Pauli في أعقاب مؤتمر "ريو+20"، ويعرفه بأنه: الاقتصاد الذي يؤكد على صون الإدارة المستدامة للموارد المائية، من أجل الاقتصاديات القائمة عليها، استنادا إلى فرضية أن النظم الايكولوجية السليمة للمحيطات هي الأكثر إنتاجية، وهي واجبة من أجل اســتدامة الاقتصــاديات القائمة على المحيطات والبحار.[1]

ومن انعكاســات تلك الفكرة عُقدت العديد من المحافل الدولية لوضــع الأســس التي تكفل الاستثمار الأمثل للبحار والمحيطات مع ضمان المحفظة عليها، ووضع سياسات مستقبلية لمواجهة التحديات المختلفة للتصرف في المحيطات والبحار، وصدر عنها العديد من التوصيات حول حماية

(1) دعا الباحث الاقتصادي" بولي" في كتابه (The Blue Economy،) إلى وجوب تغيير نظرتنا إلي البحار والمحيطات على أنها ليست فقط مجرد أماكن للترفيه، بل أنها – توفر حوالي 260 فرصة عمل من خلال مصايد الأسماك المستدامة؛ – تحتوي علي 80 % من التنوع البيولوجي تبدأ من البلانكتون إلي الحوت الأبيض؛ – توفر حوالي نصف الأكسجين الموجود في الغلاف الجوي؛ – تمتص الكائنات الحية البحرية من أشجار المانجروف، الأعشاب البحرية، السبخات والشعاب المرجانية حوالي خمس أضعاف الكربون الذي تمتصه الغابات الاستوائية. للمزيد من المعلومات انظر: Gunter Pauli., The Blue Economy., Academic Foundation, New York, 2017, p.13

وحوكمة المناخ على غرار اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. [1]

وتعددت التعريفات المرتبطة بهذا النوع من الاقتصاد، فقد عرّفه البنك الدولي بأنه: "اقتصاد مرتبط بالاستخدام المستدام للموارد البحرية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين سبل المعيشة والوظائف مع الحفاظ على النظام البيئي للمحيطات والبحار".[2]

وعرفته المفوضية الأوروبية بأنه: ذلك "الاقتصاد الذي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل التي تغطي مجموعة من القطاعات الناشئة والمرتبطة".

ويعرفه برنامج للأمم المتحدة للبيئة UNEP بأنه: "الاقتصاد المختص بالتنمية الاقتصادية القائمة على البحار بهدف تحقيق رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، بينما تقلل بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية للموارد".[3]

كما عرفت منظمة الفاو FAO الاقتصاد الأزرق بأنه: "الاقتصاد المرتكز على الأنشطة البحرية في المسطحات المائية التي تشمل المحيطات والبحار والبحيرات والخلجان، بحيث يتم استثمار مواردها بما يحقق أفضل عائد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مثل صيد الأسماك والنقل البحري والتعدين والسياحة والخدمات.[4]

في ضوء التعريفات سالفة الذكر يمكن وضع تعريف يتفق مع هدف البحث وذلك على النحو التالي :الاقتصاد الأزرق هو "جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل، مع الحفاظ على صحة النظام البيئي لتلك الموارد والاعتماد عليها واستخدامها بشكل

(1) محمد صابري واحمد محمد، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة 2030، موقع https://lalexu.journals.ekb.eg/article_284628_16f2aae33b18d02a71dacc488b628232.pdf

(2) موقع البنك الدولي، http://databank.worldbank.org

(3) موقع برنامج للأمم المتحدة للبيئة، https://www.unep.org

(4) موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. http://www.fao.org

مستدام، مع الأخذ في الحسبان كافة أوجه التعاون بين مختلف مستويات التدخل العالمية والإقليمية والوطنية، وكذلك بين القطاعات المعنية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع.

ب. خصائص الاقتصاد الأزرق:

يتسم الاقتصاد الأزرق بالخصائص التالية:

1. يعتبر الاقتصاد الأزرق اقتصاد بحري مستدام قائم على تطوير الاقتصاد البحري، مع حماية النظام البيئي البحري، بشكل فعّال وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد البحرية.
2. يعمل الاقتصاد الأزرق على دفع الاقتصاد الوطني للتطور، من خلال إتاحة الفرص الاقتصادية التي تنشأ من مختلف الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية والساحلية، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.
3. يقوم الاقتصاد الأزرق على البحار والمحيطات بما يحقق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية، وفي مقدمتها تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل للمواطنين.
4. يمثل الاقتصاد الأزرق نموذج إدارة قائم على النظام البيئي، والذي يجب أن يكون جوهر عملية صناع القرار في الصناعة وتنمية المجتمع.

ثانياً: قطاعات الاقتصاد الأزرق وأهميته

أ. قطاعات الاقتصاد الأزرق:

يشمل الاقتصاد الأزرق قطاعات تقليدية كالصيد والسياحة والنقل البحري والأنشطة البحرية الساحلية المتنوعة، بالإضافة إلى أنشطة حديثة أخرى مثل: الطاقة البحرية المتجددة، تربية الأحياء المائية، الأنشطة الاستخراجية لقاع البحار، التقنية الحيوية البحرية، التنقيب البيولوجي، البحوث البحرية.. الخ. ويوضح الجدول التالي القطاعات الأساسية للاقتصاد الأزرق.

يوضح الجدول1: القطاعات الأساسية للاقتصاد الأزرق

نوع النشاط	الخدمات البحرية	الصناعة	محركات النمو
حصاد الموارد الحية	مأكولات بحرية	مصائد الأسماك	الأمن الغذائي
		تربية الأحياء المائية	الطلب على البروتين
	التكنولوجيا الحيوية البحرية	المستحضرات الصيدلانية والمواد الكيمائية	البحث والتطوير للرعاية الصحية والصناعة
استخراج الموارد غير الحية وتوليد موارد جديدة	المعادن	التعدين في قاع البحر	الطلب على المعادن
	الطاقة	النفط والغاز	الطلب على مصادر الطاقة البديلة
		مصادر الطاقة المتجددة	
	المياه العذبة	تحلية المياه	الطلب على المياه العذبة
التجارة في المحيطات وحولها	النقل والتجارة	الشحن	النمو في التجارة بحراً واللوائح الدولية
		البنية التحتية والخدمات في المياه	
	السياحة والترفيه	السياحة	نمو السياحة العالمية
		التنمية السياحية	التحضير الساحلي
			اللوائح المحلية
الاستجابة لتحديات صحة المحيطات	مراقبة المحيطات ومراقبتها	التكنولوجيا والبحث والتطوير	البحث والتطوير في تقنيات المحيطات
	عزل الكربون	الكربون الأزرق	النمو في حماية المناطق الساحلية وحماية المحيطات
	الحماية الساحلية	حماية المرافق والترميم	
	التخلص من النفايات	استيعاب المواد الغذائية والنفايات	

Source United nations, Leveraging the Blue Economy for Inclusive and Sustainable Growth, April 2018, p 5.

نلاحظ من الجدول السابق أن مفهوم الاقتصاد الأزرق قد وفر آفاقاً جديدة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستفادة من المحيطات والبحار والموارد البحرية بشكل عام، واعتمد على تطوير الصناعات والأنشطة القائمة على الموارد البحرية والمحيطات. وفيما يلي نعرض بإيجاز بعض أهم قطاعات الاقتصاد الأزرق:

1. الصيد البحري:

يعتبر الصيد البحري أحد أهم قطاعات الاقتصاد الأزرق، فهو يسهم بشكل كبير في تعزيز الدخل القومي، واستيعاب نسبة كبيرة من القوي العاملة، وتحقيق الأمن الغذائي للسكان حيث يوفر سبل العيش لنحو 11% من سكان العالم، كما يوفر العديد من الفرص الاقتصادية للعديد من الصناعات الاقتصادية والحرف.

2. **النقل والخدمات البحرية:**

يعتبر النقل البحري وسيلة النقل الرئيسية لتزويد الأسواق بالسلع الأولية في كثير من دول العالم، وكذلك تزويد الأسواق بالسلع الاستهلاكية، والمواد الغذائية الأساسية والطاقة، كما تمثل الموانئ والمراسي البحرية أهم أعمدة البنية التحتية للاقتصاد المعاصر، وتمثل أحد عناصر المنافسة بين اقتصاديات الدول، خصوصاً أن نسبة 90% من حجم التجار المنقولة عالمياً يتم عن طريق النقل البحري[1].

3. **السياحة البحرية:**

توفر المساحة البحرية العديد من الفرص للقيام بأنشطة السياحة والترفيه مثل: حمامات الشمس، الغوص، ركوب الأمواج والزوارق، ومشاهدة الشعب المرجانية.. الخ، إلى جانب السياحة

(1) وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، فقد تجاوز حصة التجارة البحرية 70% من حجم التجارة الدولية لعام 2016، وحسب المنتدى الدولي للنقل في عام 2015 فمن المتوقع أن يتضاعف حجم المبادلات عبر الموانئ أربع مرت بحلول عام 2050.

التقليدية، وبذلك يكتسب هذا القطاع أهمية كبيرة بين قطاعات الاقتصاد الأزرق، ويوفر العديد من فرص العمل.

4. الطاقة المتجددة البحرية:

تمثل الطاقة المتجددة البحرية 22% من حجم الطاقة العالمية، ويمكن لهذا القطاع أن يوفر حلولاً لمشاكل الطاقة، والذي يشمل رفع كفاءة الطاقة وتحقيق الاستدامة البيئية، حيث تتعدد أشكال الطاقة البحرية المتجددة مثل: الطاقة الشمسية البحرية، طاقة الرياح، الأمواج، المد والجزر، حرارة المحيط، طاقة الكتلة الحيوية البحرية.

5. الصناعات البحرية:

يمثل هذا القطاع شريحة مهمة من الاقتصاد الأزرق، وتعتمد عليه قطاعات أخرى، وتشمل الصناعات البحرية بناء وإصلاح وصيانة القوارب، وجميع أنواع السفن واليخوت، وغيرها من الهياكل العائمة، كما يشمل التقنيات المستخدمة في الصناعات البحرية، وصناعة وتفكيك وإعادة تدوير السفن.

6. التقنية الحيوية البحرية:

تعتبر التقنية الحيوية البحرية من القطاعات المهمة كونها واحدة من أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الأزرق، حيث تستخدم تكنولوجيا عالية وفي قطاعات متعددة مثل: المستحضرات الدوائية، مستحضرات التجميل، المكملات الغذائية، الإنزيمات، والعديد من المواد الكيميائية الأخرى، ويزدهر هذا القطاع بشكل كبير في كل من أوروبا وجنوب شرق أسيا وأمريكيا الشمالية، وتكتسب برامج البحث والتطوير أهمية بالغة بالنسبة لهذه المجالات.[1]

7. التعدين والاستخراج البحري للنفط والغاز:

يوفر الحفر البحري للنفط والغاز نوعًا آخر من الموارد البحرية له أهميته الاقتصادية من حيث الإنتاج والوظائف، ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الهامة في الاقتصاد الأزرق، حيث تعتمد

(1) تقرير منظمة العمل العربية، تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل، مؤتمر العمل العربي المنعقد في الفترة 14- 21 أبريل 2019، ص8.

عليه اقتصـــاديات كثيرة من الدول العالم، ويشـــمل هذا القطاع العديد من الموارد البحرية، مثل: النفط والغاز، الرمال، الملح، الكبريت، الخ.

8. الأحياء المائية:

يمثل إنتاج الأحياء المائية أكثر من نصـــف الاحتياجات العالمية من المأكولات البحرية، ويتطلب الأمر التوســع في تربيتها، بغرض توفير احتياجات الســكان الإضــافية في المســتقبل، فمن المتوقع أن يشـهد العالم زيادة في عدد السـكن بنحو 2 مليار نسـمة بحلول عام 2050، حيث أن فرداً من كل ســبعة أفراد يحصــل على البروتين الحيواني لنحو 400 مليون نســمة في الدول النامية، كما يوفر على الأقل 11 مليون فرصــة عمل في تلك الدول، إلا أنه يوجد العديد من الأســباب التي تؤدي إلى انتشـار الأمراض وتلوث البيئة البحرية مثل: اسـتخدام الكيماويات، وتصـريف المغذية الصـناعية، واســتخدام المبيدات، والتي تشــكل خطورة على الثروة الســمكية والمســطحات المائية والاســتزراع السمكي.[1]

9. التعليم والبحوث البحرية:

أصـبحت قضـية البحار والمحيطات وسـواحلها ذات أهمية كبيرة خاصـة مع تطور الاقتصـاد الأزرق واعتماده كأولوية لتحقيق التنمية المســتدامة المبنية على الموارد البحرية، حيث تهدف البحوث البحرية إلى تطوير استراتيجيات شاملة لحماية البحار والمحيطات تتضمن: التخطيط المكاني البحري، إدارة مصائد الأسماك، ترميم واستعادة السواحل البحرية، زيادة التعاون الدولي في العلوم والتكنولوجيا.

ب. أهمية الاقتصاد الأزرق:

تبدو أهمية الاقتصاد الأزرق أكثر وضوحًا في تحديد الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، وما تساهم به من فرص للتنمية، حيث تتراوح قيمة النشاط الاقتصادي للمحيطات والبحار عالميًا ما بين 3 إلى 5 تريليون دولار، وتتمثل هذه الأنشطة في الآتية:

1. الشـحن **وتسـهيلات الموانئ** :تمثل نحو 80% من حجم التجارة العالمية، وبما يمثل 70% من

(1) محمد صابري واحمد محمد، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة ،2030، مرجع سبق ذكره.

قيمتها عبر البحار والموانئ العالمية

2. **الطاقة** :يتم اســـتخراج أكثر من 30% من النفط والغاز المنتج عالمياً من البحر، كما أن المحيطات يمكن أن توفر مصـــدراً متجدداً للطاقة، من خلال اســـتخدام التقنيات الحديثة لتوليد الطاقة من الرياح والأمواج، بما يســـاهم في توليد طاقة تقدر ب 175 ميغا وات بحلول عام 2035؛ مقارنة ب 6 ميغا وات في عام 2012.
3. **الســياحة الشــاطئية أو الســاحلية** :ترتبط غالبية أنشــطة الســياحة العالمية وتتركز في المناطق الساحلية، وشهدت أعداد السائحين الذين يستخدمون السفن واليخوت البحرية نمواً ملحوظاً ليسجل 16مليون سائح في عام 2011.
5. **مصــائد الأســماك وتربية الأحياء المائية** :يعتمد ما بين 10 إلى 12% من ســكان العالم على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للكسب، فهناك ما يقرب من 58.3 مليون شخص يعملون في المجالات الأولية المرتبطة بمصائد الأسماك والاستزراع المائي في مصائد الأسماك الصغرى، بالإضافة إلى أن المكاسب الاقتصادية المحتملة من استعادة الأرصدة السمكية تقدر بنحو 50 مليار دولار سنوياً.[1]
5. **التقنية البيولوجية** :تساهم منتجات التقنية البيولوجية البحرية في الأسواق العالمية بما يقدر بنحو 208مليار دولار، وتم زيادتها بحلول عام 2017 لتصل إلى 4.6 مليار دولار.
6. **أنشـــطة التعدين البحرية**: تتوفر في قاع المحيطات والبحار المعادن المهمة المســـتخدمة في صناعة تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

هذا ويعتبر قطاع الثروة البحرية من أهم الموارد الطبيعية المتجددة، ويأتي في المرتبة الثانية من الأهمية كمورد طبيعي بعد البترول في بلدان ســواحل البحر المتوســط، ومن ناحية أخرى تتجلى أهمية الاقتصــاد الأزرق لبعض الأقاليم الســاحلية العالمية، منها أوروبا ومنطقة جزر المحيط الهادي، إقليم غرب أفريقيا وبعض الدول العربية الساحلية مثل: المغرب والإمارات.

(1) المرجع السابق. ص 495.

ج. مصادر تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

يعتبر التمويل أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الأزرق والذي يمكن أن يأتي من مجموعة متنوعة من المصادر، ويمكن القول أن آليات تمويل الاقتصاد الأزرق متعددة ويمكن تقسيمها إلى أربع فئات رئيسية، مع وجود اختلاف في درجة الاعتمادية على هذه المصادر من قطاع لآخر، من قطاعات الاقتصاد الأزرق وهي كالتالي: –

1. **التمويل الحكومي والقطاع العام:** وتشمل المخصصات المالية بميزانية الدولة، والصناديق الوطنية للمناخ والتحول الأخضر، والبنوك التنموية الوطنية التي تمول البنية التحتية البحرية، والدعم والمنح الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
2. **التمويل الدولي ومنح المنظمات الدولية:** ومن أهم الجهات؛ البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي–الأسيوي– الأوروبي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، منظمة الأغذية والزراعة FAO، وكذلك الاتحاد الأوروبي عبر برنامج حماية البيئة البحرية.
3. **التمويل المبتكر والأدوات المالية الخضراء:** ومنها السندات الزرقاء Blue Bonds، قروض مرتبطة بالأداء البيئي، صناديق حماية الشعاب البحرية، تمويل جماعي لمشاريع السياحة البيئية أو التربية، الأحياء المائية.
4. **القطاع الخاص والاستثمار المؤسسي:** ويشمل شركات الطاقة البحرية، الشحن، السياحة، وصناديق الاستثمار الأخضر وشركات التأمين البحري والاستثمار، والشراكات بين القطاع العام والخاصPPP .

كذلك يعتبر القطاع الأهلي والمجتمع المدني بمثابة مؤسسات خيرية تدعم حماية السواحل والأنظمة البيئية، ونقابات الصيادين والسكن المحليين. بالإضافة للإيرادات التالية: إيرادات السياحة، إيرادات العقارات وحقوق التطوير (عائدات) إيرادات صناعة الأسماك، إيرادات التعدين والطاقة، عوائد الاستثمارات الاجتماعية المرتبطة بالحفاظ على البيئة البحرية. [1]

(1) محمد جلال خطاب، متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، ص777، موقع https://journals.ekb.eg/article_235395_2b5d072b61a69503dbbaeefe7b475d9a.pdf

وهنا لابد من بيان أن النمو في صـــناعات الاقتصـــاد الأزرق مثل: التقنية الحيوية الزرقاء، وإزالة الكربون من الشـــحن، والطاقة المتجددة البحرية، وتربية الأحياء المائية، والتحكم في المد والجزر الطبيعي، وعلم الوراثة لإنتاج الربيان، واحتجاز الكربون، وإزالة الحموضـــة من المحيطات والبحار يمثل مجالات واعدة لما لديها من فرص وإمكانات اقتصادية كبيرة. ونظراً لارتباط هذه الصناعات والقطاعات بالحماية البيئية والاســـتعادة، فضـــلاً عن جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والقدرة على الصـــمود، فإنها تتطلب فهماً علمياً أفضـــل من خلال الاســـتثمار في البحوث والأولويات والســـياســـات والدعم المؤسسي.

وخلاصة القول يعد تمويل الاقتصاد الأزرق يعد أمراً بالغ الأهمية في تعزيز النمو الاقتصادي المســـتدام مع الحفاظ على صـــحة البحار والمحيطات والممرات المائية، كما يمكن أن يســـاعد تمويل الاقتصـــاد الأزرق في دعم البحث وتطوير التقنيات المســـتدامة، وتعزيز الســـياحة المســـتدامة، وتشـــجيع الممارســـات التجارية الصـــديقة للبيئة. ومن هذا المنطلق يمكن أن تســـاعد الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص في الاســـتفادة من التمويل الحكومي مع خبرة القطاع الخاص، مما يخلق نموذج تمويل أكثر اســـتدامة وقابل للتطوير. فمن خلال هذه الشـــراكة، يتمكن القطاع الخاص من المشـــاركة في تنفيذ مشـــروعات البنية التحتية والخدمات العامة، مما يســـاعد الحكومة على تخفيف الأعباء المالية وتحقيق كفاءة أعلى في توفير هذه الخدمات، وتعد الشـــراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إحدى آليات التمويل الأكثر طلباً خلال وقتنا الحالي، فمنذ عام 2015 تم إدراج الشـــراكة بين القطاعين كهدف للتنمية المســـتدامة في الأجندة الإفريقية لعام 2063.[1]، وقد اعتمدت بعض الدول على الشـــراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بسبب العجز المالي وبسبب ضـــغط الميزانية، ونظراً للفجوة بين الطلب والعرض والخدمات العامة غير الفعّالة للبنية التحتية، في حين تختار بلدان أخرى هذا النوع من

(14) Cheick Alassane Traoré, le partenariat public privé (PPP) en Afrique : analyse descriptive et défis, Note d'analyses sociologiques, N°11, Juillet 2019, CARPADD, Montréal, P : 02.

الشراكة بغية الاستفادة من الكفاءة التشغيلية والمبتكرة، والمهارات التكنولوجية والإدارية.[1] وعليه فإن العلاقة بين الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتحقيق التنمية المستدامة هي علاقة ترابطية في إطار الليبرالية الاجتماعية والاقتصادية محورها تقديم خدمات عامة للمواطن في ظل عجز الدول وعدم مقدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها نظراً للاعتبارات التي سيتم توضيحها لاحقاً، بالتالي هذا النوع من الشراكة والذي يساهم فيه القطاع الخاص بخبراته ومعرفته ورؤوس الأموال يمكن أن يساعد القطاع العام لأي دولة تطمح في أن تحقق تطلعاتها، وأهداف التنمية المستدامة لقطاعاتها الأساسية، كما هو مطروح في المنظمات الدولية والإقليمية.

المبحث الثاني: دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

أولاً: الشراكة بين القطاعين العام والخاص (الأسباب والدوافع)

يعرف البنك الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها: "عقد طويل الأجل بين جهة خاصة وجهة حكومية، لتوفير أصول أو خدمات عامة، يتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر وإدارتها، وترتبط أتعابها بالأداء".

يشير بعض الخبراء الاقتصاديين على أن هذه الشراكة هي عبارة عن آلية لتأسيس أو إنشاء مناطق حضرية أو تقديم مجموعة من الخدمات عن طريق العمل والتعاون المشترك بين القطاع العام والخاص، من أجل تحسين مستوى المعيشة عبر توفير فرص العمل، وإنتاج السلع وتقديم الخدمات، فضلاً عن بناء البنية التحتية والمناطق الحضرية على المدى الطويل. [2]

أ. تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

شراكة القطاع العام والخاص–بالإنجليزية: (public–private partnership) (PPP) هي اتفاق بين قطاعين عامٍ وخاصّ أو أكثر، يتصف بطبيعة طويلة المدى، ويمكن القول أن الشراكات بين

(1) محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص :المفهوم والأسباب والدوافع، والصور، المجلة العربية للإدارة، المجلد38 ، العدد3، سبتمبر 2018، ص42.

(2) ياسر الصافي، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة بإفريقيا، مجلة شؤون إستراتيجية، العدد 16، نوفمبر 2023، ص 267–290.

القطاع العام والخاص هي اتفاقية تعاونية بين الحكومة والقطاع الخاص لتوفير الخدمات أو بناء المشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع ككل، وتتضمن هذه الشراكات عادةً مشاركة المخاطر والمكافآت، حيث يسهم كل طرف بموارده وخبراته لتحقيق أهداف مشتركة. وعقود الشراكة تتميز بالشفافية والمرونة، مما يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة بين الطرفين الخاص والعام.[1] (انظر الشكل رقم 1: اتفاق بين قطاعين عامٍ وخاصّ عقودPPP)

وتشمل الشراكات بين القطاع العام والخاص جملة من المحاور تتضمن الأهداف والمدد الزمنية والمشاركين وهيكل الشراكة، علاوة على الإطار القانوني بما في ذلك العقود والاتفاقيات، مع ضرورة تحديد تاريخ بداية التنفيذ ومحل أو مكان إقامة المشروع ومصادر الموارد والمراحل وعمليات التنفيذ.[2]

يوضح الشكل رقم 1: اتفاق بين قطاعين عامٍ وخاصّ عقودPPP

وتتمثل الخصائص الرئيسية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والربحية للشراكات (انظر الشكل رقم 2: المقاييس والتقييمات بين قطاعين عامٍ وخاصّ)، كما لا يوجد أسلوب واحد لتحقيق الشراكة، وتتنوع العقود إلى أنواع متعددة، سوف نعرض أهمها على النحو التالي:

---

(1) حسين بلفوضيل، دور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد1، العدد2، 2022. ص58.

(2) محمد الحسن الخليفة، الشراكة بين القطاع العام والخاص، مجلة المصرفي، العدد81 أبريل، 2016، ص40.

1. **عقود الخدمة**؛ وهي من العقود التقليدية، وتتلخص طبيعتها في أنها عقود تبرمها جهة مركزية أو إقليمية معينة مع شركة خاصة على تنفيذ مشروع معين، وتقوم الجهة الحكومية أو العامة بتوفير التمويل من موازنتها، ويقتصر دور الشركة الخاصة على التنفيذ شق طريق أو تشييد بناء أو تجهيز مكاتب حكومي.. الخ، ومثلا ًمعظم الإدارات تتعاقد مع عمال القطاع الخاص من أجل أعمال التنظيف وصيانة الأبنية الحكومية بدلاً من توظيف موظفين دائمين للقيام بهذه الأعمال.
2. **عقود الإدارة**؛ وهي نوع من العقود يتم بموجبه الاتفاق بين هيئة أو أحد المؤسسات التابعة للدولة مع شركة تابعة للقطاع الخاص، بهدف تسيير المؤسسة المتفق بشأنها حيث تحتفظ الشركة الخاصة بحقوق التشغيل على أن تبقى ملكية المؤسسة للجهة الحكومية.[1]
3. **عقود الإيجار**؛ هي عبارة عن عقود تمنح من خلاله الحكومة –مالكة الأصل –إلى شركة خاصة حق انتفاع، ويتم ذلك استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة يتم الاتفاق عليها وتتراوح عادة بين (6–10 سنوات) مقابل أن تقوم الشركة الخاصة بدفع الإيجار المتفق عليه، مثل تأجير مرفأ أو محطات نقل، ومن مزايا هذه العقود أنها تسمح للدولة بتغيير نفقات التشغيل دون التنازل عن الملكية.
4. **عقود الامتياز**؛ ينص عقد الامتياز على منح الحكومة للقطاع الخاص أحد أصولها فتنتقل حقوق التشغيل والتطوير إليه، وقد يضمن عقد الامتياز كل مواصفات عقد الإيجار بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز وتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته. وتكمن الميزة الأساسية لعقود الامتياز في أن المشغل يتحصل على أرباح تحفزه على القيام بالأعمال المكلف به بأعلى إنتاجية وأفضل فاعلية بهدف زيادة أرباحه، كما ترجع الأصول إلى الدولة عند نهاية فترة الامتياز.

(1) هشام مصطفى الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 24 ، العدد1، يناير 2023 ، ص1717.

5. **عقود البناء والتشغيل ونقل الملكيةBOT** ؛ وهي من نماذج الشراكة الجديدة والمستخدمة على نطاق واسع في مختلف أنواع الأنشطة، ويمكن أن تكون هناك تنويعات مختلفة في التفاصيل. ولكن المشترك هنا هو تحمل الشريك الخاص مسؤولية التمويل والمخاطر، ويتم استيفاء النفقات والأرباح من رسوم المستخدمين أو من بيع المنتج أو بدفعات من الحكومة على امتداد مدة المشروع، وبعد الانتهاء يتم تحويل ملكية المشروع إلى الحكومة.[1]
6. **البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية BOOT** ؛ وهو ذلك النوع من العقود الذي بموجبه تكلف شركة خاصة ببناء أحد المرافق التي تعتبر من البنى الأساسية للدولة، وفيما بعد تقوم هذه الشركة بتملك المشروع كلياً أو جزئياً، كما يخول لها صلاحية تشغيل المرفق واستغلاله لفترة محددة من الزمن، غير أنه بعد انتهاء الفترة المحددة يمكن لها التصرف فيه دون أن يتم إلزام هذه الشركة بإعادة المرفق للدولة، وعادة ما يكون هذا العقد قريب من نظام الخصخصة أكثر مما هو قريب لعقود البوت، والسبب في ذلك أن ملكيته في النهاية تؤول إلى القطاع الخاص.[2]

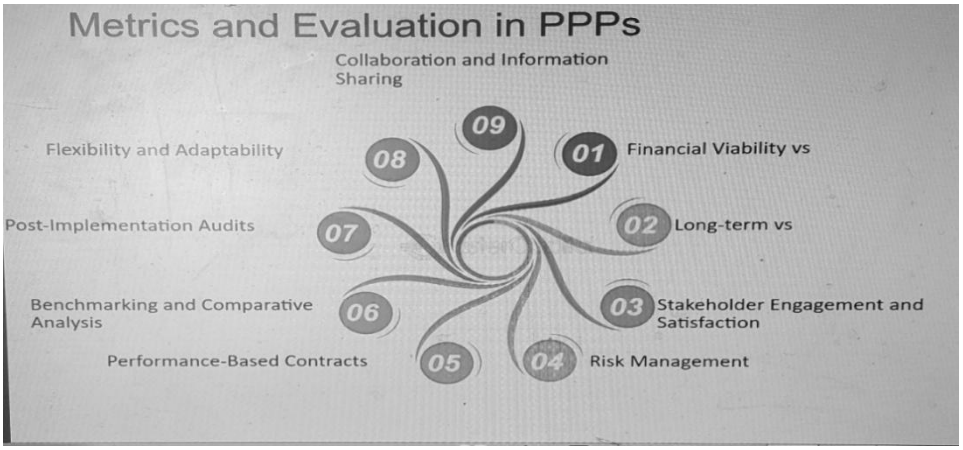

يوضح الشكل رقم 2: المقاييس والتقييمات بين قطاعين عامٍ وخاصّ

(1) دائرة المالية، حكومة دبي سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الإصدار الأول، 2019، ص5.

(2) أبو بكر أحمد عثمان، عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 10، العدد 38، 2008، ص11.

ب. الأسباب والدوافع نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تتنوع الأسباب والدوافع نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، منها الأسباب المالية والاقتصادية والإدارية، ومنها الأسباب التاريخية والتطورات التي رافقت في أساليب تقديم الخدمات، ومنها الضغوط والأجندات الدولية، والتغيرات والتحولات الطارئة على وظائف وأدوار الدولة، وهذه الأسباب هي جميعاً تصلح كأسباب دافعة نحو الشراكة، فهذه الأخيرة كانت نتيجة للتعثرات التي عرفتها الدول الاشتراكية ذات التخطيط المركزي، منها ليبيا، في الوقت التي تمكنت فيه البلدان الرأسمالية من تحقيق نجاحات كثيرة بالاعتماد على القطاعين العام والأهلي، وبذلك حل مصطلح الشراكة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مع النظر في كون الدول هي المحفز والموجه له وليس المنفذ.[1]

وننوه إلى أن الشراكة بين القطاعين تُعد أداة فعّالة لتقليل المخاطر المالية التي قد تواجه موازنات الدول، فضلًا عن تعزيز الابتكار وتوفير الحلول المستدامة في مجالات متعددة. فالشراكة بين القطاعين تعتبر مهمة جداً لتمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق، وهذه بعض الأسباب:

1. **توفير التمويل:** القطاع الخاص يمكن أن يوفر التمويل اللازم لمشاريع الاقتصاد الأزرق، والتي غالباً ما تكون مكلفة ومتطلبة لاستثمارات كبيرة.
2. **توفير الخبرة:** القطاع الخاص يمكن أن يوفر الخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة مشاريع الاقتصاد الأزرق، والتي غالباً ما تكون معقدة وتتطلب خبرة فنية عالية.
3. **تقليل المخاطر:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تقلل من المخاطر المرتبطة بمشاريع الاقتصاد الأزرق بين الطرفين.
4. **تعزيز الاستدامة:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تعزز الاستدامة المالية والبيئية لمشاريع الاقتصاد الأزرق، مما يضمن استمرارها على المدى الطويل.

---

(1) محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع، والصور، المجلة العربية للإدارة، المجلد38، العدد3، سبتمبر 2018. ص42.

5. **تحفيز الابتكار:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تحفز الابتكار في مجال الاقتصاد الأزرق، مما يؤدي إلى تطوير تقنيات وخدمات جديدة ومبتكرة.
6. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تعزز الشفافية والمساءلة في إدارة مشاريع الاقتصاد الأزرق، مما يضمن أن يتم إدارة المشاريع بطريقة مسؤولة وشفافة.
7. **توفير فرص العمل:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن توفر فرص عمل جديدة في مجال الاقتصاد الأزرق، مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة وتنمية الاقتصاد المحلي.

وتعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص البديل الأكثر قبولاً بالنظر لتوزيع المخاطر والعوائد بين طرفي الشراكة، حيث يكفل للدولة تنفيذ هذه المشاريع مع تخفيف الأعباء على الميزانية العامة لصالح الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، كما يكفل للقطاع الخاص استثمار فائض أمواله وتوزيع مخاطر وأعباء استثماراته، ومن الأمثلة على مشاريع الاقتصاد الأزرق التي يمكن أن تتمتع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي:

- مشاريع الطاقة المتجددة البحرية
- مشاريع استزراع الأسماك المستدامة
- مشاريع إدارة النفايات البحرية
- مشاريع الحفاظ على الموارد البحرية
- مشاريع السياحة البحرية المستدامة.

ثانياً: التحديات وفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

إن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم المساعي والاستراتيجيات التي تحرص عليها الكثير من الحكومات، كما توصي بها مختلف المنظمات والهيئات خاصة في ظل ما يشهده العالم من التغيرات ومستجدات متتالية، حيث تعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص من الآليات الفعالة التي تستند عليها الدول والحكومات لتفعيل أدوار مؤسساتها ومواردها المعطلة التي لا تقدر على استغلالها وتسييرها على النحو المطلوب، وذلك من خلال اللجوء للمؤسسات والهيئات

الخاص والاستعانة بها الشيء الذي يضمن للدولة الاستمرار الدوري والدائم في تقديم أفضل الخدمات وأجودها، خاصة وأن تعزيز الخدمات العامة تبقى من الشواغل للكثير من الدول والحكومات بالنظر لأهمية القصوى لهذه الخدمات بالنسبة للأفراد والجماعات، فهناك جملة من الأسباب التي جعلت الكثير من الدول تعتمد على نظام الشراكة وهي[1]:

- جذب رؤوس الأموال الخاصة
- زيادة الإنتاجية والتشغيل، القيمة المضافة والربحية وتطوير الاقتصاد الدولة
- إصلاح مشاريع البنية التحتية وإعادة هيكلة القطاع المعني بالشراكة
- تساهم مشاريع الشراكة في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي.

أ. فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العديد من الجوانب يمكننا حصرها في النقاط التالية:

1. تصحيح الوضع الاقتصادي وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص
2. تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية
3. تخفيف الأعباء المالية عن الدولة وخاصة في مشاريع البنية التحتية
4. تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة من خلال جذب الاستثمارات من القطاع الخاص
5. الإدارة والاستغلال الأمثل للمشاريع الاقتصادية بأحدث الأساليب.

إلا أن هذه الشراكة لا تخلو من تحديات، مثل التحديات السياسية والإدارية والفنية، وتضارب المصالح بين القطاعين، فضلًا عن الحاجة إلى رفع مستوى الوعي الفكري والثقافي بأهمية هذه المبادرات. وتأسيساً على ذلك يمكن القول، أنه رغم الفوائد العديدة، تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ليبيا عدة تحديات:

(1) مجاهد سيد أحمد وآخرون، واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر – دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد1، العدد 3 ،2017، ص3.

ب. التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ليبيا:

تواجه عملية بين القطاعين العام والخاص في ليبيا التحديات التالية:

1. **البيئة القانونية والسياسية غير المستقرة** :وتتمثل في عدم وجود إطار قانوني واضح ينظم الشراكات قد يعيق الاستثمار ويزيد من مخاطر الأعمال.
2. **عدم الثقة بين الأطراف المعنية** :فتاريخ النزاعات والصراع قد أدى إلى فقدان الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص، مما يجعل التعاون صعبًا.
3. **نقص الخبرات المحلية** :قد تفتقر المؤسسات المحلية إلى الخبرات اللازمة لإدارة شراكات فعّالة مع الشركات الكبرى.
4. **المخاطر المالية** :قد تكون هناك مخاوف بشأن قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية، مما يؤثر سلبًا على رغبة المستثمرين في الدخول في شراكات طويلة الأمد.
5. **البنية التحتية الضعيفة** :تحتاج ليبيا إلى تحسين بنيتها التحتية الأساسية لجعلها بيئة جاذبة للاستثمار.

وللتغلب على هذه التحديات وتعزيز فعالية الشراكات، يمكن اتخاذ عدة خطوات وهي:

1. **تطوير إطار قانوني واضح:** يجب على الحكومة وضع قوانين واضحة تنظم عمليات الشراكة وتحدد حقوق والتزامات كل طرف.
2. **بناء الثقة من خلال الحوار المفتوح:** من خلال تنظيم ورش عمل ومؤتمرات تجمع ممثلي الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز التواصل وبناء الثقة المتبادلة.
3. **تدريب الكوادر المحلية:** توفير برامج تدريبية لتأهيل الكوادر المحلية لإدارة مشاريع الشراكة بشكل فعّال.
4. **تشجيع الابتكار والاستثمار في التقنية الحديثة:** دعم الابتكارات التي يمكن أن تحسن من كفاءة الخدمات المقدمة عبر هذه الشراكات.
5. **إجراء دراسات جدوى شاملة قبل بدء المشاريع:** لضمان أن تكون المشاريع قابلة للتطبيق ومربحة لجميع الأطراف المعنية.

خاتمة

من خلال ما تم استعراضه في هذه الدراسة يمكننا أن نستخلص بعض النتائج التالية: –

1. يعتبر الاقتصاد الأزرق اقتصاداً مناسباً ومستقبلياً من حيث الاستثمار فيه، وتفعيل الدور الحيوي له، ودراسة الفرص الممكنة، وكيفية بناء أفكار جديدة ومنتجات حيوية، لتحقيق أقصى استفادة من إمكانيات المناطق الساحلية والإقليم البحرية، وذلك بتطبيق مفهوم الاقتصاد الأزرق بهدف توفير مجموعة من إمكانيات النمو المستدام، والنظيف والعادل؛ وذلك للحفاظ على حاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.
2. تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاصPPP خياراً استراتيجياً لتعزيز الاقتصاد الأزرق في الدول النامية بشكل عام وليبيا على وجه الخصوص، فهي لا توفر التمويل فحسب بل تدعم الابتكار والتنمية المستدامة وخلق فرص عمل، غير أن نجاح هذه الشراكات يعتمد على وجود سياسات واضحة، وقدرات مؤسسية وبيئة جاذبة للاستثمار.
3. تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند حسن التعامل معها وفق شروط الحوكمة والشفافية، بما يوفر فرص عمل جديدة في المناطق الساحلية والريفية، وتدعم الأمن الغذائي، وتعزز الاستثمار في الطاقة النظيفة، وتحسين البنية التحتية البحرية والموانئ بما يدعم التجارة الإقليمية، كما يمكن أن تساعد في دعم البحث وتطوير التقنيات المستدامة، وتعزيز السياحة المستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية الصديقة للبيئة.
4. على الرغم من التحديات التي تواجهها قطاعات الاقتصاد الأزرق، إلا أنه يُنظر إليه على أنه فرصة جيدة لتطوير السياسات والاستثمار والإجراءات المحلية والدولية، ولتحقيق نتائج فعالة ينبغي على الدول النامية ومنها ليبيا وضع إطار تشريعي وتنظيمي واضح يضمن الشفافية والتنافسية. كذلك إنشاء مؤسسات متخصصة لإدارة عقود الشراكة، وبناء قدرات مهنية، ودمج الأهداف البيئية والاجتماعية ضمن عقود الشراكة، إضافة إلى تقديم حوافز استثمارية مثل الإعفاءات الضريبية أو ضمانات المخاطر، وفتح قنوات الاتصال وتعميق الروابط مع المنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة، بما يساعد في الاستفادة من الخبرات الدولية.

قائمة المراجع:

1. تقرير منظمة العمل العربية، تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل، مؤتمر العمل العربي المنعقد في الفترة 14-21 أبريل 2019.
2. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب، ديسمبر 2018.
3. أبو بكر أحمد عثمان، عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 10، العدد 38، 2008.
4. حسين بلفوضيل، دور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 2 ، 2022.
5. دائرة المالية، حكومة دبي سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الإصدار الأول.2019
6. مجاهد سيد أحمد وآخرون، واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر – دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد1، العدد 3،.2017
7. محمد الحسن الخليفة، الشراكة بين القطاع العام والخاص، مجلة المصرفي، العدد81، أبريل، 2016.
8. محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع، والصور، المجلة العربية للإدارة، المجلد38، العدد 3، سبتمبر.2018
9. هشام مصطفى الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 24 ، العدد1، يناير 2023.
10. ياسر الصافي، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة بإفريقيا، مجلة شؤون إستراتجية، العدد 16، نوفمبر 2023.
11. محمد جلال خطاب، متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، موقع https://journals.ekb.eg/article_235395_2b5d072b61a69503dbbaeefe7b475d9a.pdf
12. محمد صابري واحمد محمد، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة 2030، موقع https://lalexu.journals.ekb.eg/article_284628_16f2aae33b18d02a71dacc488b628232.pdf
13. تقرير الاقتصاد الأزرق للاتحاد الأوروبي لعام 2025، https://op-europa-eu.translate.goog/webpub/mare/eu-blue-economy-report-2025/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc
14. موقع البنك الدولي https:www.albankaldawli.org
15. موقع البنك الدولي http://databank.worldbank.org
16. موقع برنامج للأمم المتحدة للبيئة، https://www.unep.org
17. موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة http://www.fao.org

18. United nations, Leveraging the Blue Economy for Inclusive and Sustainable Growth, April 2018, p 5.
19. Gunter Pauli., The Blue Economy., Academic Foundation, New York, 2017, p.13.
20. Cheick Alassane Traoré, le partenariat public privé (PPP) en Afrique : analyse descriptive et défis, Note d'analyses sociologiques, N°11, Juillet 2019, CARPADD, Montréal, P : 02.

دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بليبيا دراسة استطلاعية

د. خليفة عبد الحفيظ الغناي*
Kalifakv1970@gmail.com
DOI: 10.65727/2641-000-020-005

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مكانة منظمات المجتمع المدني وقدرتها على توسيع قاعدة المشاركة السياسية في ليبيا، بالإضافة إلى بيان دورها في دعم المصالحة الوطنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت ميدانياً على عينة بحثية بلغت (160) فرداً، يمثلون أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في مدينتي أجدابيا وبنغازي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية منظمات المجتمع المدني وتحقيق التنمية السياسية، كما أثبتت النتائج أن زيادة درجة الاهتمام والمشاركة السياسية تساهم بوضوح في إحداث تحولات إيجابية في المسار السياسي الليبي، وأظهرت الدراسة دوراً جوهرياً لهذه المنظمات في دعم بناء السلام والمصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية السياسية، ليبيا

Abstract

This study aimed to highlight the status of civil society organizations and their ability to expand the base of political participation in Libya, as well as to clarify their role in supporting national reconciliation, The study adopted a descriptive-analytical approach and was conducted through fieldwork on a research sample of (160) individuals, representing members of civil society institutions in the cities of Ajdabiya and Benghazi. The study reached a set of results, the most important of which are: the existence of a statistically significant relationship between the effectiveness of civil society organizations and the achievement of political development, The results also proved that increasing the level of political interest and participation clearly contributes to creating positive transformations in the Libyan political path, Furthermore, the

* د. خليفة عبد الحفيظ الغناي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة أجدابيا.

study revealed a fundamental role for these organizations in supporting peacebuilding and national reconciliation.
Keywords: Civil Society, Political Development, Libya.

مقدمة:

واجهت ليبيا عقب عام 2011 حروباً ونزاعاً مستمراً وبدرجات متفاوتة، ولم تستطع الدولة بل عجزت عن أداء وظائفها في حل الخلافات بالطرق السلمية، وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وبات الحديث في الآونة الأخيرة عن ضرورة التدخل من قوة فاعلة في المجتمع، لتحقيق السلام وفرض الأمن بطريقة حضارية. ويناط بمنظمات المجتمع –من وجهة نظر الباحث– بدور مهم في هذه المرحلة لا سيما إذا اعتبرنا المجالس الاجتماعية لقبائل ليبيا منظمات (مجتمع مدني) والتي قد تسد جزءاً كبيراً من الفراغ. فالمجتمع المدني هو: "مجموعة من التنظيمات الموجودة في المجتمع (منظمات، جمعيات، مؤسسات، نقابات ...) تعمل بمعزل عن الدولة نسبياً، لتحقيق مصالح المجتمع مثل الاستقرار والسلام، والتكافل الاجتماعي، ونشر ثقافة التسامح، والتعاون، والتراضي، والتعايش السلمي، والاحترام، وقبول الآخر".[1]

يعد المجتمع المدني من أهم: "البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعمل على تنمية قدرة المواطن في المجتمع على إدراك مشاكله والتحديات التي تواجهه بشكل واضح، إلى جانب تنمية قدرته على تعبئة كل الامكانيات واستغلالها بشكل أمثل، وتسخير الموارد المتوفرة والمتاحة لمواجهة هذه التحديات والمعوقات بأسلوب متحضر، وهذا ما أطلق عليه اصطلاحاً بالتنمية السياسية".[2]

وفي حالة ليبيا تعد التنمية السياسية من المواضيع المهمة والتي يؤمل أن يكون لها دور في إرساء القواعد الأساسية في ليبيا، وعليه يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور المجتمع المدني في حل الأزمات المتعلقة بالتنمية السياسية.

---

(1) قتيبة قاسم العرب، دور المجتمع المدني في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، العراق، 2018م، ص3.

(2) صقر الجبالي، وأيمن يوسف، وعمر رحال، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، فلسطين، 2014م، ص41.

مشكلة البحث:

ما دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، من وجهة نظر الأعضاء المنتمين إلى مؤسسات المجتمع المدني؟

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة بوصفه أحد المحاولات التي تناولت الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في مدينتي اجدابيا وبنغازي ومساهمتهما في تحقيق التنمية السياسية.

أهداف البحث:

1- ابراز مكانة المجتمع المدني وقدرته في توسيع قاعدة المشاركة السياسية.

2- بيان دور المجتمع المدني في دعم المصالحة الوطنية في ليبيا.

فرضية البحث:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤسسات المجتمع المدني والتنمية السياسية بليبيا.

حدود البحث:

1- الحدود المكانية: منظمات المجتمع المدني في مدينتي اجدابيا وبنغازي.

2- الحدود الزمنية: هي الفترة الزمنية التي جُمعت فيها البيانات للدراسة الميدانية، وطرحت خلالها النتائج والتوصيات والممتدة من 2025/1/1 حتى 2025/1/30.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لفهم دور منظمات المجتمع المدني قي التنمية السياسية، ثم استخدام الاستبانة، كأداة لجمع البيانات المتوفرة بغرض تحليلها إحصائيا، وتفسيرها، بهدف الوصول إلى نتائج تخدم البحث ومن ثم وضع توصيات وآليات تساعد منظمات المجتمع المدني على الاسترشاد بها.

مصطلحات البحث:

1- المجتمع المدني: "هو عبارة عن مجموعة البنى والتنظيمات الحرة، والتي تعمل كحلقة بين المواطن والحكومة، وذلك بهدف تحقيق مصالح المجتمع، والتي تعمل بكل استقلالية عن الدولة، وتكون

ملتزمة بالنظم والقيم اللصيقة بالمجتمع الليبي، مثل: التسامح الاحترام المتبادل وقبول الآخر بهدف تحقيق مصالح المواطنين".[1]

2- التنمية السياسية: " هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية، كما أنها نماذج العلاقات بين المواطنين من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية".[2]

أما التعريف الاجرائي:

1- المجتمع المدني: هي منظمات لها شخصية اعتبارية، ولائحة تحدد نشاطها الاجتماعي والسياسي، مما يمكنها من نشر ثقافة الوعي السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية، كما أنها تعمل على تطبيق المبادرات السياسية والمساهمة قدر الإمكان في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، من خلال درء الصدع والعمل على فض المنازعات بالطرق السلمية.

2- التنمية السياسية: هي مجموعة من الاصلاحات السياسية والثقافية والتي تعمل على تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متحضر (مدني) قادر على القيادة والتكيف مع المتغيرات، لتحقيق الديمقراطية والوصول إلى المصالحة الوطنية.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى جانب نظري، وجانب عملي ميداني على النحو التالي:

1- الجانب النظري: تضمن بناء الإطار النظري من خلال مراجعة الأدبيات العلمية كالكتب والرسائل الجامعية والمجلات الأكاديمية والدوريات العلمية بشبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) حول هذا البحث.

---

(1) على محمد شمبس، العلوم السياسية، الطبعة الثامنة، مزيدة ومنقحة، 2013م، ص104.

(2) نسيمة مغرابي، الدولة والمجتمع المدني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر، 2024م، ص17.

2- الجانب الميداني: تضمن هذا الجانب تجميع البيانات والمعلومات بمتغيرات البحث من خلال العينة المبحوثة، ثم استخدام (الاستبانة) كأداة لجمع البيانات من خلال الإجابات على الأسئلة، ومن خلال الاتصالات والمقابلات لأعضاء ومنتسبي منظمات المجتمع المدني في مدينتي أجدابيا وبنغازي.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: تعريف المجتمع المدني:

تعددت تعريفات "المجتمع المدني" نظراً لتعدد الأفكار، واختلاف الاتجاهات السياسية والايديولوجية والقانونية للباحثين واختلاف نظرتهم إلى طبيعة ودور المجتمع المدني ومهامه.

يعرف المجمع القانوني الليبي، "منظمات المجتمع المدني" في الباب الأول المادة (1) كما يلي: "منظمات المجتمع المدني هي جمعيات غير حكومية وغير ربحية، تعتمد في المشاركة بها على العمل التطوعي الحر، وتهدف إلى تعزيز الوعي الاستراتيجي، وتحقيق نظرية المنفعة المتبادلة للمواطنين، وتعزيز وزيادة الوئام الاجتماعي، والتعبير عن الآراء ووجهات النظر في القرارات والتشريعات والمؤسسات الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة وتحسين المنفعة العامة"[1].

يتأسس هذا التعريف على خمس أركان أساسية يقوم عليها المجتمع المدني هي[2]:

1- جمعيات لها هيكل تنظيمي، ولها قوانين ولوائح تضبط نشاطها وصلاحياتها لذلك يطلق عليها منظمات المجتمع المدني.

2- جمعيات غير حكومية: أي أنها مستقلة استقلالاً تاماً من الناحية الإدارية والمالية عن سلطات الحكومة الثلاثة (التشريعية –التنفيذية –القضائية).

3- غير ربحية: أي أنها لا تقوم على أساس الربح والخسارة، وهذا ما يميزها عن القطاع الخاص، وانما تقوم على أساس حماية مصالح أعضائها ومنتسبيها بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة.

---

(1) المجمع القانوني الليبي، تحديثات التشريعات، مبادرات مجتمعية، منظمات المجتمع المدني ضرورتها وأهميتها في ليبيا، متاح على الرابط: https://lawsociety.ly/ 30/6/2025م.

(2) خليفة الغناي، مبادي العلوم السياسية، محاضرات تم إلقاؤها في كلية العلوم السياسية، أجدابيا، 2025م.

4- العمل التطوعي: يكون إنشاء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني على أساس تطوعي، وكذلك آلية الانخراط والعمل في هذه المؤسسات والمنظمات تكون تطوعية.

5- الأهداف والمقاصد: وهي جملة الغايات التي يسعى إليها المجتمع المدني مثل تعزيز الوئام الاجتماعي وزيادة الوعي والمنفعة بين جميع المواطنين.

من خلال البحث في الأدبيات السياسية نلاحظ اتفاق كثير من الباحثين على أن المجتمع المدني هو: "مجموع البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في عدة مجالات متنوعة في صورة مستقلة عن سلطة الدولة لتحقيق أهداف محددة ومطالب متعددة، منها: مطالب سياسية، كالمشاركة في صنع القرار الوطني في الدولة، ومنها مطالب اتحادية ونقابية، كالدفاع عن مصالح أعضاؤها، ومنها مطالب وأغراض ثقافية، كما في اتحادات المثقفين والكتاب، وكذلك تكون في صورة روابط سياسية تهدف إلى نشر الوعي السياسي بهدف الإسهام في تحقيق التنمية السياسية".[1]

نلاحظ أن هذا التعريف يتأسس على عدة عناصر نجمل أهمها كما يلي:

1- للمجتمع المدني أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني والقومي.

2- الدفاع عن أعضاء المجتمع المدني.

3- نشر الوعي السياسي والثقافي وترسيخ قيم الديمقراطية.

4- العمل السياسي لتحقيق التنمية السياسية.

ثانياً: وظائف المجتمع المدني:[2]

للمجتمع المدني أهداف محددة وفيما يلي عرض لأهم الأهداف التي يسعى إلى تحققها:

1- تحقيق المشاركة السياسية وهو من أهم المجتمع المدني.

2- مراقبة السياسات العامة للحكومة وتصحيح الأخطاء.

---

(1) رمزي أحمد مصطفى، الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني، دار الوفاق للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008م، ص41.

(2) ليلى عمارة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2013م، ص14.

3- غرس قيم ومبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية.

4- نشر الوعي السياسي والتعاون والاحترام وتحمل المسؤولية.

5- التوفيق والوساطة بين الاتجاهات والآراء المختلفة.

6- العمل على تحقيق الاستقرار السياسي.

7- المساهمة في تحقيق المصالحة الوطنية.

ثالثاً: أدوار المجتمع المدني:

تقوم منظمات ومؤسسات المجتمع المدني بإشراك المواطنين في مختلف الأنشطة في المجتمع، وتنظيم جهود المواطنين، لكي يكون لهم دور مؤثر في السياسات العامة للحكومة، من خلال علاقاتها مع المواطنين والحكومة، وتطبيقها لأفضل الجهود الفردية والجماعية التي يمكن استخدامها واتباعها كما يلي:[1]-[2]

1- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع.

2- تعبئة جهود المواطنين للمشاركة في الشأن العام والتأثير في السياسة العامة.

3- التنشئة الاجتماعية والسياسية.

4- تطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة الرشيدة.

5- الوساطة والتوفيق.

6- تعميق المساءلة والشفافية عبر الضغط لنشر المعلومات والسماح بتداولها.

7- تجميع المصالح.

8- تحقيق العدل والمساواة أمام القضاء والقانون، وحماية المواطنين من تعسف الدولة.

9- المشاركة في صنع القرار الوطني والمشاركة في الانتخابات، والتعبير لتحقيق رضا المواطنين.

10- تنشئة المواطنين على ثقافة الحوار والديمقراطية.

---

(1) أشرف عبد العزيز موسى، الاصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحكم الراشد، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة القدس، فلسطين، 2011م، ص12.

(2) نسيمة مغرابي، الدولة والمجتمع المدني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مرجع سابق، ص25.

رابعاً: أسس تفعيل المجتمع المدني:[1]

1- الأساس القانوني: أن الدولة هي التي تضع الإطار القانوني طبقاً للدستور الذي يسمح بتفعيل وإنشاء منظمات المجتمع المدني، واحترام القضاء والقانون واستقلاله، لحماية الديمقراطية والحريات.

2- الأساس السياسي: وذلك بإرساء قيم الديمقراطية والسماح بالتعددية السياسية، وحرية التعبير، وإقامة مؤسسات ومنظمات اجتماعية وسياسية.

بمعنى أن المجتمع المدني يمثل الأرضية الصلبة للدولة القوية بمؤسساتها الديمقراطية، لاسيما إذا اعتبرنا المجالس الاجتماعية لقبائل ليبيا نواة للمجتمع المدني في الوقت الراهن.

خامساً: التنمية السياسية:

يعد مفهوم التنمية السياسية من الموضوعات التي تتميز بعدم الوضوح لتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى "كالتحديث السياسي" و"التغير والتطور"، ومما زاد المفهوم تعقيداً تداخله مع موضوعات اجتماعية واقتصادية الهدف منها تخليص المجتمع من التخلف، سواء كان شكله تخلفاً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.[2]

التنمية السياسية: "هي عملية سياسية قائمة بنفسها تهدف إلى بناء نظام سياسي عصري، وخلق ثقافة سياسية تستند إلى الولاء الوطني وإشاعة قيم المساواة والمواطنة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي".[3] يعرف وهبان التنمية السياسية بأنها: "عملية سياسية تعمل على ترسيخ فكرة المواطنة، وزيادة الوعي السياسي بأهمية المشاركة في الحياة السياسية، لتحقيق الاستقرار والتكامل بين جميع أبناء الشعب، وتعمل على زيادة قدرة الحكومة على فرض احترام القانون لإضفاء الشرعية واكتسابها بطريقة ديمقراطية".[4]

---

(1) ليلى عمارة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مرجع سابق، ص18-19.

(2) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر: الدار الجامعة، 2003م، ص88.

(3) كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد 56، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2024م، ص126.

(4) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مرجع سابق، ص140- 141.

كما عرفت التنمية السياسية بأنها: "عملية تطوير واستحداث نظام سياسي يستمد أصوله من العقائد الايديولوجية في البيئة الاجتماعية والثقافية، للانطلاق بالفاعلين من مجموع المواطنين للتأثير في السياسات العامة للدولة، لتحقيق مصالح المجتمع، من حلال المشاركة الايجابية الفاعلة لإرساء القواعد الأساسية واللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي".[1]

عليه فإن التنمية السياسية عملية تهدف إلى بناء الدولة الديمقراطية، التي تقوم على أسس شرعية في ممارسة الحكم من خلال التداول السلمي للسلطة، وتعتمد على مقومات وعناصر أهمها ما يلي:[2]

1- التداول السلمي على السلطة.

2- التعددية السياسية.

3- المشاركة السياسية.

4- المأسسة: بمعنى أن المؤسسات مستقلة عن شخص الحاكم أو الرئيس.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن التنمية السياسية تهدف إلى تخليص المواطن من التخلف وجميع الأزمات، التي يمكن أن تعصف به في مجتمعه، وتتحقق التنمية السياسية عن طريق زيادة الوعي السياسي، وتأكيد هويته الوطنية، والمشاركة السياسية، وتحقيق الاستقرار في جميع المجالات، وإن كانت بدرجات بسيطة بمعنى رغبة المجتمع في التطور والتقدم في المجال السياسي، والنهوض بالمجتمع والدولة والنظام السياسي ككل.

إجراءات الدراسة الميدانية

في هذا الجانب يتم عرض مجتمع وعينة الدراسة على النحو التالي:

1- مجتمع الدراسة:

هو المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى الدراسة إلى تعميم النتائج عليها، ذات العلاقة بمشكلة البحث، ويتكون مجتمع هذه الدراسة من جميع الموظفين التابعين لمنظمات ومؤسسات المجتمع

(1) ليلى عمارة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مرجع سابق، ص23-24.

(2) محسن رمضان جابر ومفتاح الحسوني الجمل، أزمات التنمية السياسية وانعكاساتها على الحكم الرشيد (ليبيا أنموذجاً 2011-2019)، كلية العلوم السياسية، جامعة المرقب، ليبيا، 2019م.

المدني في مدينتي بنغازي وأجدابيا، وقد تم اختيارهم للتعرف على آرائهم حول المجتمع المدني والتنمية السياسية وتشمل: (المنظمة الليبية للانتخابات، منظمة شباب العمل التطوعي، جمعية البر الخيرية، الجمعية الوطنية الخيرية، المنظمة الوطنية للتنمية).

2- عينة الدراسة:

هي جزء من المجتمع الذي تم اختياره لإجراء الدراسة عليه، وقد ثم حساب حجم عينة البحث باستخدام (10%) بالاعتماد على جداول (Krejcie and Morgan 1970) لتحديد حجمها، من مجتمع العينة[1] ، والبالغ عددها في هذه الدراسة (170) عضواً.

وتم توزيع استبانات البحث على أعضاء مؤسسات المجتمع المدني والتي بلغت 170 استبانة، وأن نسبة المسترجع بلغت (164) استبانة أي بنسبة (94%) من عينة البحث، وقم تم فرز الاستمارات لتحديد صلاحية البيانات للتحليل، حيث تم استبعاد (4) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، والجدول رقم (1) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة وغير الصالحة، ونسبة المقبول منها للتحليل.

جدول (1) عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والمفقودة والغير صالحة والقابلة للتحليل.

الموزعة	المسترجع	المفقود	غير صالحة	القابلة للتحليل	النسبة
170	164	6	4	160	%94.1

يتضح من الجدول (1) أن أجمالي الاستبيانات الصالحة للتحليل بلغت (160) استمارة استبيان، أي بنسبة تزيد عن (50%) أي ما يعادل (94%) من إجمالي عينة الدراسة، وهي نسبة ممتازة يمكن تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

(1) محمد صبحي أبو صالح، وعدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2020م، ص124.

وصف أداة البحث:

أداة الدراسة هي الوسيلة المستخدمة لجمع جميع البيانات، وتعتبر (الاستبانة) أفضل الوسائل المستخدمة لجمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات من الأفراد، وذلك لسهولة فرزها وعرضها وتحليلها، وقد قسمت الاستبانة على النحو التالي:

1- القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية:

تضمن هذا القسم عبارات عن البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، حول متغير الجنس، والمؤهل العلمي، ومتغير العمر، ومتغير التخصص، ومتغير الخبرة.

2- القسم الثاني: أسئلة تتعلق بمنظمات المجتمع المدني، وأثرها على التنمية السياسية:

تتضمن ثلاثة محاور رئيسية مقسمة على صحائف الاستبيان في (10) أسئلة للمحور الأول الخاص بدرجة (مشاركة عضو جمعية المجتمع المدني في إحداث وتحقيق التنمية السياسية)، أما المحور الثاني فاحتوى على عشرة أسئلة خاصة بدرجة (دعم السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا لعضو المنظمة)، أما الجزء الأخير من الاستبانة فكان لمعرفة (مؤشرات التنمية السياسية في ليبيا) واحتوى على (10) أسئلة ليصبح مجموع فقرات الاستبانة (30) سؤالاً.

وتم تفريغ الاستمارات (الاستبيان) على برنامج (Excel)، وبعدها تم نقلها إلى برنامج الحزم الاحصائية (SPSS)، وتم استخدام عدة أساليب لتحليل البيانات، وهي كما يلي:

1- مقياس ليكرت الثلاثي (Likert Scale):

ويعبر عن الطريقة الرقمية لترميز البيانات، ويستخدم هذا الأسلوب لترميز الإجابات وتوزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي كما يلي:

جدول (2) مقياس الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي

الدرجة	1	2	3
المتوسط	من (1) إلى أقل من 1.66	من 1.67 إلى أقل من 2.33	من 2.34 إلى 3
الإجابة	غير موافق	متوسط أو محايد	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسات السابقة.

أ. **تحليل بيانات مقياس ليكرت** Likert

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (2) فإذا كان متوسط درجة الإجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (2) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (2) فيدل ذلك على انخفاض درجة الموافقة، (غير موافق).

ب. تحليل بيانات مقياس ليكرت Likert

يشير الجدول رقم (2) إلى طول خلايا المقياس وتم حساب ذلك عن طريق إيجاد قيمة المدى التي تساوي (3−1=2) ثم نقسم على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح ليصبح (2÷3 = 0.66) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، وهي الواحد الصحيح، لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا نحصل على طول الخلايا. أما الوزن النسبي فقد تم حسابه عن طريق (المتوسط الحسابي ÷ المجموع الكلي ×100).

2- صدق ثبات أداة البحث (الاستبانة)

تم التحقق من صدق أداة البحث باستخدام نوعين من الصدق، صدق المحكمين، والصدق الإحصائي، وذلك من كما يلي:

أ. صدق المحكمين: لقد تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المختصين من أعضاء هيئة التدريس في مجال الإحصاء، وقد تم إجراء التعديلات المطلوبة التي أوصى بها المحكمون.

ب. الصدق الذاتي: تم التحقق من صدق أداة البحث باستخدام الصدق الإحصائي، فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، ويتم احتساب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح، وللتحقق من صدق أداة البحث تم استخدام طريقة الصدق الذاتي، وبذلك بلغت قيمة معامل الصدق (0.92)، وهذا يبرر صدق المقياس، وأن فقرات الاستبيان تعكس قدرته على قياس ما صمم من أجله، والجدول (3) يبين ذلك.

جدول (3) مقياس الصدق الذاتي

الصدق الذاتي	عدد الأسئلة	معامل الثبات	معامل الصدق
عبارات الدراسة	30	0.853	0.92

المصدر: زكريا محمد زكريا – أستاذ مساعد – بقسم الإحصاء جامعة أم درمان الإسلامية

3- أسلوب اختبار كرونباخ (Cranach's Alpha) لقياس درجة ثبات الفقرات الواردة في استمارة الاستبيان، التي تقيس متغيرات الدراسة أو أبعادها الأساسية.

4- أسلوب معامل الارتباط (بيرسون Berson): يستخدم هذا الأسلوب لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين درجة كل فقرة، والدرجة الكلية للمفردات والمصطلحات محل البحث، ومدى ارتباط الفقرات مع بعضها البعض ارتباطاً ذا دلالة إحصائية.

5- النسب المئوية، والتكرارات، والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأسلوب لمعرفة عدد تكرار الإجابات على الاستبيان، ويفيد الدراسة في وصف مجتمع العينة.

6- مقياس التشتت (الانحراف المعياري): يستخدم هذا الأسلوب لمعرفة مقدار تشتت مجموعة من القيم عن مركزها، ولوصف مدى انتشار البيانات حول (المتوسط الحسابي)، ومعرفة مدى تجانس إجابات المشاركين بالدراسة.

7- اختبار الانحدار البسيط والمتعدد والمتدرج: يستخدم هذا الاختبار لمعرفة واختبار مدى صلاحية نموذج الدراسة، وذلك لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (0.01)، ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة معامل الانحدار عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01) يرفض فرض الصفرية، أما إذا كانت العكس فذلك يعني قبول الفرض الصفري.

خصائص عينة الدراسة وعرض البيانات

مقدمة

في هذه الجزئية من الدراسة تم عرض التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، من خلال عرض البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، ثم عرض بيانات متغيرات الدراسة (المجتمع المدني والتنمية السياسية)، وعرض إجابات عينة الدراسة عن جميع العبارات الواردة في استمارة الاستبيان.

1- عرض البيانات الشخصية والوظيفية للمشاركين في الدراسة:

نستعرض في هذا الجزء توزيع البيانات الشخصية والوظيفية (حسب متغير الجنس أو النوع، المؤهل العلمي، العمر أو السن، التخصص، الخبرة)

أ. عرض توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس أو النوع:

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس أو النوع كما موضح في الجدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس أو النوع

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النوع	العدد	النسبة
ذكور	130	%81.25
إناث	30	%18.75
المجموع	160	%100

والشكل التالي رقم (1) عبارة عن مدرج تكراري يمثل توزيع عنة الدراسة بناء على الجنس أو النوع

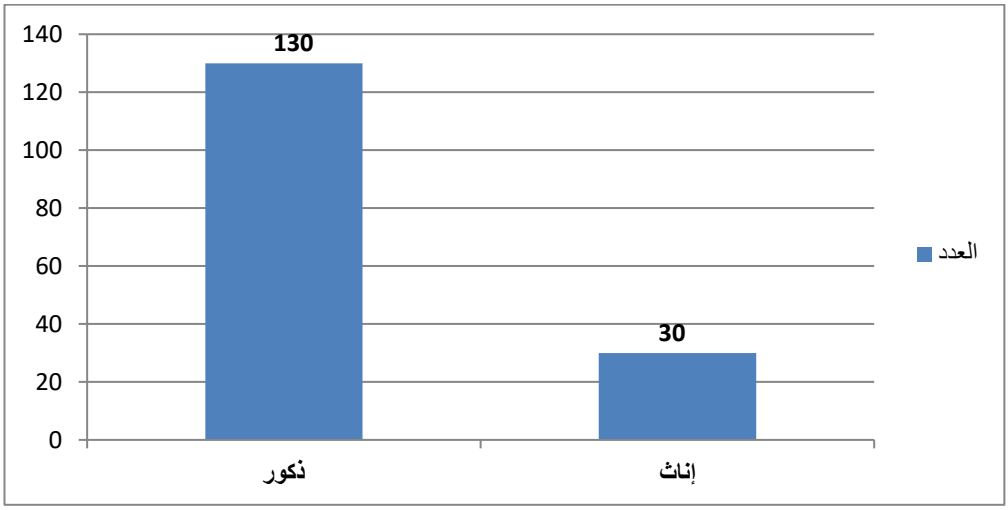

الشكل رقم (1) توزيع عنة الدراسة بناء على الجنس أو النوع

من خلال بيانات الجدول رقم (4) وبيانات الشكل رقم (1) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور، ويمثلون 81.25% من نسبة النوع لجميع أفراد العينة، أما الإناث فقد شكلن ما نسبته (18.75) من مجموع أفراد عينة الدراسة، مما يعكس تفاوتاً ملحوظاً بين النوعين (الجنسين) وقد يفسر هذا التفاوت وجود عوامل تؤثر على عينة الدراسة، تدعو إلى أهمية تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز مشاركة الإناث في مؤسسات المجتمع المدني، مثل برامج التوجيه والتدريب وتحسين بيئة العمل.

ب. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

يوضح الجدول أدناه رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
بدون مؤهل	11	%6.87
دبلوم متوسط	30	%18.75
دبلوم عالي	25	%15.62
شهادة جامعية	76	%46.87
دراسات عليا	18	%11.25
المجموع	160	%100

والشكل التالي رقم (2) عبارة عن مدرج تكراري يمثل توزيع عنة الدراسة حسب المؤهل العلمي

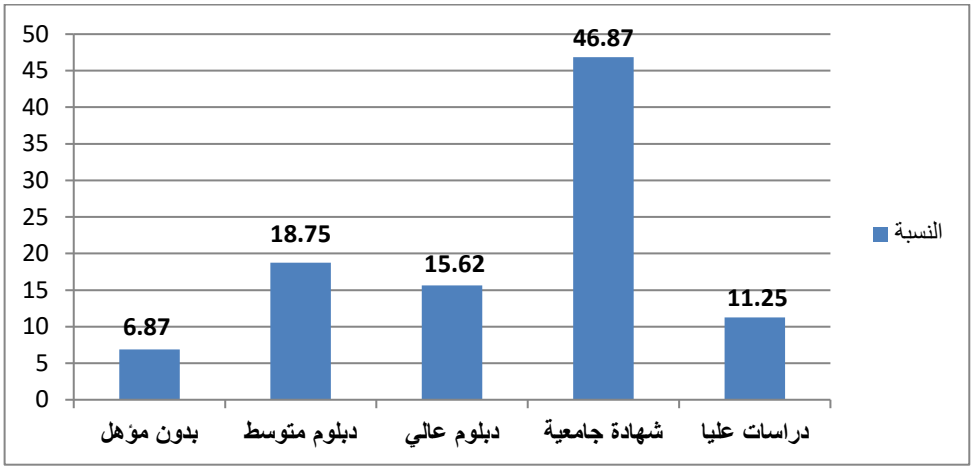

الشكل رقم (2) توزيع عنة الدراسة بناء على المؤهل العلمي

من خلال بيانات الجدول رقم (5) وبيانات الشكل رقم (2) نلاحظ أن أغلبية عينة الدراسة يحملون مؤهل علمي شهادة جامعية ما بين ليسانس وبكالوريوس بنسبة 46.87% ويلها حملة الدبلوم المتوسط أو ما يعادلها إذ مثلت (18.75%) من عينة الدراسة، بينما جاءت في المرتبة الثالثة ممن شملهم الاستطلاع، الذين يحملون دبلوم عالي بنسبة (15.62%) من عينة الدراسة، وفي المرتبة الرابعة جاء حملة الدراسات العليا بنسبة (11.25%)، وأخيراً (6.87%) فقط من عينة الدراسة من يعملون بدون مؤهل علمي، وهذا يدل على وجود قاعدة علمية قوية لدى المنتسبين للمجتمع المدني، قد تنعكس على قدرتهم في فهم العبارات الواردة في استمارة الاستبيان، ومن ثم الإجابة عليها، مما يزيد في موثوقية النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

ج. **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير العمر (السن):**

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري، والنسبة المئوية لأفراد عينة البحث حسب متغير السن (العمر) والشكل رقم (3) يبين الحساب البياني لتوزيع النسبة المئوية لأفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر (السن)

متغير العمر	العدد	النسبة
أقل من 20 سنة	30	%18.75
من 20– 40 سنة	81	%50.62
40 سنة فأكثر	49	%30.62
المجموع	160	%100

والشكل التالي رقم (3) عبارة عن مدرج تكراري يمثل توزيع عنة الدراسة حسب متوسط العمر (السن)

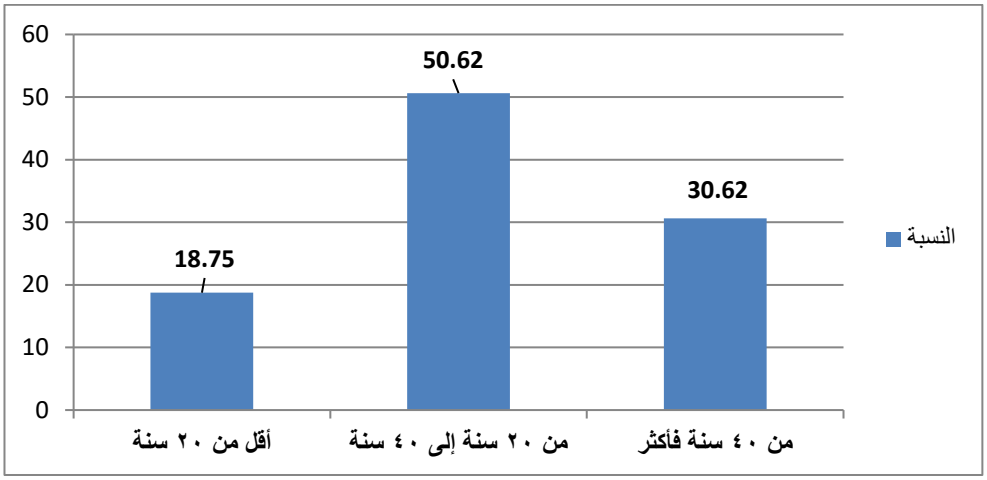

الشكل رقم (3) توزيع عنة الدراسة بناء على العمر

يتضح من تحليل النتائج من بيانات الجدول رقم (6) وبيانات المدرج التكراري رقم (3) أن أكبر فئة عمرية شملها الاستطلاع من مجتمع العينة كانت من فئة (20– 40 سنة) بعدد (81) فرداً بنسبة مئوية (50.62%) من مجموع عينة الدراسة، ويليهم الفئة التي أعمارها من (40 سنة فأكثر) بعدد (49) فرداً بنسبة مئوية (30,62%) من مجموع عينة الدراسة، ثم الفئة الأخيرة وهي (أقل من 20 سنة) بعدد (30) فرداً، بنسبة بلغت (18,75%) مما قد يشير إلى أن هذه أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الفئة الأكثر نضجاً من حيث العمر، وأنها اكتسب خبرة حياتية كافية في مجال المجتمع المدني.

د. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير التخصص:

جدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
علم الاجتماع	54	%33.75
إدارة وعلوم سياسية	46	%28.75
قانون	27	%16.87
تخصصات أخرى	33	%20.62
المجموع	160	%100

والشكل التالي رقم (4) عبارة عن مدرج تكراري يمثل توزيع عنة الدراسة حسب متغير التخصص

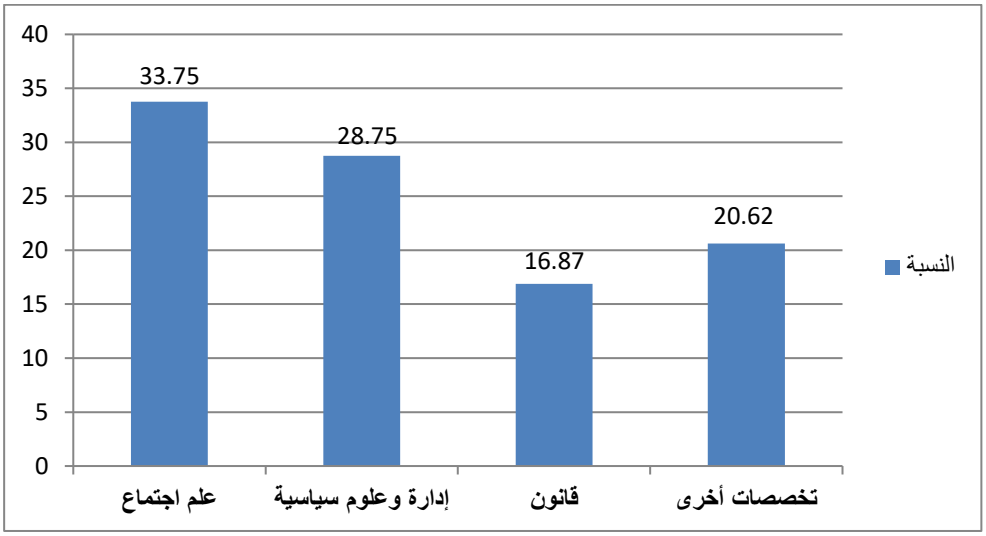

الشكل رقم (4) توزيع عنة الدراسة بناء على التخصص

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (7) وبيانات المدرج التكراري رقم (4) أن (33.75%) من عينة الدراسة كان تخصصهم العلمي علم اجتماع، ويليها (28.75%) من عينة الدراسة هم من حملة مؤهل علم الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، بينما (16.87%) هم من جملة شهادة القانون، أما باقي عينة الدراسة فكانت (20.62%) من تخصصات أخرى، مما يعني أن توجه منظمات المجتمع المدني يشمل

جميع التخصصات العلمية، وهذا يدل على وجود قاعدة علمية قوية في هذه المنظمات، وبالتالي قد تنعكس على قدرتهم في فهم الأسئلة الموجهة إليهم عبر الاستبيان، الإجابة عليها بطريقة موضوعية، مما يزيد في موثوقية النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

هـ. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية:

الجدول أدناه رقم (8) يبين التوزيع التكراري والنسبة المئوية لأفراد عينة الدراسة، حسب متغير الخبرة في مجال منظمات المجتمع المدني.

جدول رقم (8) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخدمة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
من سنة إلى 5 سنوات	31	%19.37
من 5 إلى 10 سنوات	76	%47.5
من 10 سنوات فأكثر	53	%33.12
المجموع	160	%100

والشكل التالي رقم (5) عبارة عن مدرج تكراري يمثل توزيع عنة الدراسة حسب متغير سنوات الخدمة في العمل بالمنظمات الخيرية (المجتمع المدني).

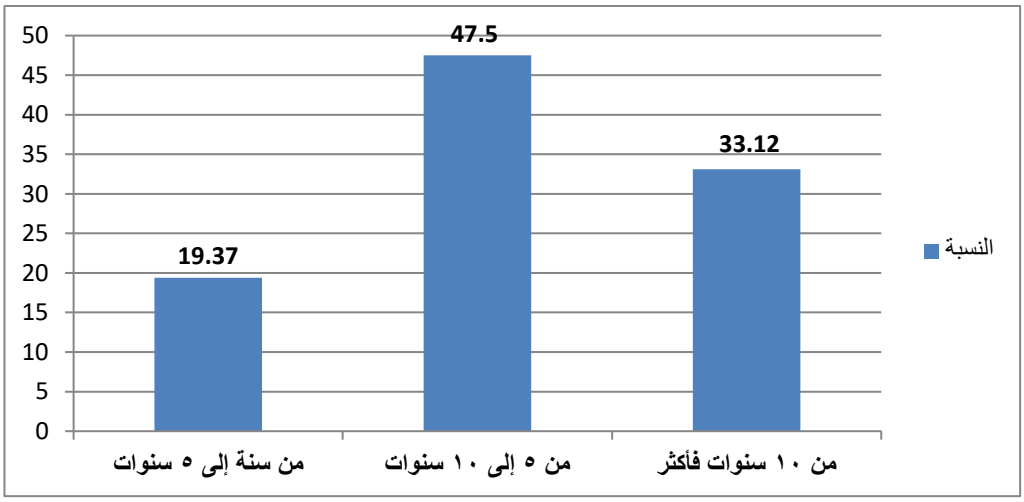

الشكل رقم (5) توزيع عنة الدراسة بناء على عدد سنوات الخدمة

يتضح من تحليل النتائج من بيانات الجدول رقم (8) وبيانات المدرج التكراري رقم (5) أن أكبر مجموعة شملها الاستطلاع من مجتمع العينة هم من تراوحت خبراتهم في (مجال العمل التطوعي الحر) من 5 سنوات فأكثر هم (76) فرداً بنسبة مئوية (47.5%) من مجموع عينة الدراسة، ويليهم الذين تراوحت خبراتهم في العمل في منظمات المجتمع المدني من 10 سنوات فأكثر بنسبة (33.12%)، وأخيراً جاءت أقل نسبة (19.37%) ممن التحقوا حديثاً بمنظمات المجتمع المدني، مما قد يشير إلى أن هذه المجموعات (ككل) تمتلك مستوى ممتاز في المهارات والمعرفة العلمية التي قد تعزز من فعالية العمل لهذه المنظمات.

عرض التحليل الإحصائي لبيانات متغيرات الدراسة:

في هذه الجزئية من الدراسة سوف نعرض نتائج البيانات المتعلقة بمتغير المجتمع المدني، وعرض نتائج البيانات المتعلقة بمؤشرات التنمية السياسية في ليبيا، وذلك من خلال إجابات المشاركين في البحث من أعضاء المجتمع المدني في مدينتي بنغازي وأجدابيا، وذلك عن طريق استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية ومستويات الممارسة لكل عبارة من الأسئلة الواردة في استمارة الاستبيان، وهي على النحو التالي:

1- **السؤال الأول:** ما درجة الاهتمام والمشاركة السياسية لدى عضو منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية من وجهة نظر أعضاء المنظمات في بنغازي وأجدابيا؟

تم ذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية، ومستوى الممارسة لكل عبارة من العبارات أو الفقرات الواردة في الاستبانة، حيث تضمن هذا المقياس عشرة أسئلة، لتوضيح مستوى الممارسة، أو درجة الموافقة (مستوى التوافر)، كما هو موضح بالجدول رقم (9) على النحو التالي:

جدول (9) إجابات عينة الدراسة عن درجة الاهتمام والمشاركة السياسية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	مستوى الممارسة
1-	هل تشعر بشان المشاركة في العملية السياسية مهمة؟	2.84	0.540	5	موافق
2-	هل شاركت في أي نشاط سياسي في الفترة الأخيرة؟	1.95	0.488	9	متوسط
3-	هل تشعر بأن المشاركة السياسية مهمة لتعزيز الديمقراطية في ليبيا	2.98	0.411	1	موافق
4-	أعتقد أن المشاركة في المجتمع المدني تعزز المشاركة السياسية؟	2.13	0.643	7	متوسط
5-	هل لمنظمات المجتمع المدني دور لحل الأزمة السياسية في ليبيا؟	2.11	0.377	8	متوسط
6-	تؤثر القيم الاجتماعية والثقافية على درجة المشاركة السياسية للمرأة؟	2.97	0.179	2	موافق
7-	تساهم منظمات المجتمع المدني بشكل فعال في تعزيز الحوار الوطني؟	1.94	0.371	10	متوسط
8-	هل تعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة السياسية؟	2.97	0.311	3	موافق
9-	هل تثق في المؤسسات الحكومية في ليبيا؟	2.88	0.311	4	موافق
10-	هل يثق المواطن الليبي في منظمات المجتمع المدني؟	2.33	0.488	6	متوسط
-	المتوسط العام	2.51	0.411	_	موافق

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أعلاه رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لجميع منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في ليبيا تراوحت بين (1.94-2.98) ما يعني أن جميع الإجابات جاءت في الاتجاه العام بدرجة (موافق).

2-**السؤال الثاني:** ما درجة دعم بناء المصالحة الوطنية لعضو مؤسسة المجتمع المدني في إحداث تنمية سياسية في ليبيا؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سيتم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لكل سؤال وحساب مستوى الممارسة لكل عبارة أو فقرة من الفقرات الواردة في الاستبانة، حيث تضمن هذا المقياس عشرة أسئلة تدور (حول مساهمة عضو مؤسسة المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية السياسية في ليبيا)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (10) إجابات عينة الدراسة عن درجة "دعم المصالحة الوطنية"

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	مستوى الممارسة
1-	هل تعتقد أن المجتمع المدني يساهم في دعم السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا؟	2.94	0.471	3	موافق
2-	تعمل منظمات المجتمع على توفير بيئة آمنة من أجل الحوار والنقاش؟	2.33	0.461	4	متوسط
3-	تعمل منظمات المجتمع المدني من خلال حوار وطني شامل لإعادة الثقة بين الأطراف المتصارعة؟	2.11	0.359	7	متوسط
4-	تنظم منظمات المجتمع المدني دورس وورش عمل، ودورات، وندوات تهدف إلى بناء جسور التواصل بين الأطراف المتصارعة؟	2.97	0.179	1	موافق
5-	هل شاركت في نشاط أو مبادرة لدعم السلام والمصالحة الوطنية؟	2.15	0.324	6	متوسط
6-	هل تعمل منظمات المجتمع المدني على ترسيخ فكرة المواطنة؟	2.97	0.471	2	موافق
7-	هل لمنظمات المجتمع المدني دور في التحديث والتنمية؟	1.94	0.377	8	متوسط

8-	هل تقوم منظمات المجتمع المدني في ليبيا بالتوعية بالقضايا السياسية والاجتماعية التي تهدف إلى حل النزاعات؟	1.27	0.843	10	متوسط
9-	هل لمنظمات المجتمع المدني دور في حل أزمات الهُوية؟	2.26	0.721	5	متوسط
10-	هل لمنظمات المجتمع المدني دور في تخليص المجتمع المدني من التخلف؟	1.29	0.621	9	متوسط
-	المتوسط العام	2.28	0.487	_	متوسط

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يضح من الجدول أعلاه رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لجميع الأسئلة قد تراوحت الإجابات عن درجة (دعم بناء المصلحة الوطنية لعضو مؤسسة المجتمع المدني في إحداث تنمية سياسية في ليبيا) بين (1.29- 2.97)، ما يعني أن جميع الإجابات جاءت في الاتجاه العام بدرجة (2.286).

والجدول التالي رقم (11) يوضح إجابات عينة الدراسة عن درجة التنمية السياسية.

جدول رقم (11) إجابات عينة الدراسة عن درجة التنمية السياسية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	مستوى الممارسة
1-	هل تعتقد أن الانتخابات في ليبيا تتم بشكل حر وعادل؟	1.12	0.480	9	غير موافق
2-	تعد منظمات المجتمع المدني مدخل رئيسي للتغير في التنمية السياسية؟	2.34	0.613	3	موافق
3-	يوجد مجتمع مدني فاعل يتمتع بقدر من الاستقلال والحرية؟	2.79	0.812	2	غير موافق
4-	هل تعتقد أن منظمات المجتمع المدني تمثل مصالح الشعب الليبي؟	1.50	0.762	8	غير موافق
5-	هل تعتقد أن الحقوق والحريات الأساسية محمية في ليبيا؟	2.13	0.423	5	متوسط

6-	هل تعتقد أن المرأة لديها حقوق متساوية مع الرجل في ليبيا؟	2.97	0.801	1	موافق
7-	هل تعتقد أن هناك آليات فعالة لمكافحة الفساد في ليبيا؟	1.12	0.311	10	غير موافق
8-	تتوفر لدى المواطنين ثقافة مدنية وثقافة سياسية تقوم على احترام الرأي الآخر والحوار والتسامح	1.70	0.365	7	متوسط
9-	تتوفر مقومات الحكم الرشيد في تحقيق الاندماج والتكامل والاستقرار السياسي؟	2.33	0.381	4	متوسط
10-	هناك قوانين تحمي المواطن وتمنحه الحق في الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني؟	2.10	0.522	6	متوسط
-	المتوسط العام	2.01	0.547	_	متوسط

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يشير الجدول أعلاه رقم (11) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع عبارات (التنمية السياسية) تراوحت بين (1.12- 2.97) ما يعني أن جميع الإجابات جاءت بدرجة متوسط.

اختبار فرضيات الدراسة

فيما يلي سيتم الإجابة عن السؤال الذي ينص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظمات المجتمع المدني والتنمية السياسية في ليبيا"، وذلك وفقاً للمتغيرات التي جاءت على النحو التالي:

1- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.

2- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة دعم بناء المصالحة الوطنية والتنمية السياسية في ليبيا.

اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

يمكن توضيح نموذج العلاقة بين متغيرات الدراسة كما بالشكل (6):

الشكل رقم (6) نموذج العلاقة بين متغيرات الدراسة

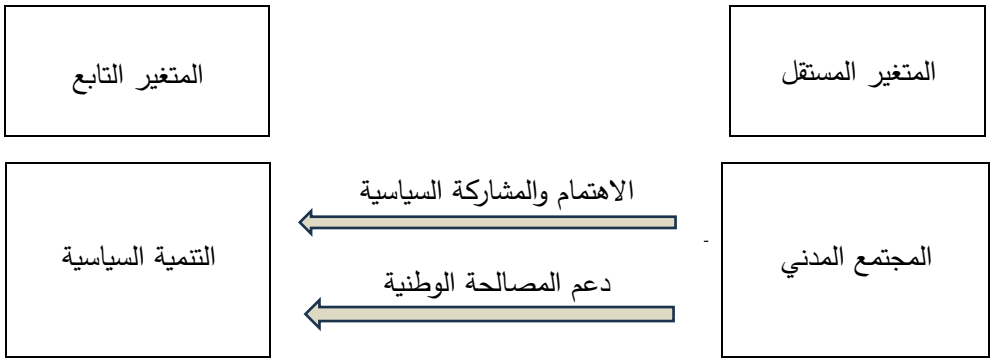

1. **اختبار الفرضية الأولى:**

للتحقق من إثبات العلاقة الارتباطية في الفرضية الأولى، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة مقدار درجة العلاقة بين (الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا) وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (12) نتائج مؤشر العلاقة بين درجة

الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا

النموذج	التنمية السياسية	مستوى الدلالة أو المعنوية
الاهتمام والمشاركة السياسية	0.822	0.001

تبين من اختبار بيرسون وجود علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة تحديداً بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية كمتغير أول والتنمية السياسية كمتغير ثاني، حيث وصل المؤشر إلى (0.822) عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) مما يؤكد قبول الفرضية الأولى بأنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية"، بمعنى أنه كلما زادت المشاركة والاهتمام بين منظمات المجتمع المدني في هذا الجانب، أدى ذلك إلى زيادة في التنمية السياسية في ليبيا ولو بشكل نسبي.

2. اختبار الفرضية الثانية:

للتحقق من إثبات العلاقة الارتباطية في الفرضية الثانية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة مقدار ودرجة العلاقة بين (دعم بناء المصالحة الوطنية والتنمية السياسية في ليبيا) وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول (13) نتاج مؤشر العلاقة بين درجة
دعم وبناء المصالحة الوطنية في تعزيز وإحداث تنمية سياسية في ليبيا.

النموذج	التنمية السياسية	مستوى الدلالة أو المعنوية
دعم المصالحة الوطنية	0.964	0.000

يبين الجدول أعلاه رقم (13) وجود علاقة ارتباط بين درجة دعم وبناء المصالحة الوطنية والتنمية السياسية، حيث بلغ معامل الارتباط بعد إجراء اختبار بيرسون (0.964) عند مستوى دلالة ($0.05 \geq 0$) مما يؤكد ويقبل الفرضية الثانية بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة الدعم وبناء المصالحة الوطنية الأمر الذي أدى إلى زيادة التنمية السياسية في ليبيا.

بمعنى أنه كلما زاد اهتمام المجتمع المدني بصفة عامة في التوجه للمشاركة في عملية المصالحة الوطنية وزاد من نشاطه أدى ذلك إلى زيادة في عملية التنمية السياسية بدرجة معقولة جداً.

الخاتمة

تعتبر منظمات المجتمع المدني أحد أهم المكونات والمركبات الأساسية في الحياة المدنية والتنمية والسياسية في البلاد، حيث أن أغلب دول العالم الديمقراطي، تولي أهمية لهذه المنظمات والمؤسسات، لما لها من أهمية في تعزيز التنمية السياسية.

وأثبتت النتائج أن المجتمع المدني الليبي يتمتع بقدر كبير من الثقافة الاجتماعية السليمة، مطالباً بجميع حقوقه بالطرق الديمقراطية المتعارف عليها وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي: .

1-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظمات المجتمع المدني والتنمية السياسية في ليبيا.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية في إحداث تحولات إيجابية في التنمية السياسية في ليبيا.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دعم وبناء السلام والمصالحة الوطنية والتنمية السياسية في ليبيا.

4- أن أغلب المنتسبين لمنظمات المجتمع المدني من حملة الشهادات الجامعية، والذين يقع على عاتقهم دور إحداث وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، ودعم عملية السلام والمصالحة الوطنية والتنمية السياسية، لننعم بالاستقرار السياسي.

التوصيات:

في الختام وبناء على نتائج الدراسة أوصي بما يلي:

1- الاهتمام بإنشاء منظمات المجتمع المدني لأنها قادرة على سد الفراغ الذي تحدثه الدولة، ولو بشكل نسبي.

2- نشر ثقافة المجتمع المدني القائمة على الحوار والتسامح وحرية الرأي والتعبير واحترام حقوق الإنسان.

3- على المجتمع المدني أن يقوم بدوره في هذه المرحلة الراهنة من تاريخ ليبيا، من خلال زيادة نشاطه من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، لا سيما وأن المجتمع الليبي له رصيد كبير يمكن استثماره في ارساء بناء دولة القانون والإخاء والمواطنة.

قائمة المراجع

1- أبو صالح، محمد صبحي؛ وعوض، عدنان محمد. (2020م). مقدمة في الإحصاء. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

2- الجبالي، صقر؛ ويوسف، أيمن؛ ورحال، عمر. (2014م). قاموس المصطلحات المدنية والسياسية. فلسطين: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية.

3- العرب، قتيبة قاسم. (2018م). دور المجتمع المدني في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الديمقراطية. العراق: المركز الديمقراطي العربي.

4- الغناي، خليفة. (2025م). مبادئ العلوم السياسية. محاضرات تم إلقاؤها في كلية العلوم السياسية، أجدابيا.

5- المجمع القانوني الليبي. (2025م). تحديثات التشريعات، مبادرات مجتمعية، منظمات المجتمع المدني ضرورتها وأهميتها في ليبيا. متاح على الرابط: https://lawsociety.ly/ (تاريخ الزيارة: 2025/6/30م).

6- جابر، محسن رمضان؛ والجمل، مفتاح الحسوني. (2019م). أزمات التنمية السياسية وانعكاساتها على الحكم الرشيد (ليبيا أنموذجاً 2011-2019). ليبيا: كلية العلوم السياسية، جامعة المرقب.

7- شمبس، علي محمد. (2013م). العلوم السياسية. الطبعة الثامنة، مزيدة ومنقحة.

8- عمارة، ليلى. (2013م). دور المجتمع المدني في التنمية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

9- مغرابي، نسيمة. (2024م). الدولة والمجتمع المدني. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة.

10- مصطفى، رمزي أحمد. (2008م). الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني. الإسكندرية: دار الوفاق للطباعة والنشر.

11- مهدي، كاظم علي. (2024م). التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003. مجلة دراسات دولية، العدد 56، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق.

12- موسى، أشرف عبد العزيز. (2011م). الإصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحكم الراشد. رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة القدس، فلسطين.

13- وهبان، أحمد. (2003م). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. مصر: الدار الجامعة.